



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



المرجع :/2022

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة بعنوان:

انعكاس تقلبات أسعار البترول على فعالية السياسة المالية – دراسة حالة – الجزائر 2001-2019.

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص "إقتصاد نقدي وبنكي"

إشراف الأستاذ(ة):

- سنوساوي صالح

إعداد الطلبة:

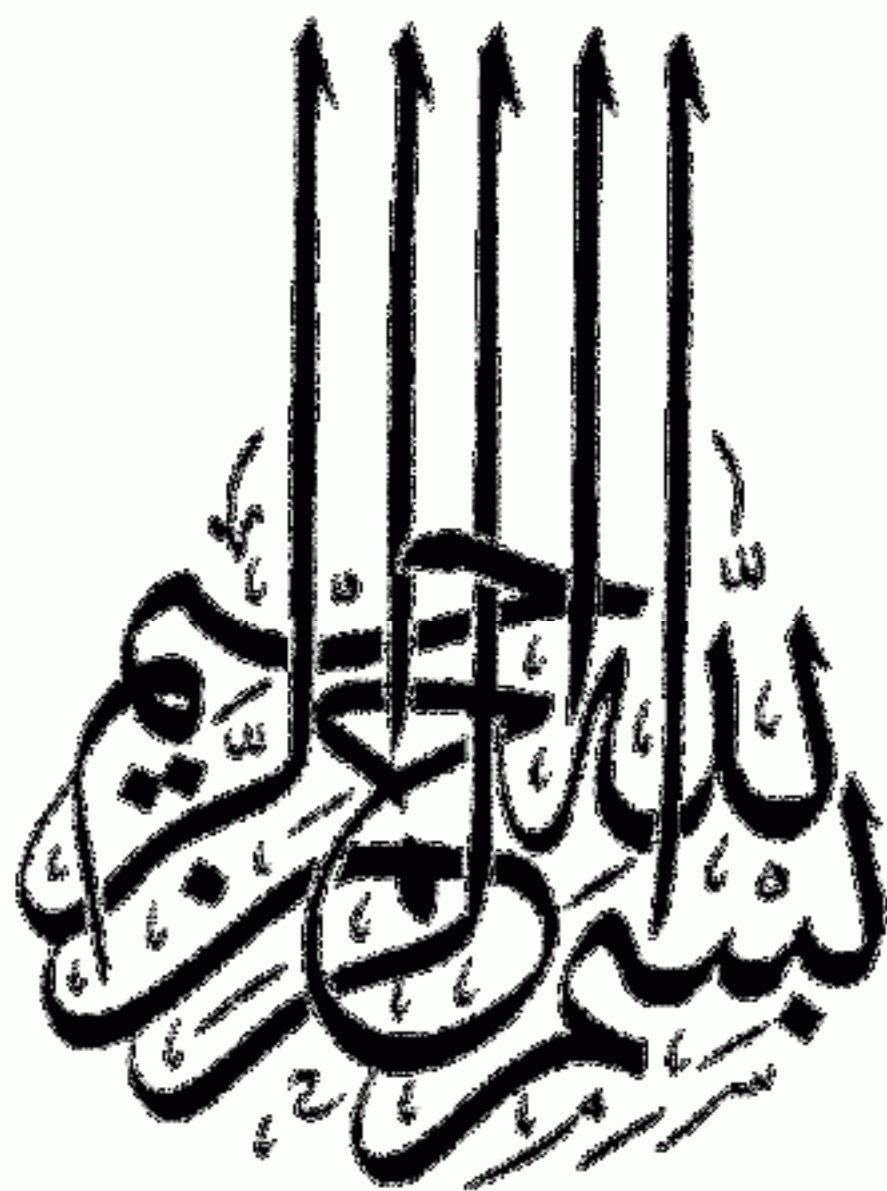
- شكرودي أسماء

- عرفى ابتسام

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	

السنة الجامعية 2021/2022



شكر و تقدير

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

لقوله تعالى ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ إبراهيم [7]

في هذا المقام لا يسعنا إلا أن نحمد الله تعالى على هبته لنا نعمة الإرادة و
العزيمة طيلة فترة الدراسة لنصل في الأخير و نختم بهذا العمل المتواضع فليس ثمة
أجمل من كلمة شكر نابغة من القلب و تحمل اعترافا بالجميل لقوله صلى الله عليه
وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله" و عليه نتقدم بخالص الشكر إلى
أستاذنا الفاضل "سنوساوي صالح" لقبوله الإشراف على هذا العمل و على
توجيهاته و نصائحه و مساندته لنا فلك منا جزيل الشكر و التقدير و العرفان.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى لجنة المناقشة

و إلى كل جميع أساتذة معهد العلوم الاقتصادية

على المعلومات التي أفادونا

بها خلال مرحلة دراستنا الجامعية.



الإهداء

لعلي لا أملك أغلى من هذه اللحظات و أنا أقطف ثمرة السنين من الجهد و العمل،
فلك الحمد ربي على عظيم فضلك وكثرة عطائك و الصلاة و السلام على الرسول
الأمين سيدنا محمد وعلى آله و صحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين

أهدي ثمرة جهدي

إلى معنى الحب و الحنان إلى بسمه الحياة و سر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي
و حنانها بلسم جراحي على أغلى ما أملك أُمي الحبيبة أطال الله في عمرك
إلى كل من كله الله بالهبة و الوقار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار إلى من مهد لي
طريق العلم و لم يخل علي بنعمة في سبيل العلم أُمي حفظه الله
إلى رمز العطاء و البركة جدي وجدتي أطال الله في عمرهما
إلى من هم أغلى من روحي إخوتي : سماح، شروق، مهدي، يحيى
إلى صديقتي: راوية، إلهام، نجوى أسماء
إلى كل عائلة عرفي و عتمة.



الإهداء

لعلي لا أملك أغلى من هذه اللحظات و أنا أقطف ثمرة السنين من الجهد و العمل ،
فلك الحمد ربي على عظيم فضلك و كثرة عطائك و الصلاة و السلام على الرسول
سيدنا محمد و على اله و صحبه و من تبعه بإحسان إلى يوم الدين|الأمين

أهدي ثمرة جهدي

إلى معنى الحب و الحنان إلى بسمه الحياة و سر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي
و حنانها بلسم جراحي على أغلى ما أملك " أمي الحبيبة أطال الله في عمرك "

إلى من كلله الله بالهبة و الوقار إلى من أحمل أسمه بكل إفتخار إلى منهد لي طريق
العلم و لم ييخل على بنعمة في سبيل العلم " أي حفظه الله "

إلى رمز العطاء و البركة "جدي و جدتي " أطل الله في عمرهما

إلى من هم أغلى من روعي إخوتي : "كريم" ، "يسرى" ، "إيمان" ، "طارق" ،
"خلود"

إلى صديقاتي: رميساء ، هبة ، ابتسام .

إلى كل عائلة: "شكرودي" ، و "رزايتي"

إلى قطتي: "بيسة" ، "ميشو"

أسماء

فهرس المحتويات:

.....	البسمة:
.....	شكر و عرفان:
.....	الإهداء:
I.....	فهرس المحتويات:
II.....	فهرس الجداول:
III.....	فهرس الأشكال:
VI.....	فهرس الملاحق:
VII.....	ملخص باللغة العربية:
VIII.....	ملخص باللغة الأجنبية:
أ-و.....	مقدمة:
	الفصل الأول: التطورات العالمية لأسعار البترول.
10.....	تمهيد:
11.....	المبحث الأول: تطورات في أسواق البترول العالمية.
11.....	المطلب الأول : عموميات حول الأسواق البترولية.
11.....	أولا : مفهوم الأسواق البترولية.
11.....	ثانيا : خصائص السوق البترولية.
12.....	ثالثا - أنواع سوق البترول.
13.....	رابعا : الفاعلون الرئيسيون في السوق البترولية.
15.....	المطلب الثاني: الطلب على البترول.
15.....	أولا: مفهوم الطلب على البترول.
15.....	ثانيا: محددات الطلب البترولي في السوق النفطية.
16.....	ثالثا: الطلب العالمي على البترول وفق المجموعات الدولية:
18.....	المطلب الثالث: العرض العالمي البترولي.
19.....	أولا: مفهوم العرض البترولي.
19.....	ثانيا: العوامل المؤثرة على العرض البترولي.
20.....	المبحث الثاني: الصدمات البترولية للمرحلة 2004-2014.
20.....	المطلب الأول: الصدمة البترولية 2004.
20.....	أولا- أسباب الصدمة البترولية سنة 2004.
21.....	المطلب الثاني: الصدمة البترولية 2008.
22.....	أولا- أسباب الصدمة البترولية 2008.
22.....	المطلب الثالث: الصدمة البترولية 2014.
23.....	أولا: أسبابا لصدمة البترولية 2014.
25.....	المبحث الثالث: التطورات العالمية لأسعار البترول.
25.....	المطلب الأول : مفهوم سعر البترول وأنواعه.
25.....	أولا- مفهوم سعر البترول.
25.....	ثانيا- أنواع أسعار البترول :
26.....	المطلب الثاني : تطورات أسعار البترول لفترة 2000-2019:
26.....	أولا- تطور أسعار البترول خلال الفترة 2000-2010.
27.....	ثانيا- تطور أسعار البترول خلال الفترة 2011-2019 :
29.....	المطلب الثالث : طرق تسعير أسعار البترول.
29.....	أولا- مرحلة تسعير البترول في ظل الاحتكار المطلق 1920-1950 :
32.....	ثانيا- مرحلة تسعير البترول في ظل الانحسار الاحتكاري:
32.....	ثالثا- مرحلة تسعير البترول بعد التصحيح السعري وفي ظل سيادة قانون العرض والطلب على السوق النفطية.
33.....	خلاصة الفصل:
	الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول السياسة المالية.
35.....	تمهيد:
36.....	المبحث الأول: ماهية السياسة المالية.
36.....	المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية.

فهرس المحتويات

37	المطلب الثاني: أهمية السياسة المالية
38	المطلب الثالث : أهداف السياسة المالية
38	أولاً- تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد الاقتصادية
38	ثانياً- إعادة توزيع الدخل القومي
38	ثالثاً- تحقيق الاستقرار في الأسعار
38	رابعاً- تحقيق مستوى التشغيل الكامل
39	خامساً- تحقيق النمو الاقتصادي
40	المبحث الثاني: التطور التاريخي للسياسة المالية
40	المطلب الأول: السياسة المالية في إطار الكلاسيكي
40	المطلب الثاني : السياسة المالية في التحليل الكينزي
41	المطلب الثالث : السياسة المالية في التحليل النقدي
42	المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية
42	المطلب الأول: النفقات العامة
42	أولاً مفهوم النفقات العامة
43	ثالثاً- الآثار الاقتصادية على النفقات العامة :
44	المطلب الثاني: الإيرادات العامة
44	أولاً – مفهوم الإيرادات العامة
45	ثانياً- تقسيمات الإيرادات العامة:
47	ثالثاً: الآثار الاقتصادية للإيرادات
48	المطلب الثالث: الموازنة العامة
48	أولاً: مفهوم الموازنة العامة:
48	ثانياً : خصائص الموازنة العامة
50	ثالثاً: قواعد الموازنة العامة
51	خلاصة الفصل الثاني :
	الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على فعالية السياسة المالية في الجزائر للفترة 2001-2019
53	تمهيد:
54	المبحث الأول: مسار السياسة المالية في الجزائر 2001-2019
54	المطلب الأول : تطور السياسة الإنفاقية في الجزائر
56	المطلب الثاني : تطور الإيرادات العامة في الجزائر 2001- 2019
57	المطلب الثالث: تطور سياسة العجز الموازني في الجزائر 2001- 2019 :
59	المبحث الثاني: فعالية السياسة المالية في ظل تقلبات أسعار البترول
59	المطلب الأول: البطالة
61	المطلب الثاني : التضخم
65	المطلب الثالث: تطور ميزان المدفوعات
68	المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على فعالية السياسة المالية في الجزائر للفترة 2001-2019
68	المطلب الأول: تقديم متغيرات الدراسة
69	المطلب الثاني: دراسة السببية بين متغيرات الدراسة
71	المطلب الثالث: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية
75	المطلب الرابع: تقدير النموذج
76	أولاً- تحديد درجة التأخير
76	ثانياً- نتائج تقدير النموذج
79	خلاصة الفصل الثالث:
81	خاتمة:
84	قائمة المصادر والمراجع:
89	قائمة الملاحق:
96	الملخص:

1- قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم
26	تطور أسعار البترول خلال الفترة 2000-2010 : السعر / دولار للبرميل	1
28	تطور أسعار البترول خلال الفترة 2011-2019 : السعر : دولار/برميل	2
55-54	تطور النفقات العامة 2001-2019	3
57-56	تطور الإيرادات العامة في الجزائر من 2001-2019	4
58	تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر 2001-2019	5
60	يبين تطور نسب البطالة في الجزائر 2001-2019	6
63-62	يمثل معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2019	7
65-64	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2019	8
66	يمثل تطورات في ميزان المدفوعات خلال الفترة 2001-2019	9
68	معطيات الدراسة ومصادرها	10
70	نتائج اختبار سببية غرنجر بين المتغيرات الرئيسية	11
74	تحديد درجة التأخير باقي السلاسل الزمنية	12
74	اختبار استقرارية باقي السلاسل الزمنية	13
75	ملخص خصائص متغيرات الدراسة	14
76	تحديد درجة التأخير لنموذج VAR(P)	15
77-76	نتائج تقدير نموذج VAR عند P=1.	16

2- قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم
17	تطور الطلب العالمي على البترول في الدول الصناعية.	1
18	تطور الطلب على البترول في الدول المتحولة.	2
26	تطور أسعار البترول خلال الفترة 2000-2010	3
28	تطور أسعار البترول 2011-2019	4
61	يوضح تطور معدلات البطالة في الجزائر	5
63	تطور معدلات التضخم.	6
65	تطور معدلات النمو الاقتصادي.	7
67	تطور ميزان المدفوعات	8
72	تطور سلسلة معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2019)	9
73	تطور سلسلة معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)	10

3- قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	بيانات الدراسة القياسية	89
2	نتائج اختبار الجذر الأحادي	89
3	تحديد درجة التأخير لنموذج VAR(P)	93
4	تقدير نموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR)	94

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة انعكاس تقلبات أسعار البترول على فعالية السياسة المالية خلال الفترة 2001-2019، وتستند هذه الدراسة إلى عرض واقع السياسة المالية في الجزائر من خلال التغيرات التي تطرأ على أسعار البترول في الأسواق العالمية من ارتفاع وانخفاض، وإبراز الأهمية الكبيرة التي يلعبها البترول في الاقتصاد الجزائري وعلاقته الوثيقة بقطاع المحروقات، حيث توصلت الدراسة إلى أن السياسة المالية تتأثر بشكل كبير بالأزمات التي تمس الأسواق البترولية، فحدوث أي تغير في أسعار البترول يؤدي مباشرة إلى تغير في الجباية البترولية، مما يدل على الارتباط الكبير لاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات مما جعله رهينة للصدمات الخارجية.

الكلمات المفتاحية: أسعار البترول، أسواق البترول، الأزمات البترولية، السياسة المالية.

Summary:

This study aims to know the impact of fluctuations in oil prices on the effectiveness of fiscal policy during the period 2001 to 2019. In the Algerian economy and its close relationship with the hydrocarbon sector, where the study concluded that the financial policy is strongly affected by the crises affecting the oil markets, any change in oil prices directly leads to a change in oil collection, which indicates the great connection of the Algerian economy to the hydrocarbon sector, which held them hostage to external shocks.

Keywords: oil price, oil markets, oil crises, financial policy.

المقدمة

مقدمة:

يُعتبر البترول أحد أهم المتغيرات الاقتصادية لدول العالم خاصة في الوقت الحاضر سواء كانت دول منتجة أو مستوردة متقدمة أو نامية، فقد ارتبط تاريخ الاقتصادي الحديث بهذه الثروة التي كان لها الأثر الأكبر في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية، لكونه سلعة نادرة ومحدودة و الصناعة الأولى في العالم، حيث يعتبر شريان الحياة للكثير من القطاعات و القوة المحركة للتقدم الصناعي والتطور التكنولوجي حيث أصبح سلعة إستراتيجية هامة في بناء اقتصاديات الدول و مصدر دخل رئيسي للدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء.

تُعتبر الجزائر من البلدان الريعانية المنتجة والمصدرة للبترول وأيضا من بين البلدان التي يلعب فيها البترول الدور المباشر في تحريك اقتصادها، حيث يعتمد الاقتصاد الوطني بشكل شبه كلي على العائدات المالية لهذا المورد، حيث تشكل صادراتها النفطية ما يفوق 97% من إجمالي صادراتها إذ تعتبر الرئة التي يتنفس من خلالها الاقتصاد الوطني.

إن السياسة المالية تتشكل منذ تحول البلاد إلى اقتصاد السوق إحدى أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدولة للتدخل في نشاط الاقتصادي بهدف تحفيز وتشجيع القطاعات الإنتاجية، باستخدام الأدوات المتمثلة في السياسة الانفاقية و السياسة الضريبية، وذلك من خلال الإنفاق على المشاريع و الاستثمارات المرتبطة بنشاطات تلك القطاعات وبالمجالات التي من شأنها أن تحسن من أدائها ومن خلال التحفيز والإعفاءات المقدمة للمستثمرين، إن أهم ما يميز السياسة المالية للدولة الجزائرية و ميزانيتها العامة هو اعتماد إيراداتها بشكل كبير على الجباية المتأتية من قطاع المحروقات، إذ تعتمد على هذه الإيرادات في تغطية النفقات العامة التي تعتبر الأداة التي تستخدمها الدولة الجزائرية في تحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات و ذلك باعتبارها من أهم العناصر المرتبطة بالحاجات العامة، و التي يقوم النشاط العام بإشباعها، وكما نعلم فإن أسعار المحروقات تحدد خارجيا ضمن أسواق عالمية كبرى و بالتالي فإن استقرار و توازن الميزانية العامة للدولة في الجزائر مرتبط بالتغيرات التي تحصل في أسعار هذه المادة و يمكننا القول أن ميزانية الدولة في الجزائر حساسة للصدمات الخارجية التي تأتي من تقلب أسعار البترول سواء كانت هذه الصدمة سلبية بانخفاضها أو ايجابية بارتفاعها.

1-الإشكالية الرئيسية :

ومن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية: ما مدى تأثير فعالية السياسة المالية عند انعكاسات تقلبات أسعار البترول خلال الفترة (2001-2019)؟

انطلاقاً من هذه الإشكالية ومن أجل الإجابة عليها، يمكننا طرح تساؤلات فرعية التالية:

- ✓ ما هي العوامل الرئيسية المحددة لأسعار البترول؟ و ما هي العوامل المؤثرة في تقلبات أسعار البترول؟
- ✓ ما هي العوامل المؤثرة في السياسة المالية في الجزائر؟
- ✓ ما مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على أدوات السياسة المالية؟

2- فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات الفرعية المطروحة يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات متمثلة في:

- ✓ يعتبر الطلب والعرض البترولي من المحددات الأساسية لأسعار البترول.
- ✓ هناك مجموعة من العوامل المؤثرة على تقلبات أسعار البترول منها عوامل اقتصادية و سياسية.
- ✓ تتأثر السياسة المالية في الجزائر بالعوامل السياسية.
- ✓ سعر البترول يؤثر على النفقات العامة في الجزائر بالإيجاب و لا يؤثر على الإيرادات العامة في الجزائر بالسلب.

3- أسباب اختيار الموضوع: ترجع أسباب اختيار الموضوع إلى:

- ✓ أنه يندرج في إطار التخصص.
- ✓ الطبيعة الحساسة للموضوع خاصة بعدما تميز القرن العشرين بكونه عصر البترول، حيث احتل البترول مكانة عالمية عالية.
- ✓ موضوع اقتصادي هام و تكمن أهميته في محاولة إبراز الدور الذي يلعبه البترول في التأثير على فعالية السياسة المالية.
- ✓ محاولة معرفة مدى ارتباط انعكاس تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية.
- ✓ الرغبة الشخصية في البحث في عالم البترول.

4- أهمية الموضوع:

تكمن أهمية موضوع الدراسة في أنها تعالج موضوعاً من أهم المواضيع في الحياة الاقتصادية الدولية بشكل عام و الجزائر بشكل خاص، إذ يعتبر موضوع دراستنا من مواضيع الساعة في الجزائر، فكون أن البترول هو العمود الفقري للاقتصاد الوطني، فتقلبات أسعاره تؤثر مباشرة على السياسة المالية التي تعتمد عليه بشكل كبير على الجباية البترولية تمويل ميزانية الدولة بالجزائر.

5- أهداف الدراسة :

- من خلال هذه الدراسة نسعى إلى تحقيق الأهداف التالية :
- ✓ التعرف على السوق البترولية العوامل المؤثرة على أسعار و الأزمات البترولية.
 - ✓ إبراز مكانة البترول ضمن الاقتصاد الجزائري..
 - ✓ التعرف على واقع السياسة المالية في الجزائر.
 - ✓ معرفة مدى تأثير أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر.

6- حدود الدراسة :

يمكن تقسيم حدود الدراسة إلى حدود مكانية و أخرى زمانية.

الحد الزمني: حيث تغطي هذه الدراسة للفترة الممتدة ما بين 2001-2019.

الحد المكاني : يتمثل الإطار المكاني في حالة الجزائر.

7- منهجية الدراسة:

من أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة و إثبات أو نفي الفرضيات الموضوعية، ونظرا لطبيعة الموضوع المطروح و للإلمام بجوانب الموضوع اعتمدنا على المنهج الوصفي الذي يلاءم الموضوع خاصة في إبراز الإطار النظري لأسعار و أسواق البترول و للسياسة المالية بالإضافة إلى المنهج التاريخي، الذي استخدم في تتبع مسار الأسواق البترولية و سير السياسة المالية عند فترة الدراسة والمنهج التحليلي الموظف لمجموعة من الأساسيات المتنوعة لجمع المعطيات الإحصائية و تحليلها رياضيا لغرض إعطاء تصور لهيكل العلاقات السائدة بين متغيرات و قياس حجم التأثيرات المترتبة عن تقلبات أسعار البترول.

8- الدراسات السابقة:

هناك مجموعة من البحوث والدراسات تناولت إشكاليات قريبة من الإشكالية المطروحة في بحثنا، وتتمثل أهم هذه المواضيع فيما يلي:

الدراسة الأولى:

1- قويدري قوشيح بوجمعة: انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، العلوم الاقتصادية، تخصص تقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2008.

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأبعاد الفنية والاقتصادية للصناعة البترولية في العالم، وإبراز الفاعلين في السوق البترولية والتعرف على محددات أسعار البترول مع التركيز على الإمكانيات البترولية في

الجزائر، كما هدفت إلى تحليل وتقييم أثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري، الناتج الداخلي الخام و ميزانية الدولة، إضافة إلى التعرف على كيفية تكوين الفوائض المالية واستعمالاتها في الجزائر.

وتوصل الباحث من خلال الدراسة إلى أن مشكلة الاقتصاد الجزائري لا تكمن في ضيق مجال الاستثمار المتراكم وحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية وتحقيق عدالة في توزيع الثروة فقط، وإنما تكمن أيضا في عجز تحويلها إلى رأسمال عيني ووسائل إنتاج قادرة على خلق مناصب شغل وقيمة مضافة، مما يؤدي إلى تحولات هيكلية اقتصادية واجتماعية تقلل من الاعتماد الكلي على البترول.

الدراسة الثانية:

2- خوميجة فتيحة: أثر أزمات النفطية على سياسة الإنفاق في الجزائر، دراسة حالة 2000-2016 أطروحة دكتورة علوم اقتصادية تخصص مالية ومحاسبة، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، هدفت الدراسة إلى:

- التعرف على الأهمية التي يكتسبها النفط في مختلف المجالات على صعيد القطاعات المتنوعة.
- دراسة مختلف العوامل المؤثرة والمحددة لسعر النفط وتبيان مختلف الأطراف الفاعلة في السوق النفطية العالمية.
- الوقوف على مختلف الأزمات التي شهدتها السوق النفطية العالمية وتأثيراتها على الأطراف الفاعلة في السوق.
- إظهار العلاقة التي تربط سياسة الإنفاق الحكومي في الجزائر بالتغيرات الحادثة في أسعار النفط به محاولة إعطاء بعض الحلول الكفيلة للتخلص من الهيمنة الربعية والقادرة على بناء اقتصاد وطي متنوع وقوي قادر على مواجهة مختلف الأزمات التي يتعرض لها، إضافة دراسة أخرى للدراسات السابقة.
- توصلت الباحثة من خلال الدراسة إلى النتائج:

- يعد النفط سلعة إستراتيجية بالنظر إلى الخصائص التي تميزه عن باقي مصادر الطاقة، وهذا ما جعله يكتسب أهمية كبيرة على مختلف الأصعدة، إذ لم يعد يدخل في النشاط الاقتصادي فقط بل امتدت أهميته إلى المجالات الاجتماعية، وحتى الأمور السياسية والعسكرية أصبحت أغلبها لها علاقة وطيدة بالنقط.
- يتوزع النفط توزيعا غير متوازن بين مختلف دول العالم، حيث أن الاحتياطي والإنتاج يتركزان في الدول النامية خصوصا منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في حين تسيطر الدول الصناعية على الاستهلاك العالمي للنفط ونخص بالذكر هنا الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .

- يخضع سعر النفط للعديد من المتغيرات المرتبطة ببعضها البعض سواء كانت عوامل اقتصادية، اجتماعية، مناخية وحتى سياسية وتدرج هذه المتغيرات تحت مفهومين أساسيين هما العرض والطلب النفطيين.

- تمتاز السوق النفطية بمجموعة من الخصائص التي تجعلها فريدة من نوعها، وأهم ما يميزها ارتفاع نسبة التركيز الاحتكاري وذلك من خلال وجود عدد قليل من المنظمات الدولية التي تمثل الجانب المنتج وأهمها منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" ومنظمة الدول العربية المصدرة للنفط "أوابات" من جهة، ووجود عدد قليل من الدول المستهلكة واجتماعها في وكالة الطاقة الدولية، وكذا سيطرة الشقيقات الخمس على السوق النفطية، ونتيجة اختلاف المصالح بين هذه الأطراف أصبحت السوق النفطية غير مستقرة وعرضة للتقلبات السعيرية المفاجئة والحادة باستمرار.

- تواجه منظمة الدول المصدرة للنفط خطر تزايد عدد المنتجين غير الأعضاء فيها وعلى رأسهم روسيا، وعلى هذا لم تعد الفاعل الرئيسي في السوق والمتحكم فيها وإنما أصبحت سياستها تكيف مع الأوضاع السائدة في السوق.

- قيام الشركات النفطية الوطنية في معظم الدول المصدرة للنفط وذلك من أجل حماية مصالح هذه الدول، ورغم ما تعانيه من مشاكل إلا أنه هناك بعض الشركات الوطنية تنافس بقوة الشركات العالمية، ونخص بالذكر هنا الشركة النفطية الوطنية الصينية، غازبروم الروسية وأرامكو السعودية .

الدراسة الثالثة:

3- موري سمية: أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، العلوم الاقتصادية، تخصص التسيير الدولي للمؤسسات كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014.

هدفت الدراسة إلى الوقوف على مختلف التطورات التي عرفت أسعار البترول في الأسواق العالمية من خلال تحليلها وتشخيصها، والوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار البترول، كما هدفت إلى إمكانية استعمال العوائد المالية البترولية المتأتية من الصدمة البترولية خلال مطلع الألفية الثالثة في خلق القيمة المضافة، إضافة إلى محاولة الكشف على إمكانية تجسيد التنمية الاقتصادية في الجزائر.

وتوصلت الدراسة إلى أن اعتماد الاقتصاد الجزائري على مصدر تمويلي وحيد جعله أكثر عرضة لتقلبات أسعاره كما أن لعدد المخططات التنموية وبرامج الإصلاح الاقتصادي المفتوحة والمدعمة من طرف المؤسسات المالية والنقدية الدولية و برامج الإنفاق الحكومي ، لم يشفع للجزائر للخروج من التبعية الاقتصادية للقطاع البترولي وأرجع الباحث سبب ذلك الفساد والتلاعب بالمال العام والاختلاس والرشوة التي

أصبحت صفة متلازمة لكل القطاعات، إضافة على غياب عنصر الرقابة والتخطيط الجيد ومراجعة وتقويم السياسات الاقتصادية دون أن ننسى فشل السلطات في إدارة القوايض المالية.

9- صعوبات الدراسة :

من أهم الصعوبات التي واجهتنا في دراستنا نذكر :

✓ قلة المراجع في قطاع المحروقات.

✓ التناقض و التضارب في المعلومات، و الإحصائيات (الأرقام، النسب المئوية....و غيرها) مما يؤثر سلبا على الدراسة.

10- هيكل الدراسة :

طبقا للاشكالية العامة للدراسة ومن أجل الإجابة على التساؤلات المختلفة المترتبة عنها، ومع الأخذ بالفرضيات التي تنطلق منها الدراسة و تطبيقا للمنهج الذي تم تحديده، تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول :

الفصل الأول: و يمثل الإطار النظري للبترو و يتضمن ثلاثة مباحث حيث تناول المبحث الأول تطورات في أسواق البترول العالمية أما المبحث الثاني فتناولنا فيه الصدمات البترولية العالمية أما المبحث الثالث فيتحدث عن تطورات العالمية لأسعار البترول.

الفصل الثاني: فقد قمنا بتخصيصه للسياسة المالية، و ذلك بالتعرف على إطارها النظري من خلال ثلاثة مباحث حيث تناول المبحث الأول ماهية السياسة المالية و أهميتها أما المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى تطور السياسة المالية وفي المبحث الثالث تضمن أدوات السياسة المالية.

الفصل الثالث: ويمثل الإطار التطبيقي لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على فعالية السياسة المالية حالة الجزائر للفترة 2001-2019 حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى مسار السياسة المالية في الجزائر وفي المبحث الثاني فعالية السياسة المالية في ظل تقلبات أسعار البترول أما المبحث الثالث فتضمن دراسة قياسية لانعكاس تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية.

الفصل الأول:

التطورات العالمية لأسعار البترول.

تمهيد:

يمثل البترول أحد أهم موارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر، وقد أدى دورا مهما و فعالا في إعادة رسم الخارطة السياسية و الاقتصادية على المستوى الدولي، فقد اعتبر بديلا عن الطاقات الأخرى كالفحم منذ اكتشافه عام 1859 إلى يومنا هذا نظرا لخصائصه التي تميزه عن غيره من مصادر الطاقة وخاصة تكلفته غير الباهضة عند استخراجها ونقله، و هو محور دوران التقدم البشري في الماضي والحاضر وسنبين طويلة قادمة، ولكن في نفس الوقت كان أداة للسيطرة، والتميز، والحروب ومازال المحرك لآليات السياسة والاقتصاد.

فقد كانت ولا زالت أسعار البترول تتعرض لتقلبات حادة خاصة بعد تزايد الأزمات التي تحدث على مستواها، وهذا لكونها تخضع لقوى العرض والطلب على البترول في السوق العالمية وكما تخضع السوق العالمية للبترول إلى مجموعة من التطورات المهمة التي قادت إلى حدوث اختلاف كبير بين العرض والطلب، حيث أن السوق البترولية ذات طبيعة خاصة تتداخل فيها العوامل الاقتصادية مع العوامل السياسية التي تتفاوت أهميتها ودرجة تأثيرها على أسعار البترول في السوق.

ومن هذا المنطلق سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تطورات أسواق البترول العالمية.

المبحث الثاني: الصدمات البترولية

المبحث الثالث: التطورات العالمية لأسعار البترول.

المبحث الأول: تطورات في أسواق البترول العالمية.

يعتبر البترول من أحد أهم الثروات الطبيعية على وجه الأرض في وقتنا الراهن، مما أدى إلى ظهور أسواق خاصة به لتبادل هذه السلعة، حيث تختلف هذه الأسواق عن باقي السلع الأخرى نظرا للخصائص التي ينفرد بها، كما تعرف السوق في النظرية الاقتصادية بمجموعة من العلاقات المتبادلة بين العرض والطلب والمؤثرة في كيفية تحديد السعر وفعالية تخصيص أي سلعة أو خدمة أو مورد اقتصادي في الاستخدامات المختلفة.

المطلب الأول: عموميات حول الأسواق البترولية.

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى مفهوم السوق البترولية و الخصائص التي تتميز بها و أنواعها كما سنتطرق إلى الفاعلون الرئيسيون في السوق البترولية.

أولا : مفهوم الأسواق البترولية.

هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو البترول، يحرك هذا السوق قوى العرض والطلب بالإضافة إلى عوامل اقتصادية التي تحكم هذا السوق بالإضافة إلى عوامل أخرى كالعوامل المناخية والسياسية والعسكرية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات البترولية الكبرى¹، ومما سبق نستخلص أن السوق البترولية هي المكان الذي يتم التعامل فيه بالموارد الأساسي والرئيسي في تنمية الاقتصاد وهو البترول وذلك طبقا لقوانين العرض والطلب.

ثانيا: خصائص السوق البترولية.

تتميز السوق البترولية العالمية بمجموعة من الخصائص يمكن إجمالها في:

1- ارتفاع نسبة التركيز الاحتكاري: يظهر هذا التركيز في ثلاثة جوانب:

يظهر الجانب الأول في وجود عدد قليل من المنتجة والمصدرة للنفط، تنتج حوالي 85% من الصادرات النفطية"، وظهر هذا التركيز أكثر منذ تأسيس منظمة الأوبك. في حين الجانب الثاني فيتمثل في سيطرة الشركات العالمية بفروعها المختلفة على الجانب الأكبر من السوق البترولية والجانب الثالث يظهر من خلال وجود عدد قليل من الدول المستهلكة وهي دول الصناعة الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية "استوردت ما يقارب 60.9% من حجم الواردات الكلية النفطية سنة 2015".²

1- قويدري قوشيش بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2009/2008، ص45.

2- خومية فتحة، أثر الالتزامات النفطية على سياسة الانفاق العام في الجزائر، دراسة حالة الجزائر فترة 2000-2016، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة، ص 17 .

2- سوق التكامل الرأسي والأفقي: تتميز السوق النفطية بالتكامل الرأسي الذي يكون بتكامل الشركات النفطية العالمية والوطنية خلال ممارسة نشاطات الصناعة النفطية في مرحلتي النبع والمصب، إذ لا يمكن الفصل فيما بينها كما تتميز بالتكامل الأفقي الذي يظهر في مرحلة من مراحل الصناعة النفطية كمرحلة المنبع أين يجب على الشركة النفطية بغض النظر عن نوعها ان تكامل بين نشاطات هذه المرحلة.

3- سوق التكتل (الكارتل و المنظمات): تدل حركة الشركات العالمية في السوق النفطية على الاتفاقات المسبقة فيما بينها فيما يخص الخطوات التي تتبعها كل منها إلى غاية وصول النفط و مشتقاته الى السوق، مما يجعلها تتجه نحو التكامل الكامل وقد ظهرت أول هذه في الكارتل النفطي ثم المنظمات الدولية (الأوبك).

4- عدم مرونة الطلب في الأجل القصير: يتصف الطلب على النفط في الأجل القصير بكونه غير مرن لان الصناعات المبنية على استخدام النفط كمصدر للطاقة لا يمكنها التحول عنه إلى مصدر آخر بصورة فورية بل أن هذه العملية تقتضي بعض الوقت للتحويل إلى مصادر أخرباًو ترشيد استخدام الطاقة.

5- تأثر السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة: أي أن السوق النفطية العالمية تتأثر بصورة مباشرة بسوق الناقلات و تكاليف الشحن التي بدورها تتأثر بتقلبات الطلب العالمي على النفط.

6- ازدياد استهلاك الدول النامية للطاقة: تشير إحصائيات منظمة الأوبك إلى زيادة نسبة الاستهلاك العالمي للطاقة ففي الفترة {1970-2013} ارتفع الاستهلاك العالمي للطاقة بـ 157 % إذ كان في سنة 1970 حوالي 104 مليون برميل نفط /مكافئ يوم و بلغ 268 مليون برميل نفط مكافئ يوم هذه الزيادة أغلبها حدثت في الدول النامية حيث ارتفع طلبها على الطاقة بحوالي 500 % خلال هذه الفترة كما عرف استهلاك منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للطاقة زيادة بحوالي 69%.

7- سوق غير مستقرة: ويرجع عدم الاستقرار إلى تزايد أهمية النفط في مختلف المجالات على مستوى الاقتصاد العالمي وكذا عدم استقرار بسبب التغيرات المستمرة التي تحدث في كل من العرض والطلب¹.

ثالثاً - أنواع سوق البترول.

يمكن التمييز بين نوعين من الأسواق البترولية حسب المعاملات النفطية حيث توجد أسواق فورية وأسواق مستقبلية:

1- الأسواق الفورية: عرفت صناعة النفط الأسواق الفورية منذ القديم باعتبارها وسيلة عملية للتخلص بأسعار منخفضة من بعض الفائض النفطية ولتحقيق التوازن بين العرض و الطلب خارج إطار العقود الطويلة الأجل التي كانت تخضع لنظام تسعيري ثابت ومستقر ولم يكن نطاق السوق الفورية في الماضي

2- خومجة فتيحة، المرجع السابق، ص18.

الفصل الأول: التطورات العالمية في أسعار البترول

يتجاوز 15 بالمئة من حجم التجارة العالمية في النفط وبالتالي لم يكن السعر الفوري المنخفض يؤثر تأثيراً محسوساً في الأسعار المعلنة أو الرسمية التي تحكم العقود طويلة الأجل.

غير أن فترة ثمانينيات القرن العشرين شهدت تزايد عدد الشركات النفطية مما أدى إلى وجود فائض كبير في العرض العالمي للنفط وزيادة المنافسة بين المنتجين داخل وخارج الأوبك لم يلب ثان دفع الأسواق الفورية إلى مرتبة متزايدة الأهمية بحيث صارت الأسعار الفورية أساس التعامل في السوق العالمية للنفط وسبباً رئيسياً من أسباب عدم استقرارها.

2- الأسواق المستقبلية: عرفت الأسواق المستقبلية في منتصف الثمانينيات، وقد عرفت هذه الأسواق قديماً في مجال السلع التي يخضع عرضها لتقلبات يصعب التنبؤ بها مثل المنتجات الزراعية التي تتأثر بعوامل غير متوقعة كتقلبات المناخ وتحقق تلك الأسواق لمن يشتري السلعة بعقد أجل لتحوط ضد مخاطر تغير السعر في المستقبل، وتعتبر تلك الأسواق ظاهرة مستحدثة بالنسبة للنفط إذ لا تنعكس إلا في ظل الأسعار تتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار غير أن التعامل في الأسواق المستقبلية لم يعد يقتصر على من يرغب في اقتناء النفط لمواجهة احتياجاته الفعلية بل فتحت المجال للمضاربين للتأثير على حركة الأسعار بما يحقق مصالحهم.

وقد ارتفعت نسبة التعامل في الأسواق المستقبلية، إذ بلغ عدد العقود المستقبلية المتداولة في بورصة نيويورك عام 1982 ما يقارب 7.9 ألف ليرتفع إلى 476 ألف عقد خلال النصف الأول من عام 2002¹.

رابعاً: الفاعلون الرئيسيون في السوق البترولية.

هناك العديد من الفاعلين في السوق العالمي للبترول منهم من يهدف إلى حماية مصالحه الخاصة ومنه من يهدف إلى حماية مصالح الدول المنتجة ومنهم من يهدف لحماية مصالح الدول المستهلكة.

1- منظمة الدول المصدرة للبترول: منظمة الدول المصدرة للبترول أوبك هي منظمة دائمة حكومية دولية، تم إنشاؤها في مؤتمر بغداد في سبتمبر 1960 مع توقيع على اتفاقية من قبل خمس دول هي جمهورية إيران الإسلامية والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية و فنزويلا و هذه أعضاء مؤسسين في المنظمة وتضم هذه المنظمة حالياً 14 بلداً عضواً.

وتتمثل مهمة الأوبك في تنسيق و توحيد السياسات البترولية للبلدان الأعضاء فيها وضمان استقرار أسواق البترول من أجل ضمان توفير إمدادات منتظمة من البترول للمستهلكين والدخل الثابت للمنتجين والعائد العادل على رأس المال بالنسبة لأولئك الذين يستثمرون في صناعة البترول.

1- حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات وجدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2006، ص ص 247-248.

2- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول: أنشئت كمنظمة عربية إقليمية ذات طابع دولي بموجب اتفاقية تم التوقيع على ميثاقها في مدينة بيروت في 9 جانفي 1968 بين كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت وليبيا وتم الاتفاق على أن تكون دولة الكويت مقرا للمنظمة وانضمت إلى عضويتها سنة 1970 كل من الجزائر، قطر، الإمارات العربية المتحدة والبحرين وحرصا من الدول الأعضاء على تدعيم المنظمة بإفساح المجال الأكبر عدد من الدول العربية للانضمام إليها لتنظم سوريا والعراق للمنظمة سنة 1972 ومصر سنة 1973 وتونس سنة 1982 ليصبح عدد دول أعضاء في منظمة الأوبك 11 دولة عربية.

وهدفت المنظمة إلى تعاون الأعضاء في مختلف أوجه الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بصناعة البترول وتحقيق أوثق العلاقات فيما بينهم وتقرير الوسائل والسبل للمحافظة على مصالح أعضائها المشروعة في هذه الصناعة منفردين ومجتمعين إضافة إلى توحيد الجهود لتأمين وصول البترول للأسواق استهلاكه بشروط عادلة ومعقولة وتوفير الظروف الملائمة لرأس المال وخبرة المستثمرين في صناعة البترول في دول الأعضاء.¹

3- الشركات البترولية: تتفرد الصناعة البترولية بسيطرة عدد محدود من الشركات العالمية العملاقة كان لها النصيب الأكبر من ناتج هذه الصناعة بمختلف مراحلها ومنذ بداية هذا القرن كانت هناك سبعة شركات تكاد تمتلك مقدرات النشاط في الإنتاج والتكرير والنقل وكذلك احتياطي البترول الخام في العالم باستثناء روسيا ودول الكتلة الشرقية وهي:²

شركات أمريكية: من أبرز هذه الشركات نجد شركة ستاندرد أويلني وجيرسي (اكسون حاليا) شركة ستاندر أويل كاليفورنيا {شيفرون} سكوني موبيل (موبيل حاليا) وشركة تكساس (تكساكو).
شركات انجليزية أو مشتركة: شركة (BP) وشركة شل الهولندية البريطانية.

4- وكالة الطاقة الدولية: هي منظمة دولية مستقلة تسعى إلى تأمين إمدادات مصادر الطاقة بأسعار تكون في المتناول لفائدة دول الأعضاء وتركز عملها في أربع مجالات رئيسية هي: أمن الطاقة والتنمية الاقتصادية والتوعية البيئية والعلاقات مع الدول الغير أعضاء خاصة المنتجين والمستهلكين الكبار للطاقة أنشئت عام 1974 ومقرها بالعاصمة الفرنسية باريس وكان الهدف الأساسي وراء إحداثها هو تنسيق جهود الدول الأعضاء الرامية إلى مواجهة الاضطرابات التي تعرفها السوق الدولية للنفط و المخاطر المتعلقة بإمداداتها من هذه المادة الحيوية.³

1- سنوساوي صالح، أثر صدمات البترول على أهداف المربع السحري للسياسة الاقتصادية حالة الجزائر 1970-2017، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند اولحاج، البويرة، ص 65 .

2- علي لطفي، الطاقة والتنمية في الدول العربية للتنمية الإدارية، الطبعة الثانية، مصر، 2010، ص 71.

3- بوبكر بعداش، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول، أطروحة غير منشورة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في علوم الاقتصادية جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010، ص 207.

المطلب الثاني: الطلب على البترول.

سنتناول في هذا المطلب الطلب على البترول ومحدداته كما سنتطرق أيضا إلى تطور الطلب على البترول وفق المجموعات الدولية.

أولاً: مفهوم الطلب على البترول

هو عبارة عن تلك الكميات من السلعة البترولية، سواء كان في صورته الخام أو مشتقاته التي تحتاجها البشرية خلال فترة زمنية معلومة و عند سعر محدد بهدف إشباع تلبية أو سد تلك الحاجيات الضرورية¹.

ثانياً: محددات الطلب البترولي في السوق النفطية

يتأثر الطلب البترولي كباقي النشاطات الاقتصادية بعدة عوامل نجد منها :

1-النمو الاقتصادي العالمي: تعتبر معدلات النمو الاقتصادي المحرك الرئيسي للطلب على الطاقة، فقد شهد الاقتصاد العالمي معدل نمو بلغ 4.7 % عام 2000 ليرتفع إلى 5.9 عام 2004.

وقد صاحب هذا التطور زيادة في الطلب العالمي على النفط، فقد شهد عام 2000 ارتفاعا في إجمالي الطلب ليصل إلى 75.7 مليون برميل يومي أما سنة 2004 بلغ إجمالي الطلب على النفط 82.2 مليون برميل يومي ما يعني وجود ارتباط وثيق بين النمو الاقتصادي وإجمالي الطلب البترولي.

2- الاستقرار السياسي في العالم: يلعب العامل السياسي دورا مهما في التأثير على حجم الطلب البترولي، والتي تكون أثاره واضحة على تغيرات الأسعار، فالاضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي أحيانا في تقلص الإمدادات النفطية ما يدفع بالدول المستهلكة للتسارع للحصول على كميات معينة بأي سعر تخوفا من نقص في الإمدادات ففي الوقت الحالي شهدت أسعار النفط مستويات عالية فاقت 70 دولار للبرميل، وذلك بسبب حالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والهجمات المتكررة على منشآت النفط في العراق، إضافة إلى الاضطرابات السياسية الداخلية في نيجيريا، وغيرها ما يثير التخوف بين الين والآخر حول انقطاع إمدادات النفط وما يترتب على هذا التخوف من استغلال السوق من قبل المضاربين في السوق النفطية للحصول على الأرباح وعلى هذا الأساس تلجأ الدول الأكثر استهلاكاً و في مقدمتها أمريكا لتخزين كميات هائلة تكفيها لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر لمواجهة العجز المتوقع بالرغم من أن تكاليف تخزين النفط تعتبر مرتفعة ومكلفة.

1- محمد ماضي، تذبذبات أسعار النفط وتأثيرها على اقتصاديات الدول منظمة الأوبك، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 03، 2015/2016، ص24.

الفصل الأول: التطورات العالمية في أسعار البترول

3- المناخ: يلعب المناخ دورا هاما في تحديد الطلب البترولي، فبرد الشتاء الشديد يؤدي إلى استهلاك متزايد من الطاقة لتدفئة البيوت و المصانع و غيرها، وفي العادة يزداد الطلب على النفط في فصل الشتاء بمقدار 25 مليون برميل في اليوم، وفي فصل الصيف أيضا يرتفع الاستهلاك العالمي من النفط بسبب العطلة الصيفية و التي تدفع العائلات إلى استهلاك أكبر للمشتقات البترولية كالبزين، ويرفع استهلاك النفط في المناطق الشمالية الباردة أكثر منها في المناطق الوسطى والجنوبية الدافئة، كل ذلك جعل الأوبك تحدد سقف إنتاجها حسب فصول السنة للحفاظ على مستوى محدد للسعر.

4-أسعار السلع البديلة: تؤثر السلع البديلة أو المنافسة إيجابا أو سلبا على الطلب العالمي للنفط، إيجابا في حالة تعذر منافستها لسعر البترول وبالتالي عدم إنقاصها للطلب البترولي أو سلبا في حالة تمكن السلع البديلة، و بأسعارها المنافسة من حلول محل السلعة البترولية مما يؤدي إلى تخفيض وتراجع الطلب على النفط¹.

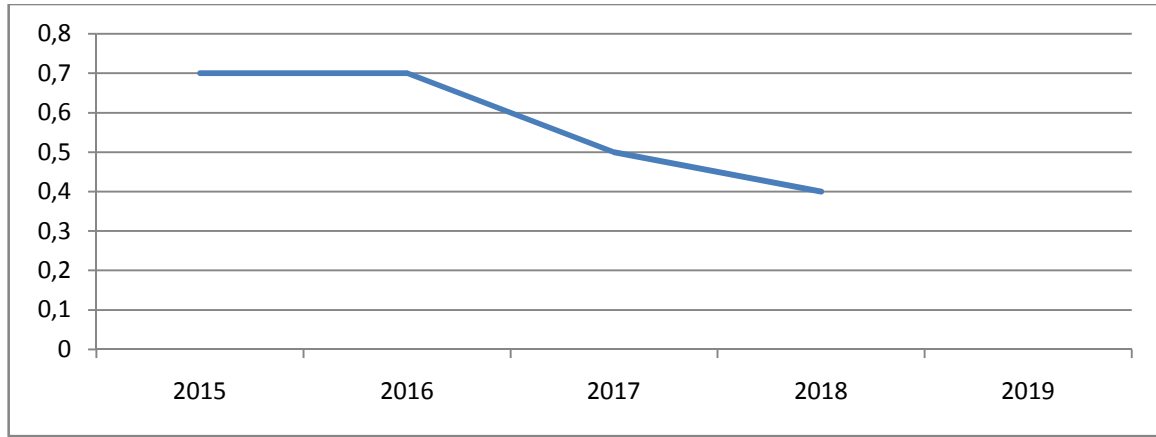
ثالثا: الطلب العالمي على البترول وفق المجموعات الدولية.

عرف الطلب على العالمي على البترول في الدول الصناعية والدول النامية والدول المتحولة مجموعة من التطورات وفيما يلي التطورات التي شهدتها كل مجموعة:

1- الدول الصناعية: انخفض طلب الدول الصناعية بشكل طفيف بلغ حوالي 20 ألف برميل/يوم خلال عام 2019 أي بنسبة 0.04 بالمائة مقارنة بالعام الماضي ليبلغ 48 مليون /يوم، ويعد هذا الانخفاض هو الأول منذ عام 2014، وضمن المجموعة المذكورة ارتفع طلب دول أمريكا الشمالية و الجنوبية على النفط بواقع 100 ألف برميل /يوم ليصل إلى 25.7 مليون برميل /يوم خلال العام، بينما استقر طلب دول أوروبا الغربية عند نفس مستوياته للعام السابق، و هي 14.3 مليون برميل/يوم، وفي حين انخفض طلب دول آسيا والمحيط الهادي الصناعية بنحو 100 ألف برميل/يوم ليصل إلى 8 مليون برميل /يوم.

1- موري سمية آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير فيالتسيير الدولي للمؤسسات تخصص مالية دولية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان الجزائر ص ص 94-95.

الشكل رقم 1: تطور الطلب العالمي على البترول في الدول الصناعية.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد تقرير السنوي لمنظمة الأوبك

2- الدول النامية: تزايد طلب الدول النامية (من ضمنها الصين) على النفط بحوالي 0.9 مليون برميل/يوم خلال عام 2019 مقارنة بالعام السابق ليصل إلى 46.2 مليون برميل/يوم، أي بمعدل نمو 2 بالمائة مقارنة بالعام الماضي و هو مستوى لم يصله من قبل، و الجدير بالذكر أن طلب الدول النامية يعد المحرك الرئيسي للطلب العالمي على النفط فقد ساهم الطلب تقريبا بمجمل الزيادة في الطلب العالمي على النفط خلال عام 2019، كما ارتفع الطلب في هذه الدول بنحو 4.2 مليون/يوم خلال عام 2019 بالمقارنة مع مستواه المسجل في عام 2014، وهذه الزيادة تمثل ما يزيد عن ثلثي الارتفاع في إجمالي الطلب العالمي على النفط خلال تلك الفترة.

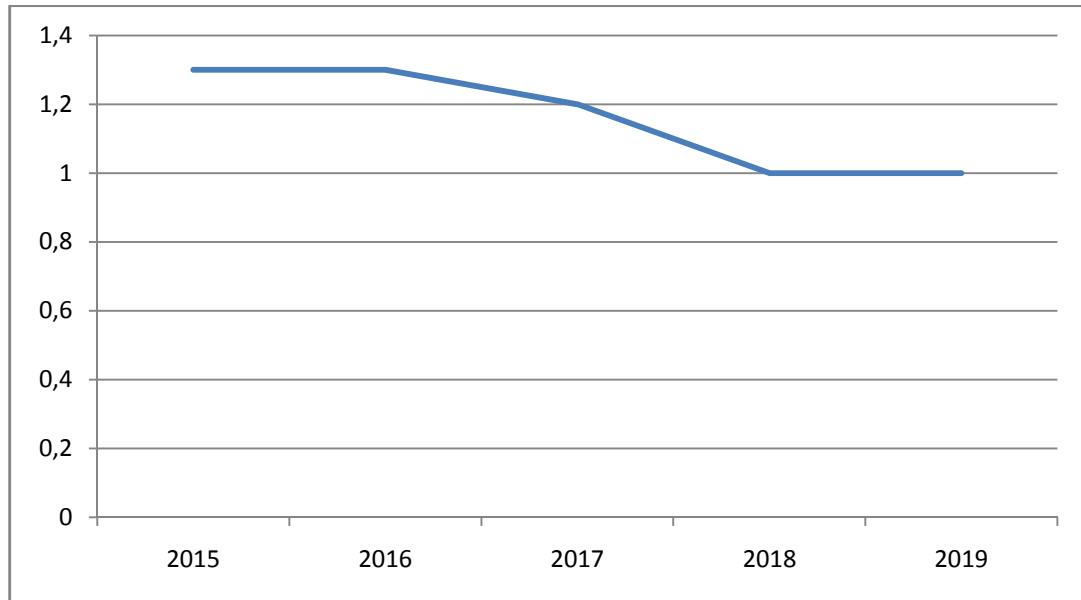
وضمن هذه المجموعة ارتفع الطلب في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا خلال عام 2019 بنحو 100 ألف برميل/يوم مقارنة بالعام السابق مسجلا 12.6 مليون برميل/يوم، حيث ارتفع طلب الدول العربية بنحو 200 ألف برميل/يوم ليبلغ 7.1 مليون برميل/يوم خلال عام 2019، بينما تراجع الطلب في باقي الدول الأخرى في المنطقة بنحو 100 ألف برميل/يوم ليبلغ 5.5 مليون برميل/يوم. ويعزى الارتفاع في طلب الدول العربية إلى زيادة طلب دول الأعضاء في أوبك بنحو 200 ألف برميل/يوم ليبلغ 6.1 مليون برميل/يوم خلال عام 2019، أي بنسبة ارتفاع بلغت 3.4 % مقارنة مع العام السابق. وضمن المجموعة، كان طلب الدول الآسيوية النامية المحرك الرئيسي للنمو في طلب الدول النامية على النفط، فقد ارتفع طلب الدول الآسيوية النامية بحوالي 600 ألف برميل/يوم ليصل إلى 27 مليون برميل/يوم سنة 2019، ليساهم بنحو ثلثي إجمالي الزيادة في طلب الدول النامية المحققة عام 2019. وقد استحوذ الطلب الصيني، الذي يعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي الآسيوي وقاطرة التعافي في السوق المذكورة، على نحو 67 % من إجمالي الزيادة في طلب الدول الآسيوية النامية، وعلى نحو 44 بالمائة من الزيادة في طلب الدول النامية مجتمعة، بارتفاعه بمقدار 400 ألف برميل/يوم عن مستويات العام الماضي ليصل إلى 13.1 مليون برميل/يوم عام 2019.

الفصل الأول: التطورات العالمية في أسعار البترول

أما بالنسبة لاقتصاد الهند، المحرك الآخر لنمو الاقتصاد الآسيوي، فقد ساهم بنحو ثلثي إجمالي الزيادة في طلب الدول الآسيوية النامية، وعلى حوالي 22 بالمائة من الزيادة في طلب الدول النامية مجتمعة، بارتفاعه بمقدار 200 ألف برميل/يوم عن مستويات العام الماضي ليصل إلى 4.9 مليون برميل/يوم عام 2019 في حين ارتفع طلب دول أمريكا اللاتينية على النفط بنحو 100 ألف برميل/يوم مقارنة بالمستوى المحقق خلال العام السابق ليصل إلى 6.6 مليون برميل/يوم.

3-الدول المتحولة: ارتفع طلب الدول المتحولة على النفط خلال عام 2019 بحوالي 100 ألف برميل/يوم ليصل إلى 5.6 مليون برميل/يوم، حيث استقر الطلب على النفط من مجموعة دول الاتحاد السوفيتي السابق عند 4.8 مليون برميل/يوم، وهو نفس المستوى المحقق خلال العام السابق، بينما ارتفع الطلب على النفط في باقي دول المجموعة بحوالي 100 ألف برميل/يوم ليصل 0.8 مليون برميل/يوم¹.

الشكل رقم 2: تطور الطلب على البترول في الدول المتحولة.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير منظمة الأوبك.

المطلب الثالث: العرض العالمي البترولي.

يعتبر العرض البترولي استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق ويتأثر بعدة عوامل وهو ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

1-تقرير الأمين العام السنوي العدد السادس والأربعون سنة 2019 ص 45.

أولاً: مفهوم العرض البترولي.

يعد العرض البترولي أحد أهم العوامل أحد أهم العوامل المؤثرة في الأسعار، وهو الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها، سواء كانت هذه الكمية من البترول الخام أو المكرر عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة، ويعتبر العرض البترولي استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق.¹

ثانياً: العوامل المؤثرة على العرض البترولي.

يتأثر العرض البترولي بمجموعة من العوامل المختلفة فمنها ما هو سياسي وما هو اقتصادي تتمثل هذه العوامل في العناصر التالية:

1- حجم الاحتياطي البترولي الدولي المثبت، والذي يعتبر من العوامل المؤثرة في العرض البترولي في الأسواق الدولية، حيث يجعل سياسات وأهداف الدول المنتجة متباينة في الأجل القصير عنها في الأجل الطويل.

2- الرغبة والقدرة من قبل منتجي البترول على إنتاج كميات محددة من البترول، وفق السعر السائد في السوق البترولية سواء كان في السوق الآجلة أو السوق الفوري.

3- تكلفة الفرصة البديلة لعرض البترول، حيث تتم المقارنة ما بين تقديم البترول في صورته الأولية الخام أو في شكل مصنع، أو الاستفادة منه بالدخول في صناعة البتروكيمياويات ذات القيمة المضافة العالية أو العرض في السوق الحاضر أو الدخول في سوق المستقبلات أو الاستثمار في المخزون البترولي.

4- التطور الفني والتكنولوجي في الإنتاج، التنقيب، الاستخراج و التخزين.

5- سعة حقول البترول الإنتاجية.

6- المحروقات غير التقليدية مثل الطاقات المتجددة.

7- اتفاقيات خفض الإنتاج كما حدث في اجتماع منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" في الجزائر يوم 30 نوفمبر 2016، حيث أعلنت أنها توصلت لاتفاق بشأن تخفيض إنتاجها البترولي لأول مرة منذ عام 2008، وأن تنفيذ الاتفاق سيكون مع بداية شهر جانفي 2017 و لمدة 6 أشهر، و ينص الاتفاق على أن تخفض أوبك إنتاجها إلى ما بين 32.5 و 33 مليون برميل يوميا بهدف استعادة التوازن في الأسواق و دعم الأسعار.²

1- قطوش رزق، بن لوكيل رمضان، تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر مقارنة تحليلية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 17، 2017، ص 183.

2- ياسين مصطفىوي، أثر تقلبات أسعار البترول على النفقات العمومية في الجزائر خلال فترة (1986-2016)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، ص 30.

المبحث الثاني: الصدمات البترولية للمرحلة من 2004-2014.

لقد شهد العالم عدة أزمات مرتبطة بتقلبات أسعار البترول منذ بداية السبعينيات إلى يومنا هذا، وهي عبارة عن اختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي إلى ارتفاع و انخفاض حاد في الأسعار يمتد إلى فترة زمنية معينة.

المطلب الأول: الصدمة البترولية 2004

تميز عام 2004 بارتفاع متواصل لأسعار البترول لمعظم السنة ووصولها إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار النفطية من قبل، إذ وصل المعدل السنوي للسعر سلة أوبك إلى 36.0 دولار /البرميل (وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في عام 1987).¹

أولاً- أسباب الصدمة البترولية سنة 2004.

هناك أسباب عدة أدت إلى الأزمة البترولية سنة 2004 يمكن إجمالها في :

1- الأسباب الاقتصادية: تعددت الأسباب الاقتصادية المسببة للصدمة البترولية 2004 منها ما هو مرتبط بجانب العرض و منها ما هو مرتبط بجانب الطلب.

أ- زيادة الطلب العالمي على البترول: كان التحسن الملحوظ في أداء الاقتصاد العالمي الذي شهد نموا 5، 1 % خلال سنة 2004 دورا هاما في زيادة الطلب على البترول خلال السنة المذكورة التي وصل إلى 2.6 مليون برميل في اليوم مقارنة بنحو 1.9 مليون برميل في اليوم سنة 2003 وبذلك وصل الطلب العالمي على البترول إلى 82.2 مليون برميل في اليوم خلال سنة 2004.

ب- سياسة الدول الغربية الضاغطة على الأسعار: أدت سياسة الضغط المنتهجة من الدول الغربية إلى تدهور حجم الاستثمارات الموجهة لتوسيع الطاقة الإنتاجية خاصة في دول الخليج وغيرها من دول أوبك وبذلك عجزت القدرة الإنتاجية الاحتياطية للبترول عن مواجهة الزيادة غير المسبوقة التي طرأت على الطلب العالمي.

ج- عجز دول أوبك التي تنتج بأقصى طاقتها عن زيادة الإنتاج البترولي: بهدف تغطية الطلب العالمي المتزايد على البترول، وذلك بعد زيادتها المتكررة بها يتجاوز حصصها الإنتاجية ولكن دون أية فائدة ملموسة.

د- تأثير المضاربات في السوق المستقبلية: تتم المضاربة على مدار الساعة في أهم ثلاثة بورصات وهي أسواق نيويورك و لندن وسنغافورة و يتم التعامل فيها بما يسمى البراميل الورقية التي يفوق التعامل بها على

1- محمد بن بوزيان، عبد الحميد لخديمي، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر؛ مجلة أداء المؤسسات الجزائرية العدد 2، 2013، ص 202.

الفصل الأول: التطورات العالمية في أسعار البترول

حجم التعامل في التداول الحقيقي للبترول حيث تضارب معها الأراء بخصوص السعر الذي يتراوح عنده برميل البترول في العقود الآجلة و بالنظر إلى عوامل العرض والطلب المتأثرة بالتهديدات الموجهة نحو الإمدادات البترولية، وبتحكم التجار بسوق الطلب مثل شركة الطيران الأمريكية التي دخلت منافسا في الطلب البترولي، بما تمتلكه من احتياطات مالية ضخمة وانخراط صناديق الاستثمار المالية العالمية في عملية شراء البترول التي زادت من حدة المضاربة ليصل حجم تعاملات المضاربين إلى أكثر من 20% سنة 2005.

هـ - انخفاض سعر الصرف الدولار تجاه العملات الرئيسية الأخرى: تعتبر العلاقة بين سعر الدولار وأسعار البترول هي علاقة عكسية وارتفاع سعر الدولار لا يكون بالضرورة نافعا للدول المنتجة ففي سنة 2005 انخفض سعر الدولار حوالي 10% مقابل العملات الرئيسية اليورو والين وهما أكثر عملتين بعد الدولار تستوردهما دول الخليج المنتج الرئيسي للبترول ومعه ارتفع سعر البرميل وفق سلة أوبك إلى 50.64 دولار للبرميل في نفس السنة.¹

ي - مشاكل شركة الطاقة الروسية يوكوس: ساهم خطر إفلاس شركة يوكوس وبالتالي وقف إنتاجها في ارتفاع الأسعار بنسبة 23% وهذا كونها تنتج 1.7 مليون برميل يوميا و هو ما يعادل 20% من إنتاج روسيا.

2- الأسباب السياسية: عانت بعض الدول المنتجة للبترول من التوترات السياسية خلال هذه الفترة كالعراق والسعودية التي عانت من الهجمات التي استهدفت بعض العاملين الأجانب في شركات البترول كما زادت التوترات في العلاقات الإيرانية الأمريكية بسبب استئناف إيران لأنشطتها النووية ومعانات نيجيريا من اضطرابات سياسية و أعمال عنف وكذا الإضراب الذي دعا إليه مؤتمر نيجيريا للعمل وكل هذه الدول تعد من الدول الأكثر إنتاجا للبترول وهذا أثر على إمداداتها البترولية وبالتالي ارتفعت الأسعار.²

المطلب الثاني: الصدمة البترولية 2008.

لقد عرفت سنة 2008 شدة المضاربة على أسعار البترول، بحيث قامت الأسعار بكسر حاجز الـ 80 دولار للبرميل، وفي شهر مارس من نفس السنة ارتفع سعر البرميل إلى 100 دولار للمرة الأولى بحث بلغت أسعار البترول أعلى مستوياتها في جويلية 2008 بحيث وصلت إلى حوالي 147.27 دولار للبرميل، وإلى 60 دولار للبرميل في أكتوبر 2008 مسجلا أدنى مستوى له أكثر من سنة، وقد واصلت الأسعار انخفاضها لتصل في 5 ديسمبر إلى 40.50 دولار للبرميل في أقل انخفاض لها طوال الأربع سنوات.³

1- سنوساوي صالح، مرجع سبق ذكره، ص 81.

2- خومية فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 60.

3- عرقوب نبيلة، أثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، مجلة المستقبل الاقتصادي، العدد الخامس، ص 267.

أولاً- أسباب الصدمة البترولية 2008.

يمكن إرجاع أسباب الأزمة البترولية لسنة 2008 إلى:

1- المضاربة: وذلك من خلال قيام المضاربين برفع و تخفيض الأسعار على النحو الذي يمكنهم من جني الأرباح الطائلة و السريعة كما ساهمت الابتكارات المالية التي ظهرت في الفترة الأخيرة في أسواق السلع إلى السماح للمستثمرين من الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط دون الحاجة إلى الحيازة الفعلية للنفط على هياآت مخزون و هو ما برز واضحا في كثافة نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة.

2- الاضطرابات السياسية والأمنية في الدولال المنتجة للنفط: ذلك أن حدوثها يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار من خلال انخفاض العرض و العكس صحيح في حال عدم حدوث اضطرابات في أي دولة من الدول المنتجة للنفط.¹

3- الطلب على النفط: ذلك أن التغير في الطلب بمعدلات تفوق التغير في العرض أو ضعف نمو المعروض النفطي مقارنة بنمو الطلب يمثل العامل الأكثر أهمية في تفسير تذبذب الأسعار بالشكل الذي تشهده السوق النفطية.

4- موقع البترول ضمن مصادر الطاقة المختلفة: إن دور النفط يتعزز يوم بعد يوم بين مصادر الطاقة المختلفة لأنه أرخص و قادر على الاستجابة لجميع أوجه الاستعمالات إذ يشكل حوالي 95% من طاقة المستعملة في وسائل المواصلات إضافة إلى أنه يشكل أساس لصناعات عديدة تتجاوز الثلاثة آلاف منتج².

المطلب الثالث: الصدمة البترولية 2014.

شهدت أسعار سلة أوبك انخفاضا أكثر من النصف منذ أواسط عام 2014 حتى بداية عام 2015، فقد انخفض سعر البرميل الواحد من 105.4 دولار في جوان 2014 إلى 44.4 دولار في جانفي عام 2015، وهو أكبر انخفاض تشهده الأسعار منذ انهيارها عام 2008 وواصلت الأسعار انخفاضها نهاية سنة 2015 حيث وصل سعر النفط إلى 29 دولار في ديسمبر 2015، حيث كان لزيادة مخزونات النفط العام في الولايات المتحدة و ارتفاع الدولار مدعوما بتوقعات تحسن الاقتصاد الأمريكي دورا في حدوث هذا التراجع.³

1- مهداوي هند وآخرون، الازمة المالية العالمية وتداعياتها على أسعار النفط حالة الجزائر، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الازمة المالية والاقتصادية الدولية و الحكومة العالمية، سطيف، بتاريخ 20-21 أكتوبر 2009، ص14.

2- موري سمية، مرجع سابق ذكره، ص85.

3- ماجن محمد محفوظ، الصدمات النفطية، الأسباب، الانعكاسات وسبل العلاج، مجلة المعيار، المركز الجامعي تيسمسيلت الجزائر، 2017، ص4.

أولاً: أسباب الصدمة البترولية 2014.

ترجع أسباب الأزمة البترولية التي شهدها عام 2014 إلى الأسباب التالية :

1- توجيهات المعروض النفطي: عرف الإنتاج النفطي الأمريكي تزايد ملحوظا في 2011 كنتيجة للتقدم الكبير في التكنولوجيا للحفر، لكن هذا النتاج لم يكن له تأثير في السوق النفطية حيث استطاع النمو المتزايد في الاقتصاد الكلي أن يمتص ذلك الارتفاع في المعروض النفطي، ولكن ذلك لم يدم طويلا، في صيف 2014 بدأت بواكر الانخفاض السعري للبترول هذا ما أدى إلى وجود حالة قلق لدى المستثمرين خاصة بعد ظهور تراجع كبير في معدلات النمو التي أقرتها إدارة المعلومات لوكالة الطاقة الدولية في التوقعات الطلب العالمي للنفط لسنة 2005.

ثم جاء قرار منظمة أوبك في عدم خفض دولها الأعضاء من إنتاجهم رغبة منها في الدفاع عن السعر النفطي في أواخر 2014 غير أن هذا القرار لم يكن في صلاحها ولم يحقق النفع بالإضافة إلى مصادر أخرى رفعت كلفة الإمدادات النفطية، لتتخطى ذلك التوقعات التي رسمت لسنة 2014 حيث أشار التحليل الذي نشره البنك الدولي أن صادرات العراق ثاني أكبر منتج في أوبك بلغ أعلى مستوى له منذ عام 1980 حيث بلغ متوسط إنتاجه اليومي 2.9 مليون برميل في حين أن إنتاج روسيا أكبر منتج للنفط خارج الأوبك هو الآخر سجل أرقاما وقد انخفضت حصة الأوبك وإفريقيا في الإنتاج العالمي بشكل طفيف بالإضافة إلى إنتاج الولايات المتحدة الذي ارتفع بشكل حاد من 9.5 % في عام 2008 إلى 15.3 بالمائة في عام 2014 ما أدى إلى توسع الاقتصاد الأمريكي بمعدل سنوي يقارب 4 بالمائة في الربع الثالث من 2004 و يدعون توافق بلومبرغ لنمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 2.9 بالمائة و 3.1 بالمائة في عام 2015 و 2016 على التوالي غير أن بعض الاقتصاديين و الأوروبيين الغربيين توقعوا تباطؤ في معدلات النمو وهذا ما حدث لاقتصاد الصين، ومع ذلك فإنه من الصعب أن ينسب انهيار السعر النفط مؤخرا بشكل كلي إلى خلفية الاقتصادية عالمية التي نعيشها اليوم¹.

2- الدولار الأمريكي القوي: كان الدولار الأمريكي القوي هو المحرك الرئيسي لتراجع أسعار النفط الخام، حيث كان الدولار عند أعلى مستوى له خلال 12 عام مقابل اليورو مما لا أدى إلى ارتفاع مؤشر الدولار الأمريكي وانخفاض أسعار النفط وهذا ما وضع السوق تحت ضغط كبير لأنه عندما تكون قيمة الدولار قوية تنخفض قيمة السلع عادة ما تكون أسعار السلع العالمية بالدولار وتنخفض عندما يكون الدولار الأمريكي قويا

1- أمير صفية، أثر تغيرات أسعار البترول على إحتياطي الصرف حالة الجزائر (1986-2016)، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص مالية و تجارة دولية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس -الجزائر، ص 154.

على سبيل المثال تسبب ارتفاع الدولار في النصف الثاني من عام 2014 في انخفاض حاد في مؤشرات السلع الأساسية الرائدة¹.

3- الاهتمام بالطاقات البديلة: هناك اتجاه نحو استخدام الوقود الحيوي في عمليات التشغيل الاقتصادي للمشروعات وخطط التنمية في الدول المستهلكة كما أن هناك استغلال الطاقة الشمسية في إنتاج الكهرباء بدل البترول الخام في كثير من دول العالم مما قلل من الطلب على البترول².

4- أسباب سياسية ذات طابع عقابي: يرى العديد من الخبراء الاقتصاديين أن ما يجري في أسواق النفط يعد عقابا جماعيا إذ اتفق منتجو النفط الكبار والولايات المتحدة الأمريكية على خفض الأسعار من أجل معاقبة روسيا اقتصاديا بسبب موقفها من الأزمة في أوكرانيا من جهة و معاقبة إيران التي تم تخفيف العقوبات المفروضة عليها وأصبح لديها القدرة أكبر على بيع نفطها في الخارج من جهة أخرى³.

1- أمير صفية، مرجع سبق ذكره، ص155.

2- سنوساوي صالح، مرجع سابق ذكره، ص84.

3- خومية فتحة، مرجع سابق ذكره، ص 67.

المبحث الثالث: تطورات العالمية لأسعار البترول.

منذ اكتشاف البترول خضعت أسعاره لتقلبات حادة حتى يومنا هذا، وكان ذلك نتيجة مجموعة من العوامل والمؤثرات التي ساهمت في تغير الأسعار وتقلبها، ولذلك فإن دراستنا لأسعار البترول و أنواعه والتطورات التي مر بها تعتبر ضرورة ملحة.

المطلب الأول: مفهوم السعر البترول و أنواعه.

في هذا المطلب سنتناول مفهوم السعر البترولي و أنواعه.

أولاً- مفهوم سعر البترول:

يشير مفهوم سعر البترول إلى القيمة النقدية لبرميل البترول الخام في الأسواق الدولية مقدرة بالدولار الأمريكي يخضع هذا السعر لتقلبات مستمرة، بطبيعة الأسواق البترولية التي تنسم بعدم الاستقرار¹.

ثانياً- أنواع أسعار البترول:

يعتبر سعر البترول من أهم الأسعار الاقتصادية وهو يحتل مكانة هامة في الدورة الاقتصادية، ومن هذا المنطق سنحاول الإشارة إلى أنواع مختلفة لأسعار البترول فيما يلي:

1- السعر المعلن : يقصد به أسعار النفط المعلنه رسميا من قبل الشركات النفطية في السوق النفطية، و ظهر هذا السعر لأول مرة عام 1880 في الولايات المتحدة الأمريكية، من قبل شركة ستاندر أويل والتي كانت تحتكر شراء النفط من منتجييه المتعددين في السوق الأمريكية.

2- السعر المتحقق: هو عبارة عن السعر المعلن مطروح منه الحسومات و التسهيلات المختلفة التي يمنحها البائع للمشتري.

3- السعر الفوري: ظهر هذا النوع مع وجود السوق الحرة أو التنافسية، ويمكن تعريفه على أنه سعر الوحدة البترولية المتبادلة فوراً في السوق البترولية².

4- سعر الإشارة: عبارة عن سعر البترول الخام والذي يقل عن السعر المعلن و يزيد عن السعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن و السعر المتحقق، إن هذا السعر أخذت به و طبقته العديد من البلدان البترولية.

1- خطاب عمران صالح، كمال الدين محمد عثمان، اتجاهات أسعار البترول العالمية والعوامل المؤثرة فيها خلال الفترة 2004-2015، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 18، العراق، 2017، ص106.

2- حمزة بن الزين، وليد قرونقة أثر تطورات أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر خلال فترة 2000-2015، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية، العدد 3، 2016، ص87.

الفصل الأول: التطورات العالمية في أسعار البترول

5- **سعر الكلفة الضريبية:** يعرف على أنها السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة أساسية العائدة للدول البترولية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة البترولية، إذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل من البترول الخام، وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بأقل هذا السعر يعني البيع بالخسارة¹.

المطلب الثاني: تطورات أسعار البترول لفترة 2000-2019.

إن تاريخ تطور أسعار البترول لم يخضع لوتيرة ثابتة، وإنما كان يتم وفقا لمصالح الاحتكارات النفطية لذلك ظهرت أنواع عديدة لسعر البترول حسب الهدف الذي تقتضيه مصلحة الشركات الكبرى.

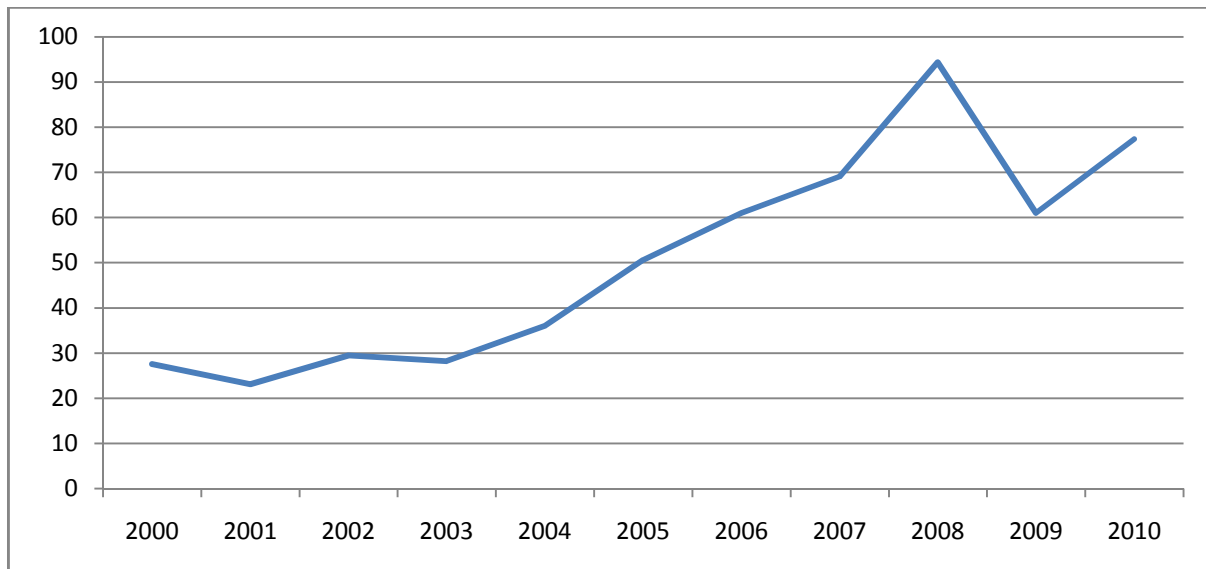
أولاً- **تطور أسعار البترول خلال الفترة 2000-2010:** شهدت أسعار البترول عدة تطورات من 2000-2010 كما هو موضح في الجدول التالي

الجدول رقم: 1 تطور أسعار البترول خلال الفترة 2000-2010 : السعر / دولار للبرميل

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
السعر	27.6	23.1	29.5	28.2	36	50.6	61	69.1	94.4	61	77.4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر و النشرات الإحصائية

الشكل رقم 3 : تطور أسعار البترول خلال الفترة 2000-2010.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول.

1- سفيان بوقطاية، و آخرون أثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال، العدد 6 جوان 2018، ص 350.

الفصل الأول: التطورات العالمية في أسعار البترول

شهدت الفترة من جانفي 2000 إلى سبتمبر 2010 تطورا ملحوظا في مستويات أسعار النفط الخام، حيث ارتفعت من 27.6 دولار للبرميل عام 2000 إلى 77.4 دولار للبرميل في شهر سبتمبر عام 2011 أي بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 13.2.

وقد مرت أسعار النفط خلال الفترة من 2000-2010 بمراحل مختلفة، حيث ارتفعت بنحو 10 دولارات للبرميل في عام 2000 مقارنة بالعام السابق لتصل إلى 27.6 دولار للبرميل بفضل النمو الفوري في الطلب العالمي على النفط، والانخفاضات التي شهدتها الإمدادات النفطية من بلدان الأوبك، ثم انخفضت الأسعار خلال 2001 بمقدار 4.5 دولار للبرميل لتصل إلى 23.1 دولار للبرميل ويعزي ذلك الانخفاض إلى الانخفاض الطلب الأمريكي نتيجة الأداء الاقتصادي الضعيف والإمدادات المتزايدة من بلدان الأوبك وقد انخفضت الأسعار بشكل واضح مع أحداث 11 سبتمبر.

ومع بداية 2002 أخذت الأسعار في الارتفاع بشكل تدريجي لتصل إلى مستوى 29.5 دولار للبرميل في شهر ديسمبر، مدفوعة بعدد من العوامل منها خفض الإمدادات من بلدان الأوبك وخارجها و حالة عدم الاستقرار التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط والاضطرابات في فنزويلا، ومنذ ذلك التاريخ أخذ المتوسط السنوي لأسعار النفط في الاتجاه نحو الارتفاع بشكل ملحوظ، حيث بلغت 28.2 دولار للبرميل عام 2003 وقد تضاعفت مستوياتها تقريبا في عام 2004 بالمقارنة مع 2003، إذ ارتفعت من حوالي 30 دولار للبرميل في نهاية عام 2003 إلى أعلى مستوى لها خلال شهر سبتمبر 2005 و هو 54.6 دولار للبرميل، و قد تميز عام 2005 بأعلى معدل نمو حيث وصلت أسعار النفط إلى 50.6 دولار للبرميل.

تميز سعر النفط خلال سنة 2006 و 2007 بالارتفاع المتواصل ووصله إلى مستويات غير مسبوقة مسجلا 61 دولار و 69.1 دولار برميل على التوالي لتستمر الأسعار في الارتفاع مسجلة 94.4 في سنة 2008 وانخفاض قدر حوالي 25% خلال سنة 2009 وبقيمة 61 دولار برميل بسبب تبعيات الأزمة المالية العالمية وانخفاض النمو الاقتصادي ليعاود الارتفاع سنة 2010 مسجلا قيمة قدرها 77.4 دولار برميل¹.

ثانيا- تطور أسعار البترول خلال الفترة 2011- 2019: كما شهدت الفترة من 2011 إلى 2019 تطورات في أسعار البترول من انخفاض و ارتفاع كما هو موضح في الجدول التالي :

1- سعيدي فاطمة الزهراء، تغيرات أسعار النفط في السوق الدولية خلال الفترة (1990-2015) و أهم العوامل المؤثرة فيها في الملتقى الدولي الرابع حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات المصدرة له : المخاطر و الحلول، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 07-08 أكتوبر 2015.

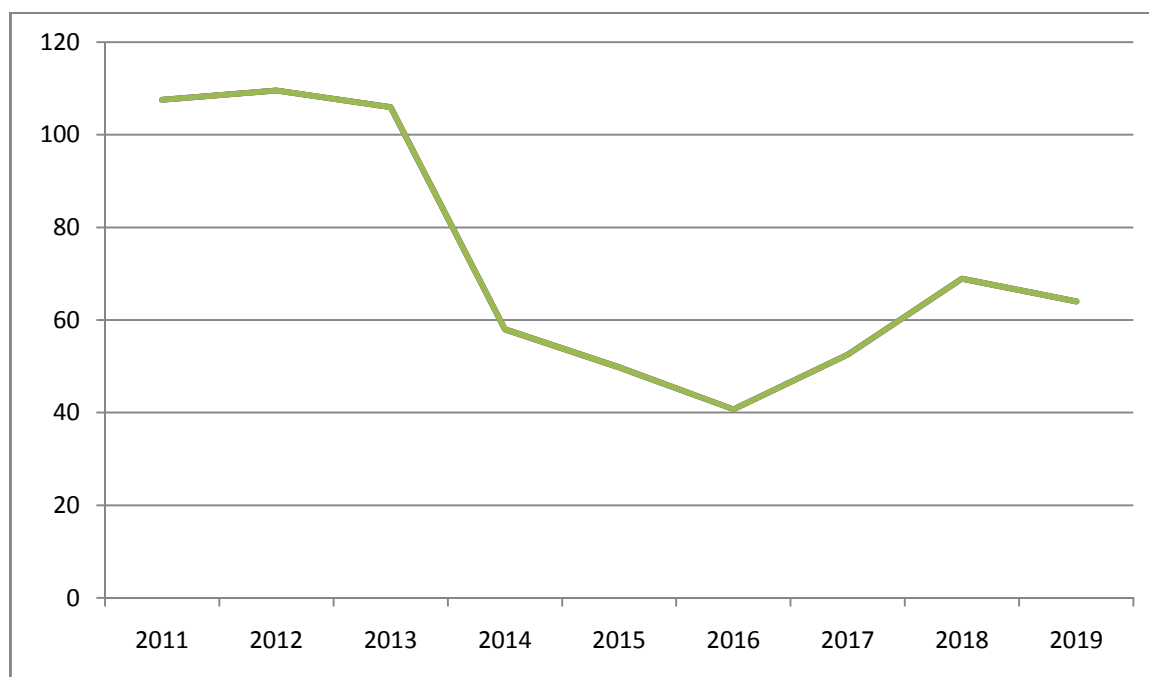
الفصل الأول: التطورات العالمية في أسعار البترول

الجدول رقم 2 تطور أسعار البترول خلال الفترة 2011-2019 السعر: دولار/برميل

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
السعر	107.5	109.5	105.9	58	49.5	40.7	52.5	68.9	64

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر و النشرات الإحصائية.

الشكل رقم 4: تطور أسعار البترول 2011-2019.



المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول.

شهدت أسعار البترول في عام 2011 ارتفاع ملحوظا ووصولها إلى مستويات غير مسبوقة إذ بلغ متوسط سعر سلة خامات الأوبك 107.5 دولار للبرميل واستمرت أسعار النفط العالمية في الارتفاع عام 2012 إذ بلغ متوسط سعر سلة خامات أوبك 109.5 دولار للبرميل أما في عام 2013 انخفض متوسط سعر سلة خامات الأوبك ووصله إلى مستوى 105.9 دولار للبرميل¹.

وصل متوسط أسعار البترول سنة 2014 إلى حوالي 100.2 دولار للبرميل، لكن هذه الأسعار انخفضت بمقدار النصف في الربع الأخير من عام 2014 ليصل في ديسمبر إلى 58 دولار للبرميل، وبعد مرور أقل من شهر في 2015 انخفضت 9% أخرى، وهبط سعر النفط الخام بـ 21 دولار للبرميل في أوائل

1- حسين علي كيطان، قياس وتحليل تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في السوق الدولية على الإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2015)، مجلة كلية الكوت الجامعية كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة واسط المجلد الثاني العدد 2، ص 120.

الفصل الأول: التطورات العالمية في أسعار البترول

فيفري 2015 للمرة الأولى منذ عام 2009¹ انخفضت أسعار النفط العالمية خلال 2016 لتصل إلى أقل مستوياتها منذ عام 2005 حيث بلغ المتوسط السنوي للسلة 40.7 دولار برميلا مشكلا انخفاضا بحدود 8.8 دولار للبرميل، أي ما يعادل نسبة انخفاض 17.8% مقارنة مع مستويات عام 2015².

ارتفعت أسعار البترول العالمية خلال سنة 2017، لتصل إلى أعلى مستوياتها منذ عام 2014 حيث تراوحت لمعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك ضمن نطاق واسع تراوح ما بين 45.2 و 62.1 دولار برميل خلال العام، و بلغ المتوسط السنوي للسلة 52.5 دولار برميل مشكلا بذلك ارتفاعا بحدود دولار برميل، أي ما يعادل نسبة ارتفاع 29% بالمقارنة مع مستويات عام 2016³.

ارتفعت أسعار البترول سنة 2018 لتصل إلى أعلى مستوياتها منذ عام 2015، بلغ المتوسط السنوي للسلة 68.9 دولار للبرميل مشكلا بذلك ارتفاعا بحدود 17.4 دولار برميل أي ما يعادل ارتفاع نسبته 33.2% بالمقارنة مع مستويات عام 2017⁴.

شهدت أسعار البترول خلال سنة 2019 انخفاضا ملحوظا، عقب ارتفاعها العام السابق، و يعد هذا الانخفاض الأول منذ عام 2016، حيث بلغ متوسط السنوي للسلة 64 دولار برميل مشكلا بذلك انخفاضا بحدود 5.8 دولار/برميل، أي ما يعادل تراجع نسبته 3.8% بالمقارنة مع مستويات لعام الماضي⁵.

المطلب الثالث: طرق تسعير أسعار البترول.

جاء تطور تسعير البترول الخام و طرق تحديده متأثر وبالنسبة كبيرة بالعوامل السياسية والاقتصادية بالإضافة إلى طبيعة السوق البترولية السائدة حينها، ومن الملاحظ انه يمكنه تفسير مراحل هذا التطور إلى ثلاثة فترات رئيسية ومتابينة فيما بينها هي :

أولاً- مرحلة تسعير البترول في ظل الاحتكار المطلق 1920-1950 :

إن أهم ما يميز هذه المرحلة هو سيطرة شركات النفط العالمية الكبرى على كامل سلسلة صناعة البترول العالمية، خاصة إنفرادها بتسعير البترول الخام، حيث لوحظ احتكار تام في السنوات الأولى من

1- كمال باصور، أثر تقلبات أسعار البترول على أداء مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2014) في الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له :المخاطر و الحلول، جامعة المدية، الجزائر، 07-08 أكتوبر 2015.

2- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول تقرير الأمين العام السنوي الثالث والأربعون سنة 2016، ص.47.

3- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الرابع والأربعون سنة 2017، ص 56.

4- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول تقرير الأمين العام السنوي الخامس والأربعون سنة 2018، ص 50.

5- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول تقرير الأمين العام السنوي السادس والأربعون سنة 2019، ص 51.

الإنتاج هذا ما ساعدها على إحكام سيطرتها على الصناعة البترولية، و يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاثة مراحل¹ وهي:

1- تسعير النفط الخام بنظام خليج المكسيك الأساس الأحادي: إن الواقع التي كانت تعيشه الصناعة النفطية في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين قد مكن الشركات النفطية الاحتكارية التي بدأت باستثمار النفط في مناطق الولايات المتحدة الأمريكية و المكسيك من فرض نظام خاص للتسعير أطلق عليه نظام نقطة الأساس أو النظام الأحادي، وكما هو معروف فإن هذا النظام في التسعير قد جاء جراء السيطرة التي كانت تمارسها الشركات النفطية الاحتكارية في داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها وللدور الرئيسي التي كانت تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية على صعيد الإنتاج النفطي حيث كانت البلد الأول المصدر للنفط في العالم في ذلك الوقت، وعلى الأخص في سنوات العشرينيات ومعظم الثلاثينيات حيث كانت السوق الأمريكية السوق الوحيدة تقريبا المفتوحة على العالم الخارجي وما يتعلق بتجهيزات سوق النفط، وكان خليج المكسيك مركزا لهذا السوق.

ويعني هذا النظام أن السعر المعلن للنفط الخام في جميع موانئ العالم و مراكز التصدير يتحدد بالسعر المعلن في خليج المكسيك على أن يضاف للسعر النهائي كلفة النقل المعيارية من نقطة الأساس إلى مكان التسليم، أي يتوجب على المستورد أن يدفع سعر النفط في خليج المكسيك مضاف إليه أجور النقل من خليج المكسيك إلى ميناء المستورد بغض النظر عن الجهة أو الميناء المصدر لذلك النفط سوء كان قريبا أو بعيدا عن خليج المكسيك، إن نظام التسعير هذا حقق الأهداف الإستراتيجية ليس فقط للشركات النفطية الكبرى فقط و إنما أيضا للولايات المتحدة إذ أضاف إلى رصيد شركات النفط أرباحا طائلة جراء هذه الأجور الوهمية للنقل، وقد جعل هذا النظام سعر النفط الشرق الأوسط أعلى عمليا من سعر النفط الأمريكي و ذلك بسبب فرق أجور الشحن.

2- تسعير النفط الخام بنظام الأساس المزدوج: منذ بداية عام 1936 وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية كان مؤشر أسعار النفط الخام يتراوح ما بين 1.02 دولار كحد أدنى و 1.21 دولار كحد أعلى للبرميل الواحد وكان لسيطرة الشركات النفطية الكبرى على السوق العالمية وعلى الأسعار بالذات خلال هذه المرحلة تأثيرا كبيرا على مسيرة الأسعار.

كما استطاعت الشركات النفطية الكبرى من خلال نظام الأسعار الأحادي أن تجد رابط مباشر بين هيكل الأسعار النفطية داخل الولايات المتحدة وبين أسعار نفوط الخام الأخرى المصدرة من موانئ عالمية خارج نطاق خليج المكسيك كموانئ الخليج العربي بالذات إلا أن هذا لم يستمر طويلا حيث قدمت

1- بلوافي عبد المالك، أثر تغيرات أسعار البترول على سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1971-2014، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، الجزائر، ص 58.

الفصل الأول: التطورات العالمية في أسعار البترول

الحكومتين البريطانية والأمريكية احتجاجا خلال الحرب العالمية الثانية لكون الدولتان تعتمدان على نفط الشرق الأوسط، بعد إن انقطعت إمدادات النفط الأمريكي بسبب العمليات الحربية المستمرة، فأكدت أنه من غير الطبيعي تزويدهما بالنفط الخام من ميناء عبادان وتحتسب الأسعار وفق نظام نقطة الأساس الأحادي في خليج المكسيك مضافا إليها أجور شحن عاليا جدا والتأمين بين خليج المكسيك وميناء عبادان، فضلا عن انخفاض تكاليف إنتاج النفط الخام في أقطار الشرق الأوسط المنتجة للنفط قياسيا بتكاليف الإنتاج في الولايات المتحدة وعليه طالبت الحكومتان البريطانية والأمريكية بضرورة تثبيت نقطة أساس ثانية في منطقة الخليج العربي، وبذلك تمت موافقة الشركات النفطية الكبرى في عام 1945 على اختيار الخليج العربي نقطة أساس ثانية لتسعير النفط الخام على نطاق عالمي، وفي نفس الوقت بدأ نظام نقطة الأساس الأحادي يضعف ويفقد أهميته قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية¹.

3- تسعير النفط الخام بنظام نقطة الأساس الواحدة المتعادلة: اعتبر ميناء نابولي في إيطاليا نقطة تتعادل فيها أسعار النفوط الواصلة عن خليج المكسيك أو الخليج العربي نظرا لتساوي المسافة بين هاتين النقطتين وميناء نابولي، لكن ونظرا لتطورات الاقتصادية و النفطية التي شهدتها الفترة (1946-1956) من أهمها تحول الولايات المتحدة الأمريكية من مصدرة للنفط إلى مستورد للنفط العربي، وظهور مناطق إنتاج جديدة في الشرق الأوسط والبحر الكاريبي وبأسعار منخفضة، وكذلك حاجة أوروبا للطاقة لأعمارها من خلال مشروع مارشال، ولذلك نقلت الشركات البترولية نقطة الأساس من ميناء نابولي إلى ميناء ساوثهامبتن الانجليزي وهذا في منتصف 1948.

وفي عام 1949 قامت شركات الكارتل النفطي إثر تحديد الإنتاج في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و فنزويلا، بتخفيض سعر البرميل النفط العربي الخام فأصبح 1.81 دولار للبرميل، وبالتالي استطاع منافسة البترول الخام المصدر من فنزويلا إلى موانئ الولايات المتحدة الأمريكية على المحيط الأطلسي بعد أن أصبحت أسعاره معدلة لأسعار نفط فنزويلا عند نيويورك. والتي اعتبرت نقطة تعادل جديدة، واستمر العمل بهذا النظام حتى بعد الصناعة النفطية إلى نظام المناصفة والتملك الكلي والمشاركة، حتى تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط.

وما يمكن قوله خلال فترة تسعير النفط الخام في ظل الاحتكار المطلق، أن هذا النظام تميز بالسياسات الاحتكارية لشركات النفط، والتي تعكس سياسة الدول الصناعية التي تنفذها الشركات العالمية مع الدول المنتجة للنفط، فإلى غاية الخمسينيات لم تكن هناك سوق للنفط و لم يكن للدول المنتجة و المصدرة أي دور في تسعير البترول.

1- عبد الستار عبد الجبار موسى، التطور التاريخي لأسعار النفط الخام للمدة 1862-2010 مجلة كوت للعلوم الاقتصادية و الادارية، جامعة واسط، العدد 18، 2015.

ثانيا - مرحلة تسعير البترول في ظل الانحسار الاحتكاري:

تميزت هذه المرحلة بأنها كانت البداية الفعلية لانحسار تدريجي في نفوذ وهيمنة الشركات الاحتكارية النفطية (الشقيقات السبع)، مع تناقص تأثيرها على صناعة النفط العالمية، وخاصة في مناطق النفطية الرئيسية في العالم (منطقة الشرق الأوسط، وأمريكا اللاتينية)، وبالتالي تناقص تأثيرها على السوق النفطية العالمية والسعر النفطي، حيث سجلت الفترة الممتدة بين نهاية عقد الأربعينيات وبداية عقد الخمسينيات من القرن الماضي مرحلة مهمة في تزايد الوعي لدى شعوب البلدان النفطية من أجل حماية ثرواتها النفطية الناضبة من استغلال شركات النفط الكبرى، وقد شهدت المرحلة الممتدة من بداية الخمسينيات وإلى غاية أوائل السبعينيات من القرن الماضي تطورات عديدة ومختلفة تأثرت بصورة مباشرة وقوية على كيفية تسعير النفط وبالتالي على سعر النفط ومقداره¹.

ثالثا - مرحلة تسعير البترول بعد التصحيح السعري و في ظل سيادة قانون العرض و الطلب على السوق النفطية.

يعد التصحيح السعري الذي قامت به دول منظمة الأوبك عام 1973 نقطة تحول كبيرة في تاريخ الصناعة البترولية، ما مكن دول المنظمة من تصحيح مسار أسعار نفوطها ليزداد سعر العربي الخفيف (نقطة الإشارة) من 3.01 دولار للبرميل في أكتوبر 1973 إلى 11.62 دولار للبرميل في جانفي 1974 لكن مع التطورات التي عرفتتها السوق العالمية للنفط من أهمها تزايد دور السوق الفورية وانحسار دور الأسعار الرسمية الصادرة عن منظمة الأوبك والتي تخلت عنها عام 1986 تاركة أمر تحديدها أسعار نفوطها لعوامل السوق، هذا بالرغم من المحاولات التي اتخذتها منظمة الأوبك في إيقاف التدهور المستمر في السوق، ومنها تخفيض السعر وإدخال نظام الحصص في عام 1983، الشيء الذي أدى على فتح المجال أمام قوى السوق وميكانيزمات العرض والطلب للتأثير على أسعار البترول إلى الآن².

1- بن سبع حمزة، أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (عرض النقد، الانفاق الحكومي، البطالة والتضخم) في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية باستخدام تقنية "var" للفترة (1970-2010)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 03، ص 8.

2- بالوافي عبد المالك، مرجع سبق ذكره، ص 65.

خلاصة الفصل:

وكخلاصة لما قدم في هذا الفصل نستنتج أن للبترول أهمية كبيرة على المستوى العالمي، يتحدد سعره نتيجة لقوى العرض والطلب يتميز هذا السعر بعدة أنواع منها: المعلن و المتحقق و الإشارة و يتأثر بعدة عوامل اقتصادية كالعرض والطلب و مناخية و سياسة. ويتم تداوله في مكان معين يسمى السوق البترولي العالمي، فهذه الأخيرة بدأت بنوع من المنافسة فرضتها بعض الشركات الاحتكارية و نظرا للوعي القومي الذي خلفته الأوضاع الاقتصادية للبلدان النفطية الغير صناعية بدأت هذه البلدان في تشكيل منظمات تدافع عن حقوقها كالأوبك ومنظمة الدولة المصدرة للطاقة ومنظمة الدول العربية، كما شهدت هاته الأسواق عدة أزمات مرتبطة بتقلبات أسعار البترول بالإضافة إلى أن تسعير البترول في الأسواق البترولية مر بمراحل مختلفة وذلك استجابة للتغيرات الجذرية في اتجاهات الهيكلية الاقتصادية والسياسية و موازين القوى و التحولات الاقتصادية و السياسية، التي غيرت بشكل جذري هيكل سوق النفط و سلسلة إمداداته ونظرا لتعدد أساليب التسعير.

الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول السياسة المالية.

تمهيد:

إن السياسة الاقتصادية تشمل مجموعة من السياسات، من بين أهم هذه السياسات نجد السياسة المالية فهي تحتل مكانة هامة من بين السياسات الاقتصادية التي تتبناها الدولة فهي بمثابة أداة للتخطيط الاقتصادي الحديث وأقوى دعامة ترتكز عليها السياسة الاقتصادية العامة للدولة لأنها تتطلع إلى تحقيق الأهداف التي تمس مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وهي تعبر عن مدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وذلك باستخدام أدواتها المتعددة، التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعيق الاستقرار الاقتصادي. وهذه المكانة التي تحتلها السياسة المالية اليوم لم تكن وليدة الصدفة بل تطورت على عبر العصور والمدارس الاقتصادية.

نحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى أهم الجوانب المتعلقة بالسياسة المالية لذا سنتناولها من خلال المبحث التالية:

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية.

المبحث الثاني: تطور السياسة المالية.

المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية.

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية.

يكون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة المالية، التي تعتبر من أهم وأقوى السياسات الاقتصادية للدولة. سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم السياسة المالية وأهميتها وتطورها إضافة إلى أهدافها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية.

لا يوجد تعريف محدد للسياسة المالية، لأن مثل هذا التعريف يتم وفقا للوظائف والأهداف التي تسعى السياسة المالية إلى تحقيقها، والتي تختلف من دولة إلى أخرى حسب طبيعة نظامها الاقتصادي ودرجة تطور الاقتصاد.

يمكن تعريف السياسة المالية على أنها الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة وتحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر، هذا من جهة و من جهة أخرى تحديد الكيفية التي تستخدم بها هذه الإيرادات لتمويل الإنفاق الحكومي بحيث تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة .

هذا و قد ارتبط مفهوم السياسة المالية مع المالية العامة تاريخيا لتنظيم إيرادات الحكومة ونفقاتها وسياساتها الائتمانية، و في خلال الحرب العالمية الثانية استخدم تعبير السياسة المالية ليعنى استخدام الإيرادات والنفقات والدين العام لتحقيق مستويات عالية من الإيرادات ودون حدوث التضخم الاقتصادي¹.

كما يمكن تعريفها على أنها استخدام الإيرادات والنفقات والدين العام من أجل تحقيق مستوى مرتفع من الدخل الكلي و لمنع حدوث التضخم الاقتصادي أي استخدام بعض السياسات الحكومية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المتوقعة، و بنظرة سريعة لهذا المفهوم نلاحظ أن السياسة المالية تهتم بدراسة الأوجه والمسائل المالية المتعلقة بالأنشطة الحكومية من نفقات وإيرادات وميزانية الدولة وقيامها بالإقراض العام، كل ذلك من أجل التأثير على الوضع الاقتصادي من خلال استخدام هذه الأدوات، ولعل هذا هو المفهوم الأكثر التصاقا بالواقع منذ أن جاء كينز بأفكاره المتعلقة بماهية دور الدولة في تحريك عجلة الاقتصاد وآليات حل المشاكل الاقتصادية من خلال السياسة المالية وأدواتها المختلفة².

كما يمكن تعريفها على أنها السياسة التي تقوم بموجبها استخدام كافة ما تتضمنه المالية العامة من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ولهذا يوسع هذا التعريف من مفهوم السياسة المالية، بحيث يجعلها جزء من مفهوم أوسع وأشمل وهو السياسة الاقتصادية وبحيث تستهدف نتيجة لذلك الأهداف العديدة التي يمكن أن تتضمنها السياسة الاقتصادية، التي يمكن أن تضمن تحقيق الاستخدام الكامل والكفوء للموارد

1- حربي محمد موسى عريقان، مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2006، ص 175.

2- محمد الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، ص 312.

الفصل الثاني:..... مفاهيم أساسية حول السياسة المالية

ومن خلال التأثير في تخصيص الموارد و توجيه الموارد بالشكل الذي يتم خلاله الإسهام في الدخل والإنتاج¹.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن السياسة المالية هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة باعتبارها سلطة ذات سيادة من أجل تحديد الإيرادات العامة وكيفية تحصيلها، وذلك للوصول إلى تحقيق الأهداف العامة للدولة .

المطلب الثاني: أهمية السياسة المالية.

من المعروف أن تطبيق السياسة المالية سواء كان في الدول النامية أو الدول المتقدمة لها أكثر من تأثير، فسياسة الضرائب تحقق علاج كثيرا من السلبيات الاقتصادية، كما لو حققت علاجاً لتضخم، فعندما يكون هناك قوة شرائية زائدة في المجتمع، وبالتالي عدم قدرة الجهاز الإنتاجي على تلبية حجم الطلب الزائد نتيجة هذه القوة الشرائية الزائدة، فإن تدخل السياسة الضريبية لامتصاص الجزء الزائد من القوة الشرائية يحقق إعادة التوازن من جديد.

- كما أن وجود فوارق كبيرة بين الطبقات، أي عدم وجود توازن بين الشرائح الدخيلة في المجتمع، يجعل وجود شرائح دخيلة كبيرة تحت حد الكفاف، وبالتالي انخفاض مستوى معيشة شريحة كبيرة في المجتمع، لذا تتدخل السياسة الضريبية لمحاولة تحسين مستوى معيشة هذه الأفراد من خلال استخدام الضرائب التصاعدية على الدخل المرتفعة لتعويض ذوي الدخل المنخفضة بواسطة الإنفاق على السلع الضرورية لوصولها بسعر الدعم كذا الإنفاق على المرافق التي يستفيد بها ذوي الدخل المحدودة، كمرافق الصحة و النقل العام و التعليم.

-إدارة الطلب الكلي بنجاح، حيث أن حدوث كسادا يعني انخفاض الحجم الطلب الكلي، وبالتالي تتدخل سياسة الإنفاق، للتأثير في حجم الطلب على الاستثمار، وبالتالي زيادة حجم النشاط الاقتصادي وبالتالي زيادة حجم الطلب على العمالة، وبالتالي انخفاض معدل البطالة.

- اتساع نطاق الدولة في عملية الإنفاق الاستثماري من أجل إعادة توزيع الدخل، ودور الإنفاق في التأثير في الناتج الاجتماعي، من خلال التأثير المتبادل بين النشاط الاقتصادي للدولة والنشاط الاقتصادي الخاص بحيث يكون دور الدولة تنافسي وليس مدمرا للقطاع الخاص².

1- قليب حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002، ص 375 .

2- أحمد عبد السميع علام، المالية العامة، دار النشر مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2012، ص 302.

المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية.

أعطى الفكر الاقتصادي الحديث أهمية كبيرة لدور الدولة تجاه النشاط الاقتصادي لتعمل على توجيه من خلال ما تملكه من أدوات متمثلة بأدوات السياسة المالية ويمكن في هذا الصدد استعراض أهم أهداف السياسة من خلال:

أولاً- تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد الاقتصادية.

يتضمن هدف تحقيق الكفاءة الاقتصادية توجيه الموارد نحو أفضل الاستخدامات للموارد الاقتصادية التي بحوزة المجتمع أكفاً صورة ممكنة و بعبارة أخرى تدخل الدولة في توزيع الموارد ما بين الاستخدامات العامة المختلفة طبقاً لولايات معينة بهدف تحقيق أقصى نفع عام أو أقل ضرر ممكن .

ثانياً- إعادة توزيع الدخل القومي.

إن التفاوت الكبير في الدخل يؤدي إلى مشكلات اجتماعية وسياسية قد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي لهذا تهدف السياسة المالية نحو غزالة التفاوت وتوجيه الموارد نحو القنوات الإنتاجية لتحقيق التنمية الاقتصادية .

ثالثاً- تحقيق الاستقرار في الأسعار.

لغرض الحد من التقلبات في مستويات الأسعار التي قد يتعرض لها الاقتصاد القومي بطريقة لا يكون مرغوب فيها من قبل المجتمع فإن السياسة المالية تهدف إلى تحقيق الاستقرار في المستوى العام لأسعار لاحتواء الضغوط التضخمية والانكماشية، وغالباً ما تكون معالجة الارتفاع في هذه الأسعار أسهل من معالجة انخفاضها ولأجل تحقيق ذلك وبالنظر لما يترتب على التضخم من آثار اقتصادية واجتماعية و سياسية سيئة تلجأ السلطة المالية إلى استخدام السياسة المالية من خلال سياسة انكماشية تقوم على خفض الإنفاق الحكومي وخصوصاً الاستهلاكي منه مع عدم المساس بأوجه الإنفاق المتعلقة بزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد .

رابعاً- تحقيق مستوى التشغيل الكامل.

تحقيق التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية المتاحة وقد كان الاهتمام بهذا الهدف كبيراً من قبل حكومات البلدان المختلفة و خصوصاً بعد حدوث أزمة الكساد في فترة الثلاثينيات من القرن الماضي، إذ أصبح للسياسة المالية دوراً هاماً في علاج مشكلة البطالة من خلال التوجه نحو زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو كلاهما معاً لغرض رفع مستوى الطلب الكلي الفعال والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، ويرتفع مستوى الدخل القومي الحقيقي ذلك أن مستوى العمالة ومستوى الطلب الكلي علاقة طردية فكلما ارتفع مستوى الطلب الكلي زادت الإيرادات المتوقعة من بيع المنتجات ومن ثم زيادة حجم الإنتاج، الأمر الذي يؤدي من خلاله على زيادة الطلب على عنصر العمل وحصول ارتفاع في مستوى العمالة .

خامسا- تحقيق النمو الاقتصادي.

نظرا إلى التباطؤ الذي حصل في نمو الإنتاج الحقيقي في البلدان الصناعية والذي لم يتجاوز 2% خلال الفترة 1913 - 1938 و نتيجة الدمار والإرهاك الاقتصادي الذي عانت منه البلدان الصناعية من مخلفات الحرب و بروز الحاجة إلى القيام بعمار وتطوير اقتصادياتها فقد أصبح من الضروري تدخل حكومات هذه البلدان للتوسع في إمكاناتها الإنتاجية بحيث تعمل على زيادة النمو في الطاقة الإنتاجية، وذلك من خلال النهوض بالمستويات الإنتاجية جعل من هذا الهدف ليكون سبيلا وهدفا طويل الأمد باعتماد سياسات مالية مثلى والإنشطة بدورها الهام في تنمية الموارد المادية والبشرية وتحقيق زيادات مستمرة في الطاقة الإنتاجية¹.

1- نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2015، ص 46 .

المبحث الثاني: التطور التاريخي للسياسة المالية.

مرت السياسة المالية عبر السنين بأشكالها الحيادية والمتدخلة بثلاثة مراحل كانت بدايتها بالتطور الكلاسيكي للسياسة المالية، ثم بعدها جاء الفكر الكينزي وفي الأخير كان هناك أفكار النيوكلاسيك (النقدي) وسنتطرق إلى هذه المراحل في هذا المبحث .

المطلب الأول: السياسة المالية في الإطار الكلاسيكي.

خلال المدة التي سادت فيها النظرية الكلاسيكية وبالتحديد في القرنين الثامن والتاسع عشر ومطلع القرن العشرين، كانت الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية تقوم على أساس سيادة النظام الاقتصادي الحر والذي يقرر على انه من الضار أن تتدخل الدولة في غير المجالات المحددة لها، فضلا عن ذلك تعمل قوى السوق على تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بشكل تلقائي وعند مستوى التشغيل الكامل، وبالتالي فهتمت النظرية الكلاسيكية تنادي بعدم تدخل الدولة على وجه الإطلاق في الحياة الاقتصادية لأي نشاط الأفراد أفضل بكثير من نشاط الدولة كما يعتقدون فتدخلها في غير المجالات المعهود إليها الدفاع الخارجي والأمن الداخلي والقضاء وضمان المرافق العام تبديد وضياح لجزء من الموارد الاقتصادية لهذه الأسباب أمنت النظرية الكلاسيكية بمبدأ (الحياد المالي) في ظل مفهوم الدولة الحارسية.

وتتخصر أسس السياسة المالية في الفكر التقليدي فيما يلي :

- النفقات العامة تحدد الإيرادات العامة على وصف أن النفقات هي التي تسوغ الإيرادات وتحدد حجمها وهذا يتمشى مع ما يدعو إليه الفكر التقليدي.

- تقليص الميزانية إلى أقل حجم ممكن، إذ اعتقد الكلاسيك أن أقل الميزانيات حجما أكثرها سلامة .

- ضرورة المحافظة على توازن الموازنة العامة سنويا.

- تفضيل الضرائب على الاستهلاك على الضرائب على الادخار، طالما أن الأخير هو مصدر تكوين رؤوس الأموال، إذ يفترض أن الادخار يتحول إلى استثمار وأن خير الضرائب تلك التي تميز من العلاقات القائمة فيها بين الدخل أو فيما بين الثروات.

المطلب الثاني: السياسة المالية في التحليل الكينزي.

في الوقت الذي يؤكد فيه الكلاسيك على انه لا وجود للكساد أبرزت مدد الانهيار الاقتصادي مشكلة البطالة وانخفاض الدخل القومي بصورة لم تعرف من قبل وبالتحديد في العقد الثالث من القرن الماضي فقد كان من غير المتصور أمام هذه النتائج السيئة أن تقف السياسة الاقتصادية و منها المالية موقفها الحيادي التقليدي وكان عليها أن تتدخل لإعادة التوازن الاقتصادي إذ كان لشدة هذا الكساد الدور الكبير في إجبار الدولة على إعادة النظر في فكرة حالة الحياد وأفسحت المجال لوجه نظر أخرى مختلفة تتطلب قيام الدولة

الفصل الثاني:..... مفاهيم أساسية حول السياسة المالية

باستخدام السياسة المالية بشكل أكثر فعالية ودقة متمثلة بالتوسع في الإنفاق العام لمحاربة البطالة ولإعادة الانتعاش الاقتصادي الأمر الذي اقتضى خروج السياسة المالية من حيادها التقليدي لتتولى مسؤولية هذه الأهداف بمعنى أنه يمكن أن يسمح بوجود عجز أو فائض في الموازنة إذا كان هذا علاجاً للكساد والتضخم الذي يصيب الاقتصاد القومي تلك الفكرة التي نادى بها الاقتصادي كينز متصدياً للتحليل الكلاسيكي بالنقد إذ أشار كينز أن السياسة المالية هي أكثر الأسلحة أهمية في مكافحة البطالة.

المطلب الثالث: السياسة المالية في التحليل النقدي.

أحرزت وجه نظر النقد و بين نفوذاً واسعاً في أواخر السبعينيات من القرن الماضي وخصوصاً بعد أن ساد الاعتقاد بأن سياسات تحقيق الاستقرار الكينزي قد أخفقت في احتواء الركود التضخمي في الوقت التي ارتفعت فيه معدلات التضخم والبطالة بنسب عالية إذ اعتقد النقديون وصناع السياسة بأن السياسة النقدية هي الأمل الوحيد لوضع سياسة فعالة ومضادة للتضخم وأن السياسة المالية ليس لها أثر في المستوى العام لأسعار وفي النشاط الاقتصادي على الأقل في الأجل القصير وأن عدم استخدام السياسة المالية ينطلق من موقفهم المعارض للتدخل الحكومي الواسع واعتقادهم بأن الاقتصاد الحر الخاص هو اقتصاد مستقر لا يحتاج إلى تدخل الدولة

ومما سبق يتضح أن النقديون وعلى رأسهم ميلتون فريدمان يعارضون أي إجراءات تدخلية عبر السياسة المالية التي من شأنها أن تؤدي إلى تزايد العجز الحكومي ثم التضخم الذي يمثل مشكلة اقتصادية رئيسية لهم ويحبذون سياسة القواعد أساساً للسياسة الاقتصادية مشيرين في ذلك لأهمية النصوص الدستورية محل حالة التوازن السنوي للموازنة لاعتقادهم بأن سياسة المقيدة هذه تسهم في تحديد الأسواق لممارسة نزعتها التصميمية الذاتية في مواجهة الاتجاهات الاقتصادية المعاكسة وهم بذلك يعبرون عن رغبتهم في العودة إلى الأسس التقليدية لسياسة المالية وفي الوقت نفسه تمثل توجيهات ومحاولات المدرسة النقدية إحياء الجذور الفكرية للمدرسة الكلاسيكية¹.

1- عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية و المالية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010-1431، ص ص 50-52 .

المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية.

إن الدولة في سعيها لتخطيط سياساتها اللازمة لتحقيق أهداف المجتمع لابد أن تستخدم في تكامل وتناسق تام بين كافة أدوات السياسة المالية، والتي تنقسم إلى ثلاثة أدوات وهي: النفقات العامة، الإيرادات العامة والموازنة العامة.

المطلب الأول: النفقات العامة.

أدى تطور الدولة و تنوع مجالات تدخلها إلى تطور النفقات العامة فلم يعد دور النفقات يقتصر على تمويل وظائف الدولة التقليدية و إنما أصبحت أداة من أدوات السياسة المالية سوف نعرض مفهوم النفقات العامة و أركانها والآثار الاقتصادية المترتبة عنها العامة.

أولاً: مفهوم النفقات العامة.

تعد النفقات العامة هي مبلغ من المال اقتصادي أو نقدي، يصدر عن الدولة أو عن شخص معنوي عام بقصد تحقيق منفعة عامة¹. ومن التعريف السابق يمكن أن نجل أركان النفقة العامة إلى مايلي:

1- النفقة العامة هي مبلغ من المال اقتصادي أو نقدي: يتطلب قيام الدولة بنشاطها المالي الذي يستهدف إشباع الحاجات العامة والتي يحددها كل من طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وخصائص مرحلة التطور التي يمر بها المجتمع أن تتوفر بعض الأموال الاقتصادية اللازمة المخصصة لهذا الغرض فكانت الدولة على كل أو بعض السلع التي تحتاجها بطرق مختلفة كأن تلجأ إلى الاستلاء الإجباري على ما تحتاج إليه من أموال و سلع دون دفع تعويض العادل وان تلزم الأفراد القيام ببعض الأعمال دون أن تدفع لهم اجر وهو ما يطلق عليه السخرة وان يقوم بعض الأفراد بأعمال أو أن يؤدي بعض الخدمات مقابل مزايا عينية كالسكن المجاني أو مزايا شرفية كالأوسمة والألقاب.

وفي مرحلة لاحقة من التطور لم يعد ممكناً تسخير الأفراد والاستيلاء على خدماتهم دون تعويض أو تقديم بعض الامتيازات الشرفية بل لجأت الدولة إلى التعويض الكلي أو الجزئي بصورة عينية فكانت تعطي حق استغلال بعض الأموال العامة لأشخاص المستولى على خدماتهم أو تقديم لهم أموال عينية أو تقرير التعليم المجاني أو الخدمات الصحية والاجتماعية لم يقدم خدماته

ومع التطور لم يعد مقبولا كما كان سائدا في العصور القديمة أن تدفع الدولة للأفراد مقابل عينا مقابل حصولها على السلع والخدمات بل قاد هذا التطور إلى انتقال النظام الاقتصادي من اقتصاد المقايضة أو الاقتصاد العيني إلى اقتصاد النقدي حيث شاع استخدام النقود وسيلة لتبادل اعتمادها المجتمع للحصول على السلع والخدمات وأصبح الإنفاق العام يتم في الغلب بشكل نقدي.

1- أحمد زهير شامية، خالد الخطيب، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2013، ص 43.

الفصل الثاني:..... مفاهيم أساسية حول السياسة المالية

2- أن تصدر النفقة العامة عن الدولة أو عن شخص معنوي عام: إن الحديث عن النفقة العامة يعني النفقات التي تصدر عن الدولة إلا أن هذه النقطة هي موضع نقاش في الفكر المالي الذي اعتمد على معيارين لتمييز بين النفقة العامة والنفقة الخاصة يرتكز المعيار الأول على الجهة التي يصدر عنها الإنفاق وهو ما يطلق عليه المعيار القانوني والإداري ويعتمد المعيار الثاني على الوظيفة التي تؤديها النفقة العامة وهو ما يسمى المعيار الوظيفي أو الموضوعي.

3- تحقيق المنفعة العامة: لا يكفي أن يتحقق الركنان السابقان حتى نكون أمام نفقة عامة بل يجب أن يؤدي الإنفاق العام إلى تحقيق منفعة عامة أي أنه من الضروري أن تستخدم النفقة العامة من أجل إشباع حاجة عامة ويجد هذا الركن مبرره في أمرين اثنين أولهما أن المبرر الوحيد للنفقات ونياية عن الأفراد لذلك يجب أن يكون الهدف من النفقة العامة هو تحقيق نفع عام يتمثل في إشباع حاجة عامة ثانيهما إذا كان الإنفاق يهدف إلى تحقيق حاجة خاصة لبعض الأفراد أو بعض الفئات فإنه يخرج عن إطار النفقة العامة لأنه يتعارض مع مبدأ المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة بل أن هذا يعني تخفيف العبء على بعض الأفراد أو بعض الفئات على حساب بقية الأفراد أو بعض الفئات على حساب بقية الأفراد أو بقية الفئات الأخرى¹.

ثالثا- الآثار الاقتصادية على النفقات العامة :

أصبحت النفقات العامة من أهم الأدوات المالية التي تستخدمها الدولة لتأثير في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وذلك لان النفقات العامة تحدث أثارا اقتصادية في حجم الإنتاج الوطني وفي طريقة توزيعه وفي الاستهلاك والاستثمار والادخار.

1- اثر النفقات العامة على الإنتاج: تؤدي بعض النفقات العامة إلى زيادة الإنتاج الوطني بشكل مباشر كالنفقات الاستثمارية والإعانات الاقتصادية التي تدفعها الدولة لبعض المشروعات الإنتاجية وهناك نفقات أخرى تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني بشكل غير مباشر كالنفقات الحربية والنفقات الاجتماعية .

2- أثر النفقات العامة على الاستهلاك: تسهم النفقات العامة في زيادة الطلب على الاستهلاك، ويكون ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر فالنفقات العامة التي تتجه إلى طلب السلع الاستهلاكية تسهم بشكل مباشر في زيادة الطلب على الاستهلاك، ومن أمثلة ذلك النفقات التي تصرف لشراء السلع تتعلق بأداء الوظيفة العامة، كما تؤدي النفقات العامة إلى زيادة الاستهلاك بطريقة غير مباشرة وذلك عن الإنفاق على الصحة والتعليم السكن .

1- خباية عبد الله، الاقتصاد المالي بين النظرية و التطبيق، دار الجامعة الجديدة، للنشر و التوزيع، ص ص 54 57، 59.

الفصل الثاني:..... مفاهيم أساسية حول السياسة المالية

3- **أثر النفقات العامة على توزيع الدخل** : تستطيع الدولة أن تستخدم السياسة المالية لأجل إعادة توزيع الدخل الوطني بين الأفراد وطبقات المجتمع، ولتحقيق إعادة توزيع الدخل الوطني فلا بد من وجود تعاون بين الضرائب والنفقات العامة، فالضرائب التصاعدية تساعد في اقتطاع أجزاء من ذوي الدخل الكبيرة بواسطة النفقات العامة يمكنها تحويل إلى أصحاب الدخل المنخفضة بشكل إعانات نقدية أو خدمات، وإعانات العجز والشيخوخة و البطالة هي نقل لقوة الشرائية من ذوي الدخل الكبيرة إلى ذوي الدخل المنخفضة.

4- **أثر النفقات العامة على مستوى الأسعار**: إن أسعار البضائع المختلفة في السوق لا تحدد بفعل قوى العرض والطلب فقط، بل تحدد في قطاعات معينة نتيجة تدخل الدولة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وقد أصبح تدخل الدولة في الاقتصاد حالياً بشكل منظم ويحده نتيجة للمطالبة بتدخل الدولة أو بتدخلها بشكل تلقائي، فلا يطلب المنتجون بتدخل الدولة للحصول على إعانات لزيادة إنتاجهم وخفض التكلفة أو لمجابهة المنافسة الأجنبية، كما قد يطالب المستهلكين بتدخل الدولة لخفض أسعار السلع الضرورية أما تدخل الدولة التلقائي فإنه يتم لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وحماية المستهلكين وتحطيم الاحتكارات.

5- **أثر النفقات العامة على التوظيف**: تستخدم الدولة النفقات العامة كأداة من أدوات السياسة المالية لمواجهة حالة الكساد و لمحاربة مشكلة البطالة، فلأجل زيادة فرص العمل تقوم الدولة بزيادة نفقاتها و تتبع بعض الدول سياسة المشروعات العامة ذات النفع العام كما تقوم الدولة باللجوء إلى القروض لأجل تنفيذ برنامج استثماري يوفر فرص العمل ويترتب عن هذا الإنفاق توزيع الدخل على الأفراد وزيادة الاستهلاك والاستثمار بتحويل جزء من الدخل المتحصلة من المشروعات العامة إلى الاستهلاك¹.

المطلب الثاني: الإيرادات العامة.

تعتبر الإيرادات العامة أداة لتمويل الإنفاق العام حيث من خلال تطوير حجم هذه الإيرادات تترتب عليه تطور في هيكل النفقات العامة، وأصبحت الإيرادات العامة أداة من أدوات التوجيه الاقتصادي و الاجتماعي في المجتمع.

أولاً - مفهوم الإيرادات العامة.

يقصد بالإيرادات العامة كأداة مالية مجموعة الدخل التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي².

كما يمكن تعريف الإيرادات العامة أيضاً على أنها الوسيلة المالية التي تستطيع الدولة من خلالها تأمين المال اللازم لتغطية نفقاتها العام والقيام بالخدمات والوظائف الملقاة على عاتقها وهي أداة لتأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق أهداف الدولة العامة وكون كل إيراد من الإيرادات العامة تحصل

1- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة، الطبعة 1-6، ص 300 306.

2- سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، دار النشر الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى، 2009 ص 87.

الفصل الثاني:..... مفاهيم أساسية حول السياسة المالية

عليه الدولة يعني اقتطاع جزء من دخول الأشخاص الطبيعيين والمعنويين وتأثير ذلك على ثرواتهم وقراراتهم الاقتصادية¹.

ثانيا - تقسيمات الإيرادات العامة:

1- إيرادات من أملاك الدولة: تملك الدولة أموالا منقولة كالسلع التي تبيعها و الخدمات التي تقدمها وأموالا غير منقولة كالعقارات والمناجم والغابات وأبار النفط فإيرادات هذه الأموال تساعد الدولة على القيام بأعباء الملقاة على عاتقها ومن الناحية القانونية أملاك الدولة نوعان الأملاك العامة (الدومين العام) الأملاك الخاصة (الدومين الخاص).

أ- الأملاك العامة الدومين العام: وتحكم هذه الأحكام القانون العام وتخصص لنفع عام كالطرق والساحات والحدائق العامة والأنهار والموانئ ... إلخ مثل هذه الأموال لا يحق للدولة أن تتصرف بها وعادة لا تأخذ الدولة ثمنها من الأفراد مقابل استخدامهم لهذه الأموال وأن يحدث أحيانا أن تقوم الدولة بفرض رسوم على الانتفاع بهذه الأموال كالرسوم على زيارة المتاحف والحدائق مثلا².

ب- الأملاك الخاصة (الدومين الخاص): وهي الأملاك المعدة للاستغلال الاقتصادي بهدف تحقيق ربح ويمكن تقسيم الدومين الخاص تبعا لنوع الأموال يتكون منها إلى ثلاثة أنواع وهي الدومين الزراعي والعقاري الدومين التجاري والصناعي والمالي³.

الدومين الزراعي: يشمل ممتلكات الدولة من الأراضي الزراعية والمناجم والغابات. الدومين التجاري: ويشمل مختلف الشركات الوطنية والمحلية الصناعية والتجارية التابعة للقطاع العام. الدومين المالي: وهي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من السندات الحكومية وأذونات الخزينة والأسهم، بالإضافة إلى الفوائد والقروض التي تمنحها الدولة لأفراد أو المؤسسات أو توظيف أموالها في البنوك.

الدومين العقاري : وهي تلك الإيرادات الناجمة عن ملكية الدولة للمناجم والعقارات المبنية، الأراضي، البور، الصحراء.... إلخ⁴.

-
- 1- جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، ص 65.
 - 2- خالد شحادة الخطيب أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثالثة، 2007، ص 133.
 - 3- محمد طاقة، هدى الغزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، طبعة الأولى، 2007، طبعة الثانية 2010، ص 77.
 - 4- فوزية خلوط، آثار السياسة المالية في دعم الاستثمارات العمومية المنتجة في الجزائر في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة -الجزائر ص 7.

الفصل الثاني:..... مفاهيم أساسية حول السياسة المالية

2- **الإيرادات من الضرائب:** يمكن تعريف الضريبة على أنها اقتطاع مالي تفرضه الدولة على الأفراد و تجبيه بصورة جبرية ونهائية ومن دون مقابل وذلك من أجل القيام بتغطية النفقات العمومية. ومن خلال التعريف يمكننا استنتاج أركان الضريبة والمتمثلة في :

أ- **الضريبة اقتطاع نقدي:** كانت الضريبة في البداية تدفع في شكل سلعي أو عيني، ولكن مع تطور النظام الاقتصادي وتحوله من نظام قائم على المبادلة إلى اقتصاد نقدي أصبحت كل المعاملات المالية ومنها نفقات الحكومة وإيراداتها تتم في صورة نقدية وأصبح الأفراد لزاما عليهم دفع الضرائب في شكل نقدي.

ب- **إجبارية الضريبة:** يتم فرض الضريبة من جانب واحد (الدولة)، ويلتزم المكلف بدفعها وفق للشروط والأسس التي يحددها القانون، فالمكلف غير مخير بدفعها من عدمه، كما أنه أيضا غير مكلف بتحديد قيمتها، وفي حالة عدم الدفع يتعرض للعقوبات المنصوص عليه قانونا.

ج- **انعدام المقابل:** حيث تدفع الضرائب لتحقيق أهداف ومنافع عامة تعود بالنفع على جميع الأفراد ولا توجد منفعة خاصة تعود على الفرد بشكل مباشر نتيجة التزامه بدفع الضريبة، فالدولة تقوم بخدماتها من أجل تحقيق مصلحة عامة وإشباع الحاجات عامة غير قابلة لتجزئة كالأمن والدفاع والعدالة.

د- **تحقيق المنفعة العامة:** مع التطور الاقتصادي ودور الدولة في النشاط الاقتصادي أصبحت الضريبة احد أدوات الإصلاح الاجتماعي والتوجيه الاقتصادي وتعبئة الموارد من اجل تنمية العامة وشاملة فلم يعود دورها يقتصر الوظيفة المالية في تمويل أوجه الإنفاق العام إنما بجانب ذلك أصبحت تقوم بتحقيق العدالة الاجتماعية أو حماية المنتجات المحلية وغيرها من الأهداف تحقيقها¹.

3- **القروض العامة:** القرض العام هو عبارة عن مبلغ من المال تحصل عليه الدولة عن طريق الالتجاء إلى الجمهور أو البنوك أو غيرها من المؤسسات المالية نظير تعهدا بدفع فائدة سنوية محددة عن المبالغ المدفوعة، ويرد قيمة القرض إما دفعة واحدة أو على الأقساط وفق الشروط المحددة في العقد. وتتمثل أنواع القروض في :

أ- **قروض داخلية و قروض خارجية:** القرض الخارجي هو الذي تحصل عليه الدولة من حكومة أجنبية أو من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين بالخارج والقرض الداخلي هو القرض الذي تحصل من أشخاص طبيعيين أو معنويين مقيمين في إقليمها.

ب- **القروض الاختيارية و القروض الإجبارية:** الأصل في القروض أن تكون اختيارية، فأساس القروض تعاقدية، ولكنه يستلزم صدور قانون لإجازته و تترك الدولة الأفراد و الهيئات أحرار في قبول الشروط التي

1- بوروشة كريم، دور السياسة النقدية و المالية في تحقيق التوازن الخارجي أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 36.

الفصل الثاني:.....مفاهيم أساسية حول السياسة المالية

تعرضها، فلم الحق قبولها أو الإعراض عنها دون مباشرة أي نوع من أنواع الإكراه أما القروض الإجبارية تلجأ فيها الدولة إلى الضغط والإكراه عندما تخشى عدم قدرة الأفراد أو المؤسسات أو البنوك للاكتتاب للحصول على المبلغ اللازم، ولمقاومة التضخم وذلك بإجبار الأفراد للاكتتاب بهدف امتصاص السيولة الزائدة لديهم، وفي حالة ضعف ثقة الجمهور في مقدرة الدولة على تسديد القروض بالإضافة إلى تحقيق أهداف معينة مثل سحب جزء من دخول الأفراد أو الهيئات بقصد تحقيق الطلب الكلي على العرض الكلي.

ج- **القروض المستديمة والقابلة للاستهلاك:** القروض المستديمة هي القروض التي تعقدها الدولة دون تحديد الوقت المناسب لتسديدها أما القروض القابلة للاستهلاك يقصد بها القروض المؤقتة، أي التي تحدد الدولة مقدماً أجلاً لوفاء بها وتنقسم القروض القابلة إلى الاستهلاك إلى:

قروض قصيرة الأجل: وهي تلك القروض التي تتراوح مدتها من ثلاثة أشهر إلى سنتين.

قروض متوسطة الأجل: وهي القروض التي تزيد مدتها عن سنتين وتقل عن العشرين سنة.

القروض الطويلة الأجل: وهي تلك القروض التي تبلغ مدتها عشرين سنة فأكثر¹.

4- **الرسم:** يعرف الرسم بأنه اقتطاع نقدي بواسطة الدولة أو أحد الهيئات المحلية يدفعه الفرد جبراً مقابل نفع خاص يحصل عليه من جراء تأدية الدولة لخدماتها، وتحقيق النفع العام². وإن الرسوم التي تحصل عليها مؤسسات الدولة كثيرة ومتنوعة ولكن يمكن تصنيفها إلى ثلاثة مجموعات رئيسية هي: الرسوم الاقتصادية، والرسوم الإدارية، والرسوم القضائية .

أ- **الرسوم الإدارية:** مثل رسوم التسجيل العقاري ورسوم تصديق الوثائق والمستندات ورسوم طلبات الحصول زيارة المتاحف.

ب- **الرسوم القضائية:** وهي الرسوم التي تدفع من قبل الأشخاص لخزانة الدولة مقابل ما تقدمه السلطات القضائية من خدمات في حل المنازعات.

ج- **الرسوم الاقتصادية:** وهي الرسوم التي تؤخذ عن خدمة تقدمها الدولة لها علاقة بالنشاط الاقتصادي مثل رسوم مزاوله المهن والأعمال ورسوم المجازر ورسوم وسائل النقل ورسوم المباني وما إلى ذلك³.

ثالثاً: الآثار الاقتصادية للإيرادات.

تشمل الإيرادات العامة مجموعة من الآثار الاقتصادية تتمثل في:

1- حياة بن إسماعيل، تطوير إيرادات الموازنة العامة. القاهرة، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، ص155.

2- منصور شريفة، مرجع سابق ذكره، ص84.

3- علي خليل، سليمان اللوزي المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013، ص 162 .

الفصل الثاني:..... مفاهيم أساسية حول السياسة المالية

1-الأثر على الاستهلاك والإنتاج: حيث أن فرض ضريبة على الدخل يقلل من القدرة على الاستهلاك والإنتاج مما يؤدي إلى نقص الدخل القومي ومن ثم نقص إيرادات الدولة، كما تسمح بفرض ضرائب للحكومة بتوجيه الاستهلاك والإنتاج مما يتفق مع احتياجات وظروف الاقتصاد القومي.

2-الأثر على الادخار والاستثمار: إن فرض الضرائب المباشرة ذات الصنف التصاعدي تقلل من القدرة على الادخار، و من ناحية أخرى فإن فرض الضريبة على القيم المنقولة يؤدي إلى نقص الادخار أيضا و تقليل استعداد الأفراد على الاستثمار على الحاليتين.

3-الأثر على إعادة توزيع الدخل: إن فرض الضرائب التصاعدية مع توجيه الضريبة إلى الخدمات العامة فإن النتيجة هي إعادة توزيع الدخل بطريقة أقرب إلى العدالة¹.

المطلب الثالث: الموازنة العامة.

سيتم في هذا السياق توضيح بعض العناصر المتعلقة بالموازنة العامة والمتمثلة في المفهوم وخصائصها وقواعدها.

أولاً: مفهوم الموازنة العامة.

تعرف الموازنة العامة على أنها نظام موحد يمثل البرنامج المالي للدولة لسنة مالية مقبلة ويعكس الخطة المالية التي هي جزء من الخطة الاجتماعية والاقتصادية للدولة.

كما تعرف على أنها خطة مالية للدولة تتضمن تقديرات للنفقات والإيرادات العامة لسنة مالية مقبلة وتجاز بواسطة السلطة التشريعية قبل تنفيذها و تعكس الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدولة.²

ثانياً: خصائص الموازنة العامة.

للموازنة العامة مجموعة من الخصائص منها ما يلي:

1-الموازنة العامة تقدير لإيرادات ونفقات الدولة عن فترة قادمة: تتضمن الموازنة العامة للدولة توقعاً لأرقام مبالغ العامة والإيرادات العامة لمدة لاحقة غالباً ما تكون سنة يتطلب هذا الطابع التقديري للموازنة العامة أقصى درجات الدقة والموضوعية إذ تتوقف أهمية الموازنة العامة على دقة المعايير لتوقيع والتقدير ونجاحها في تقليل هامش الخطأ وتقليص الفجوة بين التقدير والواقع ولا يمكن لمثل هذا التقدير للموازنة العامة أن يتم بمنأى عن تغيرات النشاط الاقتصادي الكلي فتقوم أجهزة الدولة المختلفة بتقدير حجم النفقات العامة

1- الشيخ أحمد ولد الشيباني فعالية السياسة النقدية و المالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير تخصص اقتصاديات الأعمال و التجارة الدولية جامعة فرحات عباس، سطيف-الجزائر، ص 38.

2- محمد شاكر عصفور، مرجع نفسه، ص 16.

الفصل الثاني:..... مفاهيم أساسية حول السياسة المالية

والإيرادات العامة اللازمة من أجل تنفيذ السياسة المالية بحيث تأتي هذه التوقعات بصورة مفصلة وموزعة بين الإيرادات العامة المختلفة ومقسمة حسب أنواعها المتعددة وبما يتفق مع أبعاد الساسة المالية للدولة.

2- الموازنة العامة تقدير معتمد من السلطة التشريعية: إن وجود تقديرات للإيرادات العامة والنفقات العامة لا يكفي وحده لتكون أمام الموازنة العامة للدولة بل لا بد أن يقترن هذا التقدير بموافقة أو بإجازة من السلطة التشريعية واعتماد الموازنة شرط أساسي لتنفيذ الموازنة العامة وبدون هذه الموافقة تبقى الموازنة مشروعا مقترحا غير قابل للتنفيذ.

ويعتبر اعتماد الموازنة العامة من أقوى حقوق السلطة التشريعية حيث تستطيع أن تراقب أعمال السلطة التنفيذية في جميع النشاطات ولم يتقرر حق السلطة التشريعية دفعة واحدة وإنما ظهر هذا الحق منذ فترة حديثة نسبيا إثر تطورات سياسية هامة وتختلف الإجراءات التفصيلية لاعتماد الموازنة العامة من دولة إلى أخرى وفق لكثير من العوامل السياسية والتاريخية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية كما تختلف المدة اللازمة لإتمام إجراءات الاعتماد ومن ثم يختلف الموعد الذي يجب أن يقدم فيه مشروع الموازنة العامة إلى السلطة التشريعية

3- الموازنة العامة خطة مالية لسنة قادمة: تعتبر الموازنة العامة من الناحية الاقتصادي والمالية بمثابة خطة مالية تعد في ضوء تفضيل اقتصادي يعبر عن الاختيارات السياسية والاقتصادية للدولة ويضمن تخصيص موارد معينة في استخدامات جديدة على النحو الذي يكفل تحقيق أقصى إشباع ممكن للحاجات العامة خلال فترة ومنية قادمة هي السنة وهي بذلك لا تختلف عن أي خطة اقتصادية تقوم على وضع تقديرات لكل من الإيرادات العامة والنفقات العامة الأمر الذي يضيف عليها كذلك خصائص قانونية وإدارية وسياسية تنعكس بشكل واضح فيما تتطلبه من إجراءات وما تقوم عليه تقديراتها من قواعد وأسس¹.

4- الموازنة العامة خطة سنوية لتحقيق أهداف المجتمع: تضع الدولة خطة اقتصادية شاملة ومن تقرر إلى جانبها السياسات و البرامج لتحقيق الأهداف التي وردت في الخطة الشاملة إلا أن الحكومة قد تتحرف بهذه السياسات و البرامج لتحقيق أهدافها فتضع البرنامج المناسب لإرضاء فئة أو طبقة دون أخرى أو تستخدم البرنامج لمصلحة السلطة الحاكمة لخوض إحدى المعارك الانتخابية ولكن تأتي الموازنة العامة لتحديد المسار الصحيح الذي يؤدي إلى تحقيق أهداف الخطة الشاملة و الذي يجب أن تلتزم به الحكومة لتحقيق الأهداف السنوية المرحلية أملا في الوصول إلى الأهداف النهائية المحددة للمجتمع فالموازنة العامة هي الإطار الذي ينعكس فيه اختيار الحكومة لأهدافها البعيدة وأداة الحكومة إلى تحقيق تلك الأهداف.

5- الموازنة العامة عمل إداري ومالي: تتطلب الموازنة العامة مجموعة من الإجراءات الإدارية والمالية تتخذها السلطة التنفيذية حتى تتمكن من خلالها تنفيذ السياسة المالية للدولة فالسلطة التنفيذية هي التي تتولى

1- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، مرجع سابق ذكره، ص ص 271، 272، 274 .

الفصل الثاني:.....مفاهيم أساسية حول السياسة المالية

عملية إعداد الموازنة العامة وتتولى فيما بعد اعتمادها من السلطة التشريعية فالموازنة العامة من الناحية الإدارية والتنظيمية خطة عمل يتم بمقتضاها توزيع المسؤوليات المتعلقة باتخاذ القرارات التي تتطلبها عملية التنفيذ على مختلف الأجهزة الإدارية والتنفيذية بما يضمن سلامة التنفيذ وتحت إشراف السلطة التشريعية الممثلة للشعب وبذلك يضمن الشعب عدم تجاوز السلطة التنفيذية لإعتمادات المقررة وفق أوجه الإنفاق المحددة و يضمن كذلك تحصيل الإيرادات اللازمة لتمويل النفقات العامة المقررة في الموازنة العامة¹.

ثالثاً: قواعد الموازنة العامة.

تشمل الموازنة العامة على عدة قواعد تحكم تحضيرها واعتمادها وهي تعبر عن الطبيعة الإدارية والسياسية للموازنة:

1/ **مبدأ القاعدة السنوية:** يقضي مبدأ السنوية بأن توضع الموازنة لمدة سنة مالية واحدة إذ تعد تقديرات الموازنة العامة عن مدة زمنية محددة تكون عادة سنة والسبب في اختيار المدة الزمنية بسنة يرجع إلى إمكانية تغطية جميع العوامل الموسمية التي تؤثر على الإنفاق العام والموارد العامة إن إعداد الموازنة ومناقشتها واعتمادها يتطلب وقتاً وجهداً لا يقل عن السنة ويصعب إعداد تقديرات دقيقة لبعض النفقات والموارد إذا زادت مدة الموازنة عن السنة وذلك لبعد المدة وضعف الرقابة.

2/ **مبدأ قاعدة الشمول:** يقضي هذا المبدأ أن تكون الموازنة العامة شاملة لجميع النفقات والإيرادات إذ تظهر الإيرادات إجمالاً دون خصم أي نوع من النفقات المتعلقة بتحصيلها ويتم إنفاق النفقات في حدود الاعتمادات المخصصة بالموازنة العامة فقط ويستثنى من هذا المبدأ مبالغ التأمينات التي يدفعها المقاولون ضماناً لمسؤولياتهم مع الدولة -الهربات التي يشترط وهبها على الدولة إنفاقها في غرض معين.

3/ **مبدأ قاعدة التوازن:** تقضي هذه بأهمية إيجاد التوازن الرقمي بين نفقات الموازنة وإيراداتها بمعنى أن يكون جانب النفقات مساوياً لجانب الإيرادات إلا أن قاعدة التوازن قد يخل بها نتيجة الظروف التي تمر بها الدولة كالحروب والكوارث وأصبح مبدأ وجود عجز في الموازنة أمراً شائعاً ويتم معالجة العجز إما بالافتراض أو بضغط الإنفاق أو زيادة الإيراد بكليهما معا².

4/ **مبدأ وحدة الميزانية:** يقصد بمبدأ وحدة الميزانية أن تدرج جميع نفقات الدولة وجميع إيراداتها في وثيقة واحدة حتى يسهل معرفة مركزها المالي وحتى تتمكن أجهزة الرقابة المختلفة من مراقبة تصرفات الدولة المالية ومطابقتها لأهداف المحددة والإعتمادات الواردة في الموازنة كما وافقت عليها السلطة التشريعية³.

1- خالد شحادة خطيب أحمد زهير شامية، مرجع نفسه، ص 275.

2- عدنان حسين خياط وآخرون اقتصاديات الموازنة العامة دار الأيام للنشر، عمان، طبعة الأولى، 2016، ص 36.

3- سوزي عدلي ناشد أساسيات المالية العامة، مرجع سابق ذكره، ص 341.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما سبق نستخلص أن السياسة المالية هي عبارة عن وسيلة من وسائل تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وقد تطورت السياسة المالية بدءاً من نطاق الدولة الحارسة في الفكر الكلاسيكي والذي كان يبنى عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وصولاً إلى السياسة المالية المتدخلة في إطار النظرية الكينزية، ثم الفكر النقدي ومن هذا اكتسب دوراً فعالاً في التأثير على الاقتصاد الوطني وأصبحت أداة رئيسية في توجيه الكيان ومعالجة ما يتعرض له من أزمات وهذا باعتمادها على أدواتها المتمثلة في النفقات العامة والإيرادات والموازنة العامة وأصبحت تمارس دوراً هاماً وإيجابياً في الاقتصاد من خلال تحقيق الأهداف الاقتصادية من استقرار اقتصادي وتخصيص الموارد، وتحقيق التنمية الاقتصادية .

**الفصل الثالث: دراسة تحليلية
قياسية لأثر تقلبات أسعار
البتروول على فعالية السياسة
المالية في الجزائر للفترة
2001-2019**

تمهيد:

لعبت السياسة المالية دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، حيث شهدت الإيرادات العامة ارتفاعا محسوما نظرا لارتفاع أسعار البترول، مما أدى ذلك إلى زيادة النفقات العامة ووضع برامج تنموية من شأنها أن تحقق إصلاحا اقتصاديا خاصة على مستوى التشغيل ورفع الأجور ورفع معدلات النمو الاقتصادي، ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى :

المبحث الأول: مسار السياسة المالية خلال الفترة 2001-2019.

المبحث الثاني: فعالية السياسة المالية في ظل تقلبات أسعار البترول.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على فعالية السياسة المالية في الجزائر للفترة 2001-2019.

المبحث الأول: مسار السياسة المالية في الجزائر 2001-2019.

تعد السياسة المالية أداة مهمة في تحقيق النمو الاقتصادي حيث عرفت السياسة المالية في الجزائر العديد من التطورات وذلك بتبني الحكومة الجزائرية مجموعة من الإصلاحات من أجل النهوض بالاقتصاد الجزائري وإحداث التوازن فيه.

المطلب الأول: تطور السياسة الإنفاقية في الجزائر.

تمثل النفقات العامة الصورة التي تعكس نشاط الدولة وأداة تحقيق أهدافها وتوجيه اقتصادها وضمان الاستقرار الاقتصادي في البلاد، وتقسم النفقات العامة في ميزانية الجزائر إلى قسمين نفقات التسيير و نفقات التجهيز، وهذا طبقا للتفرقة بين طبيعة النفقات حيث تجمع النفقات المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها والدور الذي تقوم به والأثر الذي يحدثه والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع من أنواع النفقات¹.

جدول رقم 3: تطور النفقات العامة 2001-2019 الوحدة : مليار دينار

السنوات	النفقات العامة	نفقات التسيير		نفقات التجهيز	
		النفقات	% إجمالي النفقات	النفقات	% إجمالي النفقات
2001	1321.03	963.63	73	357.40	27
2002	1550.65	1097.72	71	452.93	29
2003	1752.69	1199.04	68	553.65	32
2004	1891.8	1251.1	66	640.7	34
2005	2052.0	1245.1	61	806.9	39
2006	2453.0	1437.9	58	1015.1	42
2007	3108.5	1673.90	53	1434.1	47
2008	4191.0	2217.70	52	1973.1	48
2009	4246.3	2300.00	54	1946.1	46
2010	4466.9	2659.0	60	1807.9	40
2011	5731.4	3797.20	66	1934.2	34
2012	7058.10	4782.60	67	2275.50	32

1- مسعود درواسي، السياسة المالية و دورها في تحقيق لتوازن الاقتصادي أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر ص 352.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على فعالية السياسة المالية في الجزائر
للفترة 2001-2019.

30	1887.80	69	4204.30	6092.10	2013
28	1985.40	71	4994.80	6980.20	2014
33	3039.3	67	4617	7656.3	2015
31	2792.2	69	4591.4	7383.6	2016
31	2631.5	69	4757.8	7389.3	2017
32	4043	68	4584	8628	2018
31	3768	69	4789	8557	2019

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

من خلال الجدول يتضح لنا أن النفقات العامة شهدت ارتفاع مستمر و يعود ذلك لاعتماد الدولة على السياسة الانفاقية التوسعية. حيث في فترة 2001 بلغت نفقات التشغيل 963.63 مليار دينار أي ما نسبته 72.94% من الإيرادات الكلية، أما نفقات التجهيز قدرت بـ 357.40 دينار وارتفعت سنة 2002 إلى 452.93 دينار وعرفت الفترة 2001-2004 ارتفاعا في حجم نفقات التشغيل والتجهيز نتيجة تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في تلك الفترة حيث وصل معدل نمو نفقات التشغيل بـ 29.82% من سنة 2001-2004 و بلغت معدل نمو نفقات التجهيز 39.23% كما عرفت نفقات التشغيل ارتفاعا خلال الفترة 2005-2009، وذلك راجع إلى برنامج دعم النمو في هذه الفترة حيث قدرة نفقات التشغيل بـ 1251.06 مليار دج لسنة 2004 أي ما نسبته 66.13% من النفقات الكلية، أما في سنة 2005 بلغت نفقات التشغيل 1245.13 مليار دج وهي كذلك عرفت انخفاضا عن سنة 2004 بمبلغ قدره 5.93 مليار دينار راجع أساسا إلى انخفاض التحويلات الجارية وفي الفترة الممتدة من 2010 إلى 2012 شهدت زيادة كلا من النفقات التشغيل والتجهيز ففي سنة 2010 قدرت نفقات التشغيل بـ 2659078 مليار دينار ونفقات التجهيز بـ 1807862 مليار دينار وبلغت في سنة 2012 نفقات التشغيل بـ 4935930 مليار دينار و نفقات التجهيز بـ 2233960 مليار دينار وفي سنة 2014 فيما تطبق الجزائر إجراءات تقشفية ردا على تراجع العائدات المرتبطة بالقطاع على النفط فقد شهدت هذه المرحلة تراجعا في وتيرة الإنفاق العام بسبب السياس التقشفية حيث بلغ الإنفاق العام سنة 2014 حوالي 6995.7 مليار ليشهد تراجعا في 2015، 2016 أما سنة 2018 و 2019 فقد شهدت نفقات التشغيل و التجهيز ارتفاع محسوسا مقارنة بالسنة الماضية .

المطلب الثاني: تطور الإيرادات العامة في الجزائر 2001-2019.

عمدت السياسة الإيرادية خلال الفترة محل دراسة على التنمية و تنويع مصادر الإيرادات العامة وزيادة حصيلتها لمواجهة الأعباء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما اعتمدت السياسة الإيرادية والضريبية على وجه الخصوص اعتمادا كبيرا على الجباية البترولية والتي تجاوزت نسبتها في كل السنوات أكثر من 50% من إجمالي الإيرادات العامة لموازنة، وحسب القانون المتعلق بقوانين المالية 84-17 لاسيما المادة 11 تصنف الإيرادات العامة في الجزائر إلى:

- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات.
- مداخيل الأملاك التابعة للدولة.
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات والإتاوات.
- الأموال المخصصة للهدايا والهبات والمساهمات.
- التسديد برأس مال للقروض والتسيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.

الجدول رقم 4: تطور الإيرادات العامة في الجزائر من 2001-2019 الوحدة: مليار دينار ج

السنوات	الإيرادات العامة الإجمالية	الجبائية العادية	الجبائية البترولية	الجبائية العادية الإجمالية %	الجبائية البترولية الإجمالية %
2001	1505.5	398.2	956.3	26.44	63.52
2002	1603.1	482.8	942.9	30.11	58.81
2003	1974.4	524.9	1284.4	26.58	65.07
2004	2229.8	580.4	1485.6	26.02	66.62
2005	3082.8	640.4	2267.8	20.77	73.56
2006	3639.9	720.8	2714	19.8	74.56
2007	3639.9	766.7	2711.8	20.78	73.53
2008	5190.5	965.2	17154	18.6	33.04
2009	3676	1146.6	1927	31.2	52.42
2010	4392.9	1297.9	1501.7	29.5	34.28
2011	5790.1	1527.1	1529.4	26.4	26.41
2012	6411.3	1984.3	1519.04	31.1	23.69
2013	5957.5	2018.5	1615.9	34.1	27.12

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على فعالية السياسة المالية في الجزائر للفترة 2001-2019.

33.76	40.9	1577.7	2091.4	5738.4	2014
33.76	46.7	1722.9	2354.7	5103.1	2015
32.92	48.6	1682.6	2482.2	5110.1	2016
27.12	58.26	2200.12	2845.37	5635.51	2017
24.78	61.2	2359.68	3158.37	5798.07	2018
23.20	58.20	2643.63	3505.78	6424.43	2019

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر .

من خلال الجدول نلاحظ أن الإيرادات الكلية أخذت اتجاها تصاعديا حيث استمرت في التزايد طيلة الفترة من 2001-2008 حيث بلغت قيمتها 5190.5 مليار دينار سنة 2008، ويرجع هذا التحسن في الإيرادات بالدرجة الأولى إلى الارتفاع في أسعار البترول الذي شهدته سوق النفط في هذه الفترة، وعرفت سنة 2009 انخفاضا محسوسا في الإيرادات الكلية حيث وصلت قيمتها إلى 3676 مليار دينار وذلك راجعا إلى الأزمة المالية العالمية وآثارها السلبية على الاقتصاد العالمي و الاقتصاد الجزائري وهذا بسبب ارتباط اقتصاد الجزائري بالنفط، ولكن هذا الانخفاض لم يدم طويلا فقد عاودت بالارتفاع مباشرة وبشكل سريع فمن 3676 مليار دينار إلى 6411.3 مليار دينار سنة 2012، بالرغم من انخفاض أسعار البترول سنة 2014 إلا أن إيرادات الجباية العادية لم تتأثر واستمرت في الارتفاع، من خلال الجدول نلاحظ أيضا أن الجباية البترولية أخذت اتجاها تصاعديا من 2001-2008، ثم نجد أن انخفاض الإيرادات العامة سنة 2009 تزامن مع انخفاض تحصيلات الدولة من الجباية البترولية، كما نلاحظ أن الجباية البترولية تراجعت مقارنة بالإيرادات العامة ابتداء من سنة 2012 بعدما كانت تتصدر الإيرادات العامة طوال الفترة 2001-2011 بنسبة 73% و 74% سنة 2005 و 2006، وهذا التراجع في الجباية البترولية راجع إلى انخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية من جهة وتركيز الدولة على الإيرادات العامة من جهة أخرى، سواء من ناحية فرض الضرائب أو من ناحية تحصيل الضرائب.

المطلب الثالث: تطور سياسة العجز الموازي في الجزائر 2001-2019.

يعتبر العجز الموازي وضعي تعرفها معظم دول العالم سواء متقدمة أو نامية، وبالرجوع إلى بنود الموازنة في الجزائر للفترة من 2001-2019، نجد أن العجز الموازي من أهم المشاكل التي تعاني منها الجزائر، وعلى الرغم من ارتفاع أسعار البترول خلال مطلع الألفية الثالثة، إلا أن مالية الدولة تميزت بالانتقال من فائض خلال الفترة من 2001-2007 إلى وضعيية العجز خلال الفترة 2008-2019. ويمكن إبراز تطور رصيد الميزانية في الجدول التالي:

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على فعالية السياسة المالية في الجزائر
للفترة 2001-2019.

جدول رقم 5: تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر 2001-2019 الوحدة: مليار دينار

السنوات	إيرادات الموازنة	نفقات الموازنة	رصيد الموازنة
2001	1505.5	132103	184.50
2002	1603.1	1550.65	5254
2003	1974.4	1752.69	284.20
2004	2229.8	1891.8	337.90
2005	3082.8	2052.0	1030.60
2006	3639.9	2453.0	1186.8
2007	3639.9	3108.5	579.4
2008	5190.5	4191.0	999.5
2009	3676	4246.3	-538.4
2010	4392.9	4466.9	-74
2011	5790.1	5731.4	-63.5
2012	6411.3	7058.10	-718.8
2013	5957.5	6024.1	-66.6
2014	5738.4	6995.7	-1257.3
2015	5103.1	7656.3	-2523.2
2016	5110.1	7295.7	-2253.2
2017	5563.5	7389.3	-1206.5
2018	6714.30	8628	-2124
2019	7002.4	8557	-2124

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوزارة المالية و تقرير بنك الجزائر.

نلاحظ من خلال الجدول أن رصيد الميزانية سجل فائضا مهما خلال الفترة من 2001-2006 حيث سجل سنة 2006 قيمة قدرها 1186.8 مليار دينار نتيجة لارتفاع في حجم النفقات بسبب تطبيق الجزائر لبرنامج الإنعاش الاقتصادي و دعم النمو، وهذا لارتفاع في أسعار البترول، غير أنه في سنة 2009 سجلت الموازنة الحكومية عجزا يقدر بـ 538.4 مليار دينار، وهذا بسبب انخفاض في أسعار البترول واستمر هذا العجز طوال الفترة 2009-2019 ليبلغ سنة 2019 بـ 2124 مليار وهذا بسبب زيادة في النفقات الحكومية والاستمرار في تنفيذ البرامج التنموية.

المبحث الثاني: فعالية السياسة المالية في ظل تقلبات أسعار البترول.

إن الحكومة الجزائرية انتهجت مجموعة من الإصلاحات والإجراءات من أجل تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي، مما أدى ذلك في تحسن نوعا ما في المؤشرات الاقتصادية بداية في الالفينات مقارنة بما كانت عليه من قبل و يرجع ذلك أساسا إلى الارتفاع الذي سجلته أسعار البترول وما صاحبه من زيادة في مداخيل الدولة.

المطلب الأول: البطالة.

تعاني الجزائر على غرار أغلبية بلدان العالم من ظاهرة البطالة وقد تطورت من سنة لأخرى وكانت لها أسبابها الخاصة، ويمكن أن نجل أسباب البطالة في الجزائر في:

- الأزمة الاقتصادية سنة 1986 والنتائج المترتبة عنها وأهمها في تلك الفترة عجز المؤسسات الاقتصادية عن تغطية التكاليف العمالة.

- ساهمت الإصلاحات الاقتصادية في تفاقم أزمة البطالة في بدايات الإصلاح و ذلك نتيجة برامج متعدد أدت إلى حل المؤسسات الاقتصادية وخصوصتها ففي سنة 1995 بلغت نسبة البطالة حوالي 28.8%.

- العامل الديموغرافي هو أحد الأسباب التي تضغط على البطالة فالجزائر تعتبر من البلدان ذات الزيادة السكانية المرتفعة (550000 نسمة سنويا).¹

جهود الدولة لمكافحة البطالة:

- يمكن أن نلخص مجهودات الدولة في القضاء على الأزمة في مستويين الأول على المستوى السياسات و الثاني على مستوى الإجراءات .

على مستوى السياسات انتهجت الجزائر و منذ بداية الأزمة سياسات اقتصادية كلية ساهمت في التقليل من حجم البطالة ومن بين هذه السياسات فتح المجال للقطاع الخاص والمستثمرين الخواص من أجل مساهمتهم في التقليل من حجم البطالة و ذلك من خلال إصلاح القانوني لفائدة المستثمرين الخواص، وكذلك عمدت الجزائر إلى الاهتمام بالقطاعات المحرك لاقتصاد الكلي و من بينها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و انتهاج سياسة مالية توسعية جعلت من الجزائر ورشة امتصت من خلالها حجم الهائل من

1- بوري محي الدين، دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 2000-2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة جلاي اليابس سيدي بلعباس، ص 203.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على فعالية السياسة المالية في الجزائر للفترة 2001-2019.

البطالين وذلك ابتداء من سنة 2000، ومن ذلك أيضا الانفتاح على العالم الخارجي وخلق شركات مع المتعامل الأجنبي لإنشاء مؤسسات اقتصادية تمتص اليد العاملة

-أما على المستوى الإجراءات فقد خلقت الجزائر مؤسسات مرافقة للبطال لتمكينه من خلق مؤسسته الخاصة به أو توظيفه بصفة مؤقتة ونذكر منها: وكالة الترقية ودعم الاستثمارات، الوكالة الوطنية للتشغيل، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.¹

الجدول رقم 6: يبين تطور نسب البطالة في الجزائر 2001-2019

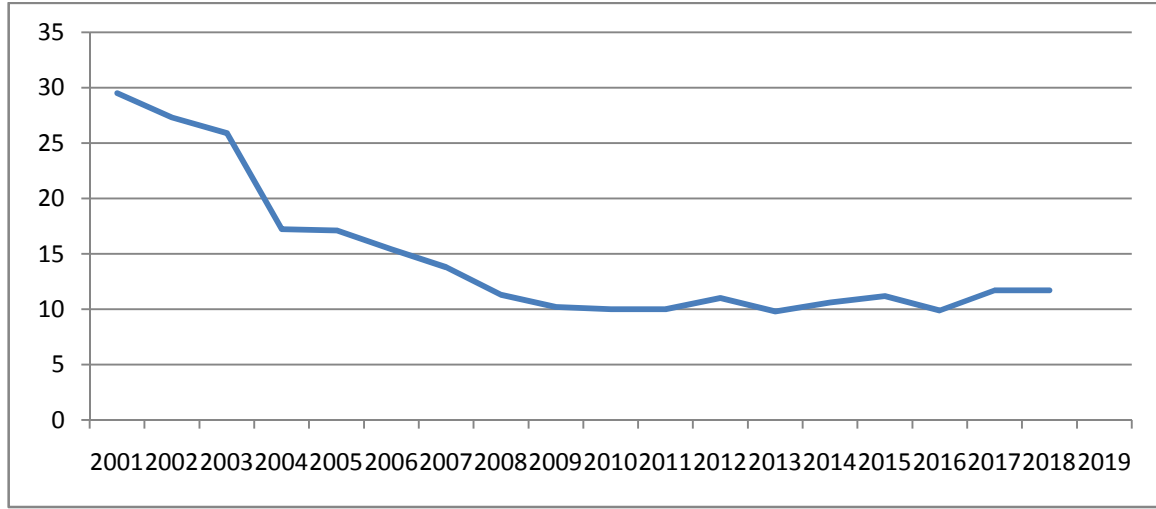
السنوات	نسبة البطالة %
2001	29.5
2002	27.3
2003	25.9
2004	17.23
2005	17.1
2006	15.4
2007	13.8
2008	11.3
2009	10.2
2010	10
2011	10
2012	11
2013	9.8
2014	10.6
2015	11.2
2016	9.9
2017	11.7
2018	11.7
2019	11.4

المصدر: الديوان الوطني لإحصائيات ons

1- بوري محي الدين، مرجع سابق، ص 204.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على فعالية السياسة المالية في الجزائر للفترة 2001-2019.

شكل رقم 5: يوضح تطور معدلات البطالة في الجزائر.



من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسب البطالة كانت مرتفعة في بداية الألفية ففي سنة 2001 بلغت نسبة البطالة 29.5% لكننا نلاحظ أن ميل البطالة نحو الانخفاض في فترة الدراسة حيث استقرت سنتي 2010 و 2011 بنسبة 10% إلا أنها خلال الفترة 2012-2019 بقت في تذبذب مستمر لكنها بنسب طفيفة، حيث بلغت سنة 2012 نسبة 11% لتتخفص سنة 2013 إلى نسبة 9.8%. وهذا التراجع راجع أساسا إلى ارتفاع أسعار البترول الذي منح للجزائر فرص لتمويل الاستثمارات المحلية والاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى الزيادة الكبيرة في فرص التشغيل باستحداث البرامج التي أعلنت عنها الحكومة التي تهدف إلى لتدعيم النمو فساهمت في امتصاص البطالة، بالإضافة إلى التحسن الوضعية الأمنية للجزائر.

المطلب الثاني: التضخم.

عانت الجزائر من ظاهرة التضخم خلال سنوات و خاصة السنوات الأخيرة فهو ظاهرة تاريخية ملازمة للاقتصاد الجزائري .

أولا: أسباب التضخم في الجزائر.

تتمثل الأسباب التي أدت إلى التضخم إلى :

1- ارتفاع الطلب الكلي: زاد الطلب الكلي في الجزائر نتيجة للإعانات الاستهلاكية الضمنية وارتفاع نمو النقد المعروض والذي جاء أساسا بسبب تمويل المؤسسات العمومية بواسطة البنوك التجارية وسد العجزات المالية الضخمة باللجوء إلى الحلول النقدية، ويمكن إرجاع ارتفاع الطلب في الاقتصاد الجزائري إلى العوامل التالية:

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على فعالية السياسة المالية في الجزائر للفترة 2001-2019.

- الإفراط في الإصدار النقدي: تعتبر النقود في الكثير من الأحيان وسيلة لتغذية ازدهار الاقتصاد، لكن في بعض الأحيان لها أخطار تتسبب في ظهور أزمات جد صعبة، ولقد تطلبت سياسة التنمية في الجزائر مع بداية التسعينيات أموالا باهظة لتحقيق الاستثمارات والمشاريع المسطرة، مما دفع بالدولة إلى اللجوء إلى الاقتراض و استخدام الوسائل الجبائية وتوسيع الإصدار النقدي وفي بعض الأحيان حتى بدون مقابل من الذهب أو العملة الصعبة، وهذا ما أدى إلى زيادة الوحدات النقدية في الدورة الاقتصادية بدون زيادة في السلع الاستهلاكية، الشيء الذي يدفع بالأسعار المحلية نحو الارتفاع.

- ارتفاع الأجور: إن تزايد الأجور بمعدلات عالية دون أن يصاحبها زيادة مماثلة في الإنتاجية تنعكس على الطلب على السلع الاستهلاكية نظرا لما هو معروف من زيادة الميل الحدي للاستهلاك عند أصحاب الأجور، وفي الجزائر يمثل الأجراء وعائلاتهم جزءا معتبرا من فئة المستهلكين للسلع و الخدمات، إذ أن طلبهم على السلع و الخدمات محدد بدخلهم المتحصل عليها، و أن كل زيادة في أجورهم تؤثر على مستوى الأسعار لأن كل زيادة في الأجور تؤدي بالضرورة إلى زيادة الاستهلاك النهائي، الذي يعتبر من أهم العوامل التي تمارس ضغطا على جانب الطلب .

- ارتفاع عدد السكان: يظهر التضخم حين تتجه أعداد سكان الدولة إلى التزايد بينما تبقى كفايتهم الإنتاجية على حالها أو تزايد بمعدل يقل بكثير عن معدل نمو السكان، كما أنه بزيادة عدد السكان يزداد الإنفاق استجابة لمتطلبات المجتمع .

ثانيا: ارتفاع تكاليف الإنتاج:

ويقصد بها زيادة أثمان خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من إنتاجيتها الحدية، وعادة ما يرتبط تكاليف الإنتاج في الجزائر بالارتفاع تكاليف الأجور وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج¹.

جدول رقم 7: يمثل معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2019.

السنوات	نسبة التضخم
2001	4.20
2002	1.43
2003	4.26
2004	3.97
2005	1.38

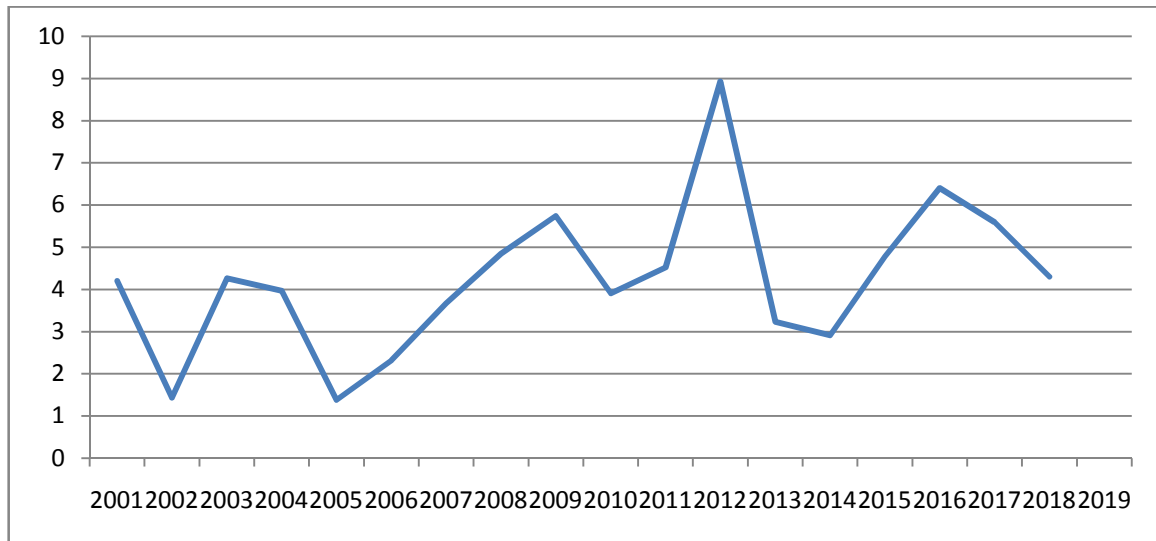
1- بن البار أمحمد أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1986-2014، أطروحة شهادة الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، ص 139.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على فعالية السياسة المالية في الجزائر
للفترة 2001-2019.

2.31	2006
3.67	2007
4.85	2008
5.74	2009
3.91	2010
4.52	2011
8.93	2012
3.23	2013
2.91	2014
4.78	2015
6.4	2016
5.59	2017
4.3	2018
2.9	2019

المصدر: تقرير بنك الجزائر.

من الجدول نلاحظ أن معدلات التضخم عرفت تذبذبا مستمرا خلال الفترة 2001-2019 و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الشكل البياني التالي:
شكل رقم 6: تطور معدلات التضخم.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على فعالية السياسة المالية في الجزائر للفترة 2001-2019.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن معدلات التضخم تشهد تذبذبا طوال فترة الدراسة من ارتفاع وانخفاض من فترة لأخرى ويتضح لنا أن أعلى معدل في التضخم عرفتها سنة 2012 حيث بلغت نسبته 8.93% وذلك بسبب التوسع النقدي الذي عرفته الحكومة، لينخفض سنة 2014 إلى 2.91% ليعاود الارتفاع سنتي 2015 و 2016 ثم شهد انخفاضا خلال الفترة 2017-2019 حيث بلغت نسبته سنة 2019 2.9% و ذلك بسبب انخفاض أسعار البترول.

ثالثا النمو الاقتصادي.

إن النمو الاقتصادي يعتبر من أهم المؤشرات المعتمدة لمراقبة تطور وتقدم الاقتصاد الوطني، ويرتبط مؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر حسب تطورات في أسعار البترول، باعتبار أن الجزائر بلد ريعي فإن انخفاض أسعار البترول يؤثر على النمو فيؤدي إلى انخفاضه والعكس عندما ترتفع أسعار البترول، وكما هو معروف فإن أسعار البترول تتميز بتذبذب و عدم الاستقرار، مما أدى ذلك إلى تذبذب في معدلات النمو الاقتصادية في الجزائر وهذا ما سوف نوضحه في الجدول التالي :

جدول رقم8: تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2019 .

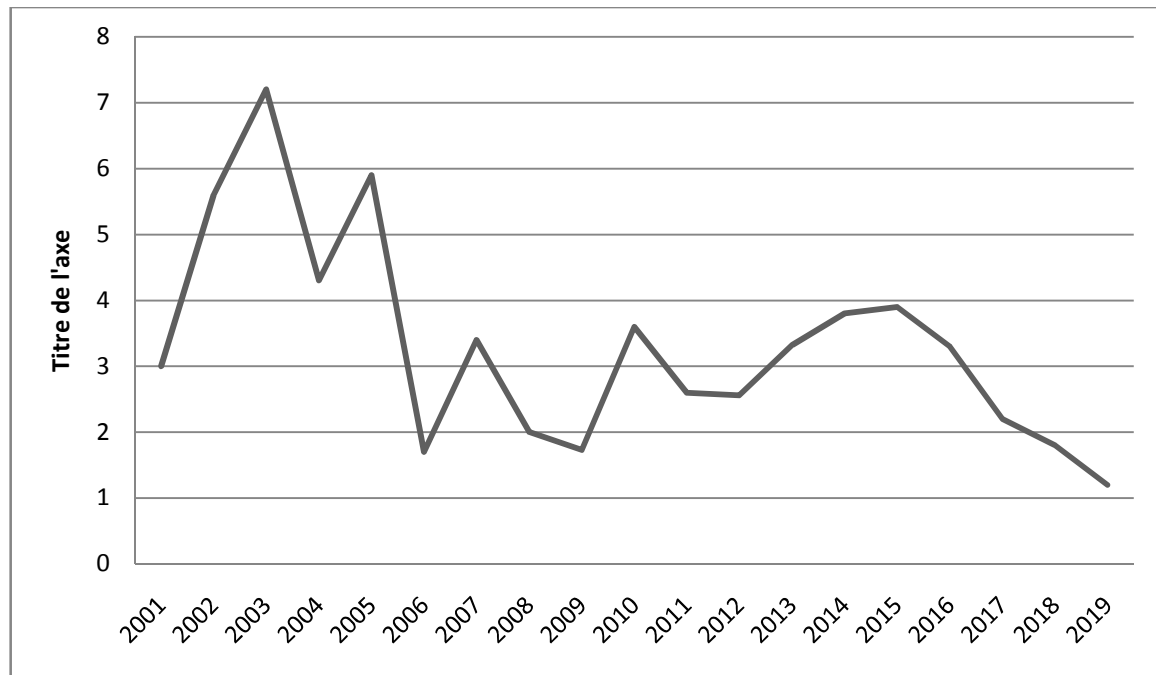
السنوات	معدل النمو الاقتصادي %
2001	3
2002	5.6
2003	7.2
2004	4.3
2005	5.9
2006	1.7
2007	3.4
2008	2
2009	1.7
2010	3.6
2011	2.6
2012	2.56
2013	3.32
2014	3.8
2015	3.9

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على فعالية السياسة المالية في الجزائر للفترة 2001-2019.

3.3	2016
2.2	2017
1.8	2018
1.2	2019

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل رقم 7: تطور معدلات النمو الاقتصادي.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول .

من خلال الجدول و الشكل أعلاه نلاحظ أن الاقتصاد الجزائري عرف نموا اقتصاديا قويا خلال الفترة 2001-2005 حيث وصلت نسبة النمو الاقتصادي سنة 2003 إلى 7.2% وهي أعلى نسبة وراجع ذلك إلى الزيادة في أسعار البترول، لكن خلال الفترة من 2006 إلى 2019 عرف النمو تذبذبا وتراجعا مستمرا وذلك بسبب التقلبات العالمية في أسعار البترول، حيث سجلت سنة 2006 نموا يقدر بـ 1.7% لترتفع سنة 2015 بنسبة 3.9% لتعاود الانخفاض خلال الفترة 2016-2019 وذلك بسبب الانخفاض الحاد في أسعار البترول .

المطلب الثالث: تطور ميزان المدفوعات.

عملت الجزائر خلال بداية الألفية بمجموعة من الإصلاحات من أجل تنويع اقتصادها غير أن ذلك لم ينجح معها حيث لازالت تعتمد على صادرات البترول من أجل سد العجز في ميزان المدفوعات .

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على فعالية السياسة المالية في الجزائر
للفترة 2001-2019.

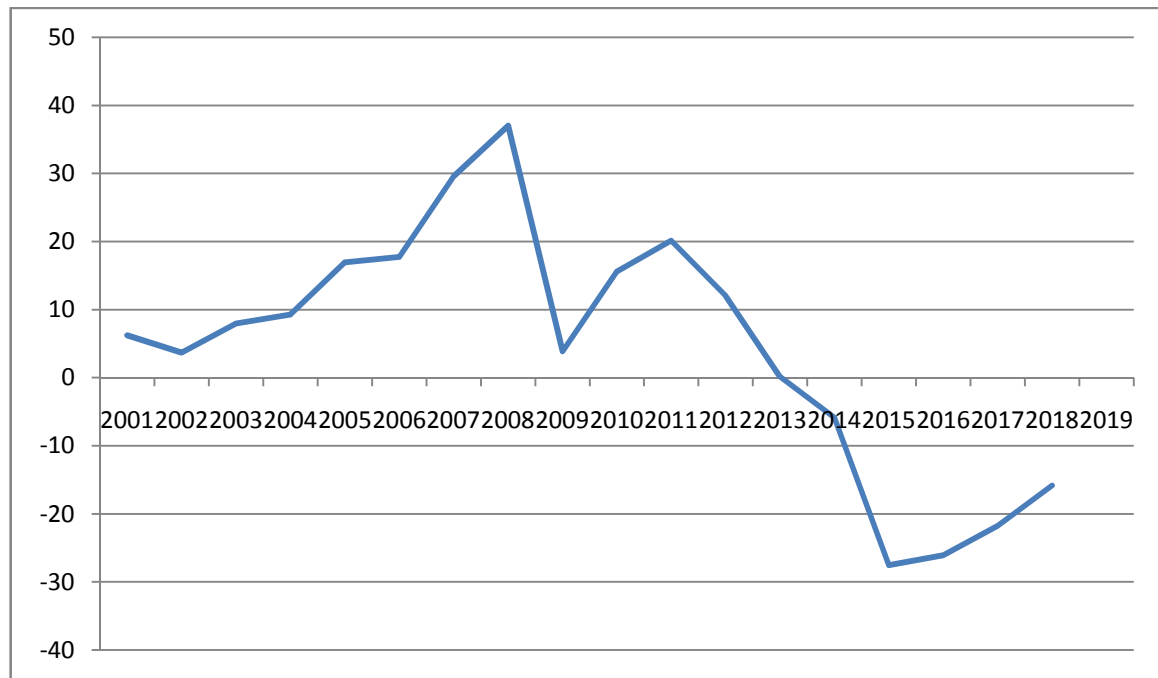
الجدول رقم 9: يمثل تطورات في ميزان المدفوعات خلال الفترة 2001-2019 لوحدة : مليار دولار

السنوات	الرصيد الإجمالي
2001	6.19
2002	3.66
2003	7.97
2004	9.25
2005	16.94
2006	17.73
2007	29.55
2008	36.99
2009	3.86
2010	15.58
2011	20.14
2012	12.05
2013	0.13
2014	-5.88
2015	-27.53
2016	-26.06
2017	-21.76
2018	-15.82
2019	-16.93

المصدر: تقرير بنك الجزائر.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على فعالية السياسة المالية في الجزائر للفترة 2001-2019.

شكل رقم 8: تطور ميزان المدفوعات .



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول

من خلال الجدول نلاحظ أن ميزان المدفوعات الجزائري في الفترة 2001-2019 شهد مجموعة من التطورات، وهذا بسبب التقلبات الحاصلة في أسعار البترول كون أن الاقتصاد الجزائري مرتبط بهذا الأخير، فأى صدمة بترولية تؤثر بشكل مباشر على ميزان المدفوعات. حيث نلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر سجل معدلات إيجابية و بشكل مرتفع طوال الفترة 2001-2008 حيث سجل أعلى فائض سنة 2008 بقيمة بلغت 36.99 مليار دولار بسبب ارتفاع أسعار البترول في هذه الفترة لكن في سنة 2009 شهد رصيد ميزان المدفوعات انخفاضا وصل إلى 3.86 دولار أمريكي، و ذلك بسبب الأزمة البترولية لسنة 2008 لكنه حافظ على ايجابية رصيده إلى غاية سنة 2013 حيث سجلت رصيد قدر ب 0.13 مليار دولار، ومنذ بداية سنة 2014 و إلى غاية سنة 2019 ميزان المدفوعات يسجل عجزا مستمرا في رصيده حيث سجلت سنة 2015 أقصى عجز قدر ب -27.53 مليار دولار، ويرجع ذلك إلى تدهور في أسعار البترول.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على فعالية السياسة المالية في الجزائر للفترة 2001-2019.

بهدف تحديد طبيعة العلاقة بين أسعار البترول وأهداف السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019) واختبار فرضيات الدراسة تم اللجوء الى طريقة تحليل السلاسل الزمنية، حيث تم اعتماد على اختبارات احصائية متنوعة، حيث رافق كل اختبار قياسي تحليل وتفسير النتائج المحصل عليها.

المطلب الأول: تقديم متغيرات الدراسة.

نحاول في هذا الجزء صياغة نموذج اقتصادي يوضح تفسير أثر صدمات أسعار البترول على فعالية السياسة المالية في الجزائر، ومثلما تمت الاشارة اليه في الدراسات السابقة وبحثنا فان أسعار البترول يمكن أن تمارس تأثيراً على النشاط الاقتصادي عبر العديد من القنوات، حيث أن ارتفاعها يؤدي الى ارتفاع أسعار المنتجات البترولية، وهو ما يؤدي الى ارتفاع فاتورة الطاقة بالنسبة للمستهلكين وارتفاع تكاليف الانتاج، مما ينعكس على الانتاج والأجور الحقيقية والعمالة والأسعار وميزان المدفوعات. وبناءً على النظرية الاقتصادية والمعلومات المتاحة عن الدراسات السابقة للظاهرة محل الدراسة في الجزائر، تم تحديد متغيرات الدراسة التي تعتمد على سلاسل زمنية لبيانات سنوية للاقتصاد الجزائري للفترة (2001-2019)، تحريفاً عنها من خلال المصادر الفعلية الصادرة عن الهيئات الدولية والوطنية التي يمكن تلخيصها في الجدول (10).

الجدول رقم 10: معطيات الدراسة ومصادرها.

الفترة	المصدر	الرمز	السلسلة
الفترة الممتدة 2001-2019	- La banque mondial - Office National des Statistiques - بنك الجزائر	PIB/N	معدل نمو الاقتصادي
		INF	معدل التضخم
		NX	الرصيد الخارجي للسلع والخدمات
		PP	سعر البترول
		(G)	الانفاق الحكومي
		BS	رصيد الميزانية

المصدر: من إعداد الطالب

ويمكن ايجاز مفهوم كل متغير من هذه المتغيرات فيما يلي:

1- معدل النمو الاقتصادي (PIB/N): كما سبق ذكره في الفصل الأول يشير النمو الاقتصادي الى نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، الذي هو حاصل قسمة الناتج الداخلي الخام على عدد السكان في

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على فعالية السياسة المالية في الجزائر للفترة 2001-2019.

منتصف السنة، أما عن الناتج الداخلي الخام بأسعار السوق هو عبارة عن مجموع إجمالي القيم المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد مضافاً إليها الضرائب على المنتجات مخصوماً منها إعانات دعم غير مشمولة في قيمة المنتجات، والبيانات يعبر عنها بالأسعار الثابتة للعملة المحلية.

2- معدل التضخم ($INF\%$): يعكس التضخم كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين التغير السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة ككل وتستخدم بوجه عام صيغة لاسبير.

3- الرصيد الخارجي للسلع والخدمات (NX): يشير الرصيد الخارجي للسلع والخدمات صادرات السلع والخدمات مخصوماً منها لواردات من السلع والخدمات، والبيانات يعبر عنها بالقيمة الحالية للعملة المحلية.

4- رصيد الميزانية (BS): يشير رصيد الميزانية الى الفرق بين إيرادات الحكومة المركزية المتمثلة ونفقاتها المتمثلة في النفقات الجارية ونفقات رأس المال.

5- الإنفاق الحكومي (G): تشمل جميع النفقات الحكومية الجارية على مشتريات السلع والخدمات بما في ذلك تعويضات العاملين، كما تشمل معظم نفقات الدفاع والأمن الوطني، ولكن هي ستبعد الإنفاق العسكري الحكومي الذي يشكل جزءاً من تكوين رأس المال الحكومي، والبيانات عنها بالقيمة الحالية للعملة المحلية.

6- معدل البطالة ($CHO\%$): يشير معدل البطالة إلى نسبة أفراد القوى العاملة الذين ليس لديهم عمل ولكنهم متاحين للعمل ويبحثون عنه.

7- السعر الاسمي للبترول (PP): يمثل سعر البترول الصورة النقدية لبرميل البترول الخام المكون من (42) غالون المقاس بالدولار الأمريكي.

المطلب الثاني: دراسة السببية بين متغيرات الدراسة.

يهدف توضيح العلاقات السببية بين متغيرات الدراسة الى تفسير الظواهر الاقتصادية والتأكد من وجود علاقة تغذية مرتدة بين المتغيرين، أما عملياً فتقيد في صياغة صحيحة للسياسة الاقتصادية، وقد اعتمدنا في دراسة السببية على سببية غرنجر بين متغيرات الدراسة التي يمكن توضيح نتائج اختبارها في الجدول رقم (11).

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على فعالية السياسة المالية في الجزائر
للفترة 2001-2019.

الجدول رقم 11: نتائج اختبار سببية غرنجر بين المتغيرات الرئيسية.

الفرضية العديمة	التأخير ¹	Prob	F-Statistic	القرار
التضخم لا يسبب النمو الاقتصادي	2	0.30	1.33	لا توجد سببية
النمو الاقتصادي لا يسبب التضخم		0.20	1.81	لا توجد سببية
الرصيد الخارجي للسلع والخدمات لا تسبب النمو الاقتصادي	2	0.20	1.83	لا توجد سببية
النمو الاقتصادي لا يسبب الرصيد الخارجي للسلع والخدمات		***0.10	2.55	توجد سببية
الرصيد الخارجي للسلع والخدمات لا يسبب التضخم	2	0.76	0.27	لا توجد سببية
التضخم لا يسبب الرصيد الخارجي للسلع والخدمات		0.71	0.34	لا توجد سببية
أسعار البترول لا تسبب النمو الاقتصادي	2	0.34	1.14	لا توجد سببية
النمو الاقتصادي لا يسبب أسعار البترول		**0.03	4.36	توجد سببية
أسعار البترول لا تسبب التضخم	2	0.31	1.26	لا توجد سببية
التضخم لا يسبب أسعار البترول		0.42	0.90	لا توجد سببية
أسعار البترول لا تسبب الرصيد الخارجي للسلع والخدمات	1	0.47	0.54	لا توجد سببية
الرصيد الخارجي للسلع والخدمات لا يسبب أسعار البترول		***0.07	3.57	توجد سببية
الانفاق الحكومي لا يسبب النمو الاقتصادي	2	0.42	0.91	لا توجد سببية
النمو الاقتصادي لا يسبب الانفاق الحكومي		0.47	0.78	لا توجد سببية
الانفاق الحكومي لا يسبب التضخم	3	0.17	2.05	لا توجد سببية
التضخم لا يسبب الانفاق الحكومي		***0.06	3.41	توجد سببية
الانفاق الحكومي لا يسبب الرصيد الخارجي للسلع والخدمات	2	**0.02	5.87	توجد سببية
الرصيد الخارجي للسلع والخدمات لا يسبب الانفاق الحكومي		0.76	0.27	لا توجد سببية
رصيد الميزانية لا يسبب النمو الاقتصادي	2	**0.02	5.21	توجد سببية
النمو الاقتصادي لا يسبب رصيد الميزانية		0.22	1.67	لا توجد سببية
رصيد الميزانية لا يسبب التضخم	2	0.92	0.07	لا توجد سببية
التضخم لا يسبب رصيد الميزانية		**0.05	3.85	توجد سببية
رصيد الميزانية لا يسبب الرصيد الخارجي للسلع والخدمات	2	0.64	0.44	لا توجد سببية
الرصيد الخارجي للسلع والخدمات لا يسبب رصيد الميزانية		**0.02	5.39	توجد سببية
التضخم لا يسبب البطالة	2	0.51	0.69	لا توجد سببية

1- تمثل درجة التأخير المثلى (p) لشعاع (var(p)) بين المتغيرين المراد دراسة السببية بينهما.

**الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على فعالية السياسة المالية في الجزائر
للفترة 2001-2019.**

البطالة لا يسبب التضخم		0.86	0.86	لا توجد سببية
البطالة لا تسبب النمو الاقتصادي	2	0.98	0.012	لا توجد سببية
النمو الاقتصادي لا يسبب البطالة		0.16	2.08	لا توجد سببية
الرصيد الخارجي للسلع والخدمات لا يسبب البطالة	2	0.93	0.07	لا توجد سببية
البطالة لا يسبب الرصيد الخارجي للسلع والخدمات		0.43	0.88	لا توجد سببية
الانفاق الحكومي لا يسبب البطالة	2	0.79	0.22	لا توجد سببية
البطالة لا يسبب الانفاق الحكومي		0.39	1.005	لا توجد سببية
أسعار البترول لا تسبب البطالة	2	0.97	0.0028	لا توجد سببية
البطالة لا يسبب أسعار البترول		0.81	0.210	لا توجد سببية
رصيد الميزانية لا يسبب البطالة	2	0.93	0.07	لا توجد سببية
البطالة لا يسبب رصيد الميزانية		0.03**	4.30	توجد سببية
ملاحظات: - *: تعني أن العلاقة معنوية عند درجة ثقة أقل من 99%. - **: تعني أن العلاقة معنوية عند درجة ثقة أقل من 95%. - ***: تعني أن العلاقة معنوية عند درجة ثقة أقل من 90%.				

المصدر: من اعداد الطالب بناءً على الملحق رقم (02)

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة F_{stat} المحسوبة ذات دلالة احصائية عند 5% لأن $(p=0.05 < 0.30)$ ، وهذا يعنقبول فرضية العدم أي أن التضخما يسبب النمو الاقتصادي، ومن جهة أخرى في الشطر الثاني من هذه الحالة يتضح أن قيمة F_{stat} المحسوبة ذات دلالة احصائية عند مستوى 5% $(p=0.05 < 0.2)$ ، أي نقبل فرضية العدم أي أن النمو الاقتصادي لا يسبب التضخم، ومنه لا توجد سببية وفي اتجاهين.

كما يتضح من الجدول رقم (11) أعلاه وجود سببية وفي اتجاه واحد من الرصيد الخارجي للسلع والخدمات والنمو الاقتصادي نحو أسعار البترول ونحو النمو الاقتصادي، والرصيد الخارجي للسلع والخدمات نحو رصيد الميزانية، ومن التضخم نحو الانفاق الحكومي، ومن رصيد الميزانية نحو النمو، ومن البطالة نحو رصيد الميزانية، في حين لا توجد سببية وفي أي اتجاه بين باقي المتغيرات.

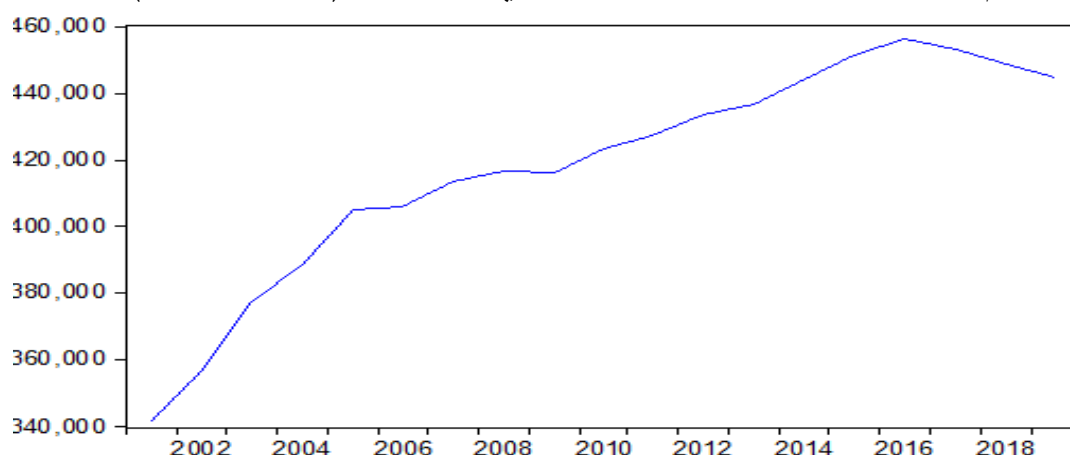
المطلب الثالث: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

تمثل الخطورة الأولى لتحليل بيانات الدراسة القيام باختبار استقرارية متغيرات النموذج، ويتم ذلك من خلال تطبيق اختبار جذر الوحدة لديكي فولر.

أولاً- اختبار استقرارية سلسلة النمو الاقتصادي (PIB/N)

لدينا الشكل رقم (....) يوضح تطور النمو الاقتصادي (نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة للعملة الوطنية) في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).

الشكل رقم 9: تطور سلسلة معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2019).



المصدر: من اعداد الطالب بناء على مخرجات EViews

نلاحظ أن المنحنى أعلاه يحمل اتجاه عام متزايد مما يوحي مبدئياً بوجود تغير في الاتجاه العام بدلالة الزمن، أي أن السلسلة غير مستقرة وللتأكد من ذلك نستعين باختبار دي كيفولر.

1- تطبيق إختبار الجذر الأحادي على سلسلة (PIB/N): من أجل معرفة استقراره السلاسل الزمنية لا بد من تحديد درجة التأخير "p" وذلك بملاحظة Correlogram للسلسلة عند المستوى، وذلك بتحديد درجة التأخير Les pics الخارجة عن مجال الثقة لدالة الارتباط الذاتية الجزئية (FPAC) ونتأكد من معنوية ذلك التأخير، فإذا كان غير معنوي نختار أقل منه معنوية وصولاً إلى (P=0)، أي نستعمل اختبار ديكي فولر البسيط.

يتضح من الشكل رقم (01) من الملحق رقم (02) أن Les pics خارج مجال الثقة لدالة الارتباط الذاتية الجزئية (FPAC) هي (P=1) ومن خلال الجدول رقم (01) نتأكد من معنوية هذا التأخير، حيث نلاحظ أن معامل $D(LPIB/N (-1))$ لا يختلف معنوياً عن الصفر، لأن (P=0.64 > 0.05)، وهذا يعني قبول فرضية العدم ومنه درجة التأخير (P=0)، لذلك نستعمل اختبار ديكي فولر البسيط الموضح كما يلي:

أ- النموذج الثالث: اختبار معنوية الاتجاه (H0: b=0): من الملحق رقم (02) والجدول رقم (02) لدينا (P=0.88 > 0.05)، مما يجعلنا لا نرفض فرضية العدم، أي أن مقدار الاتجاه العام غير معنوي ومنه نرفض أن تكون السلسلة من نوع (TS)، وبالتالي فإن السلسلة الزمنية من نوع (DS).

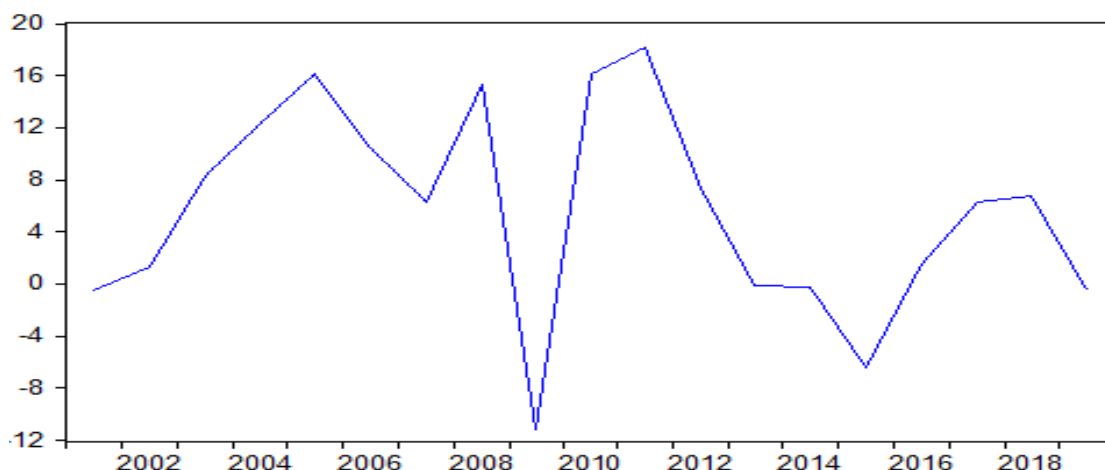
ب- النموذج الثاني: اختبار معنوية المعامل الثابت (H0: c=0): من الملحق رقم (02) والجدول رقم (03) لدينا (P=0.000 > 0.05)، مما يجعلنا نرفض فرضية العدم، أي أن مقدار معامل الثابت معنوي.

يتضح أن معامل الاتجاه العام غير معنوي بينما معامل الثابت معنوي وبالتالي القرار في النموذج الثاني، ويتضح أن قيم ديكي فولر المحسوبة أقل من الجدولة في النماذج الثلاثة عند مستوى 1% و 5% و 10% ومنه لا نقبل فرضية العدم، وهذا يعني عدم وجود جذر وحدوي للسلسلة PIB/N وهي مستقرة عند المستوى.

ثانياً - اختبار استقرارية سلسلة معدل التضخم (INF)

لدينا الشكل رقم (10) يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).

الشكل رقم 10: تطور سلسلة معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2019) .



المصدر: من اعداد الطالب بناء على مخرجات EViews

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه يأخذ المنحنى (INF) شكل موازي لمحور الفواصل، مما يوحي مبدئياً بغياب التغير المنتظم في الاتجاه العام بدلالة الزمن، وبنفس الطريقة السابقة نحدد درجة التأخير للسلسلة (INF).

ومن ملاحظة Correlogram في الشكل رقم (02) من الملحق رقم (02) نلاحظ أن $(P=0)$ ، لذلك نستعمل اختبار ديكي فولر البسيط الموضح كما يلي:

أ- النموذج الثالث: اختبار معنوية الاتجاه $(H_0: b=0)$: من الملحق رقم (04) والجدول رقم (02) لدينا $(P=0.19 > 0.05)$ ، مما يجعلنا لا نرفض فرضية العدم، أي أن مقدار الاتجاه العام غير معنوي ومنه نرفض أن تكون السلسلة من نوع (TS)، وبالتالي فإن السلسلة الزمنية من نوع (DS).

ب- النموذج الثاني: اختبار معنوية المعامل الثابت $(H_0: c=0)$: من الملحق رقم (05) والجدول رقم (03) لدينا $(P=0.04 > 0.05)$ ، مما يجعلنا نرفض فرضية العدم، أي أن مقدار معامل الثابت معنوي.

يتضح أن معاملات اتجاه العام غير معنوي بينما معامل الثابت معنوي وبالتالي القرار في النموذج الثاني، ويتضح أن قيم ديكي فولر المحسوبة أقل من المجدولة في النماذج الثلاثة عند مستوى 1% و 5% ومنه لا نقبل فرضية العدم، وهذا يعني عدم وجود جذر وحدوي للسلسلة INF وهي مستقرة عند المستوى.

ثالثاً - اختبار استقرارية السلاسل الزمنية الأخرى

في بادئ الأمر نقوم بتحديد درجة التأخير "P" من خلال الـ "Correlogram" وذلك بنفس الطريقة السابقة وبالإستعانة ببرنامج "Eviews9" وجدنا أن التأخيرات موضحة في الجدول رقم (12).

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على فعالية السياسة المالية في الجزائر
للفترة 2001-2019.

الجدول رقم 12: تحديد درجة التأخير باقي السلاسل الزمنية

السلسلة	درجة التأخير "P"
Poil	0
NX	0
BS	0
G	0
CHO	0

المصدر: من اعداد الطالب بناءً على مخرجات EViews9

يتضح من الجدول أعلاه أن درجة التأخير (P=0) هي درجة التأخير المثلى للسلاسل الزمنية INF و BS و G و NX و Poil ، لهذا نستخدم اختبار ديكي فولر البسيط لاختبار استقرار السلاسل الزمنية الموضحة نتائجه في الجدول رقم (13).

الجدول رقم 13: اختبار استقرارية باقي السلاسل الزمنية.

اختبار DF	النموذج الثالث	Poil	NX	BS	G	CHO
اختبار DF	Prob t_b	0.60	0.09	0.16	0.04	0.64
	t_c Prob	-	-	-	-	-
	$t\phi$	-	-	-	0.42	-
	Prob t_c	0.08	0.80	0.21	-	0.00
	$t\phi$	-	-	-	-	0.005
	$t\phi$	0.61	0.23	0.45	-	-
الفرق الأول DF	النموذج الثالث	0.18	0.55	0.94	0.62	-
	t_c Prob	-	-	-	-	-
	$t\phi$	-	-	-	-	-
	النموذج الثاني	0.61	0.69	0.51	0.21	-
	$t\phi$	-	-	-	-	-
	النموذج الأول	0.000	0.001	0.000	0.000	-
$I(\phi)$		$I(1)$	$I(1)$	$I(1)$	$I(1)$	$I(0)$

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات Eviews9

يتضح من الجدول أعلاه أن معاملات اتجاه السلاسل BS و Poil و NX غير معنوية عند المستوى، كما أن معامل الحد الثابت غير معنوي وبالتالي القرار كان في النموذج الثالث، وبما أن قيمة ديكي فولر المحسوبة أكبر من الجدولة في النموذج الثالث عند مستوى دلالة 5 % فإننا نقبل فرضية العدم، وهذا يعني

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على فعالية السياسة المالية في الجزائر للفترة 2001-2019.

وجود جذر وحدوي لهذه السلاسل أي أنها غير مستقرة في المستوى، وحتى تكون مستقرة تم اخضاعها لمرشح الفروقات من الدرجة الأولى الذي اتضح من الجدول أن معاملالاتجاهالعام والحد الثابتغير معنوية وبالتالي القرار في النموذج الثالث لمرشح الفروقات، وبما أن قيمة ديكي فولر المحسوبة أقل من المجدولة في النموذج الثالث عند مستوى دلالة 5 % فإننا نرفض فرضية العدم وهذا يعني عدم وجود جذر وحدوي لهذه السلسلة، أي أن السلاسل مستقرة عند الفرق الأول.

كما يتضح من الجدول أن معامل الاتجاه العام لسلسلة G معنوية وبالتالي القرار في النموذج الأول، وبما أن قيمة ديكي فولر المحسوبة أكبر من المجدولة في النموذج الثالث عند مستوى 5% فإننا نقبل فرضية العدم وهذا يعني وجود جذر وحدوي لهذه السلسلة، أي أنها غير مستقرة عند المستوى، وحتى تكون مستقرة يجب اخضاعها لمرشح الفروقات من الدرجة الأولى، واتضح من الجدول أعلاه أن معاملالاتجاهالعام والحد الثابت لسلسلة DG غير معنوي وبالتالي القرار في النموذج الثالث، وبما أن قيمة ديكي فولر المحسوبة أقل من المجدولة في النموذج الثالث عند مستوى دلالة 5% فإننا نرفض فرضية العدم وهذا يعني عدم وجود جذر وحدوي لهذه السلسلة، أي أن السلسلة G مستقرة عند الفرق الأول.

ويتضح أيضاً من الجدول أعلاه أن معاملالاتجاهالعاملسلسلة CHO غير معنوية، وبالتالي القرار في النموذج الثاني، وبما أن قيمة ديكي فولر المحسوبة أكبر من المجدولة في النموذج الثالث عند مستوى 5% فإننا نرفض فرضية العدم وهذا يعني عدم وجود جذر وحدوي لهذه السلسلة، أي أنها مستقرة عند المستوى. ويمكن تلخيص خصائص هذه السلاسل الزمنية في الجدول رقم (14).

الجدول رقم 14: ملخص خصائص متغيرات الدراسة.

المتغيرات	PIB/N	INF	BS	Poil	G	NX	CHO
الاتجاه العام	دون اتجاه عام	دون اتجاه عام	دون اتجاه عام	دون اتجاه عام	وجود اتجاه عام	وجود اتجاه عام	دون اتجاه عام
الحد الثابت	دون حد ثابت	دون حد ثابت	دون حد ثابت	دون حد ثابت	دون حد ثابت	دون حد ثابت	وجود حد ثابت
نوعها	DS	DS	DS	DS	DS	DS	DS
درجة تكاملها	I(0)	I(0)	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)	I(0)

المصدر: من اعداد الطالب بناءً على النتائج السابقة

المطلب الرابع: تقدير النموذج.

بعد دراستنا لمجموعة السلاسل الزمنية وذلك من ناحية الاستقرار، وجدنا أن بعضها مستقرة عند المستوى والبعض الآخر عند الفرق الأول، ومن خلال هذا الطرح فإن امكانية وجود مسار مشترك بين هذه

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على فعالية السياسة المالية في الجزائر للفترة 2001-2019.

المتغيرات في المدى الطويل فهو غير ممكن لاختلاف درجة تكامل السلاسل الزمنية، وفي ظل هذه النتائج والمعطيات السابقة نقوم بتقدير نموذج (VAR).

أولاً- تحديد درجة التأخير.

قبل تقدير نموذج (VAR) يتوجب تحديد عدد الفجوات الزمنية الواجب الاعتماد عليها في التقدير، وذلك من خلال الاعتماد على عدد من المعايير، حيث يتم تحديد العدد الأمثل للفجوات الزمنية بالنموذج اعتماداً على القيم الدنيا للمعايير (LR, FPE, AIC, SC, HQ) والقيمة القصوى للمعيار (LogL) وعند اختلاف درجات الفجوات الزمنية للمعايير، فإنه يتم الاحتكام إلى العدد الذي تجتمع عنده أكبر عدد من المعايير الخمسة، وهذا ما نوضحه من خلال الجدول رقم (15).

الجدول رقم 15: تحديد درجة التأخير لنموذج VAR(P).

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1934.436	NA	1.14e+85	215.7151	216.0614	215.7629
1	-1801.296	147.933*	1.58e+81*	206.366*	209.136*	206.748*

المصدر: من اعداد الطالب بناءً على من الملحق رقم (03)

أكدت المعايير على ضرورة الاعتماد على أربعة فجوات زمنية ($P=1$).

ثانياً- نتائج تقدير النموذج.

بعد تحديد درجة التأخير المثلى في نموذج (VAR) والمقدر ب ($P=1$) أي أن النموذج الأفضل هو VAR(1)، وكانت مخرجات برنامج Eviews9 للتقدير موضحة بصيغة علاقته الخطية تعبر فعالية السياسة المالية موضحة كما يلي:

الجدول رقم 16: نتائج تقدير نموذج VAR عند $P=1$.

	GDPR_P	INF	NX	CHO
GDPR_P(-1)	0.719740	0.000171	-19173488	-0.000170
	[3.05649]	[0.45991]	[-0.51490]	[-2.58957]
INF(-1)	-160.3300	-0.048108	2.13E+10	0.043550
	[-0.79283]	[-0.15080]	[0.66732]	[0.77222]
NX(-1)	1.18E-09	-4.56E-12	0.308745	-9.85E-13
	[0.50862]	[-1.24272]	[0.83848]	[-1.51676]
CHO(-1)	-719.4115	0.781763	-1.01E+11	0.146208
	[-0.59166]	[0.40756]	[-0.52719]	[0.43118]
POIL(-1)	-114.5921	0.168574	4.36E+09	0.021633
	[-0.71494]	[0.66670]	[0.17190]	[0.48397]

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على فعالية السياسة المالية في الجزائر للفترة 2001-2019.

G(-1)	-1.94E-10	-1.94E-12	-0.077503	4.84E-13
	[-0.20947]	[-1.33137]	[-0.52929]	[1.87382]
BS(-1)	-3.12E-09	4.56E-12	0.416758	2.85E-13
	[-1.23084]	[1.14126]	[1.04072]	[0.40306]
C	138223.6	-75.50004	9.78E+12	79.34306
	[1.21088]	[-0.41926]	[0.54152]	[2.49240]
F-statistic	84.73258	1.494541	9.090945	31.29122
R-squared	0.983420	0.511284	0.864198	0.956339
Adj. R-squared	0.971814	0.169183	0.769137	0.925777

المصدر: من اعداد الطالب بناءً على من الملحق رقم (04)

يتضح من الجدول أعلاه أن معامل التحديد للمعادلة الأولى ($Adj. R^2 = 0.9718$)، وهو ما يدل على وجود توفيق جيد للمعادلة ومقدرتها في تفسير التغيرات في نصيب الفرد من الناتج، حيث أن التغير في المتغيرات المستقلة تفسر 97,18% من التغيرات في نصيب الفرد من الناتج، أما المعادلة الثانية ففسرة متغيراتها المستقلة البطالة بنسبة 16.91% بينما وصلت هذه النسبة الى 76.91%، 92.57%، في المعادلة الثالثة والرابعة على الترتيب. أما فيما يخص معنوية النموذج ككل نلاحظ أن قيمة فيشر الجدولية بلغت ($F_{tab}=1.98$) عند مستوى معنوية (5%) وهي أقل من القيمة المحسوبة بالنسبة الى المعادلة الأولى، الثالثة، والرابعة ومنه هذه المعادلات مقبولة، أما بالنسبة للمعادلة الثانية كانت القيمة الحرجة أكبر من القيمة المحسوبة مما يوضح عدم قبول هذه المعادلة. في حين جاءت معاملات التأخير لكل المعادلات غير معنوية وبعضها متوافق مع النظرية الاقتصادية. ونركز في تحليلنا على معادلة نصيب الفرد من الناتج.

ففيما يخص معادلة نصيب الفرد من الناتج، نجد أن معلمة نصيب الفرد من الناتج وبإبطاء لسنة واحدة جاءت موجبة أي علاقة طردية وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية بحكم أن ارتفاع الناتج في السابقة يؤدي ارتفاع المخزون مما يؤدي الى زيادة الناتج في السنة الحالية، أو ارتفاع الناتج يؤدي الى الدخل الوطني مما يؤدي الى دخل الفرد والدخل الحكومي مما يؤدي الى تحفيزهما على الانفاق مما يؤدي الى زيادة الدخل في السنة الحالية. أما عن معلمة معدل التضخم ومعدل البطالة جاءت سالبة وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث يؤدي زيادة الناتج الى زيادة الدخل الوطني، وهو ما يؤدي الى زيادة الاستثمار وبالتالي انخفاض البطالة وهو ما يتوافق مع قانون أوكن. في حين أن ارتفاع التضخم يؤدي الى انخفاض الناتج، حيث يؤدي التضخم الى افساد نوع الاستثمار والانتاج، اذ يتوجه المستثمرين نحو الاستثمار في المضاربات والتجارة والصناعة التي تحقق أرباحاً طائلة، وعلى اهمال الميادين الأخرى ذات المنفعة الحقيقية

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على فعالية السياسة المالية في الجزائر للفترة 2001-2019.

الدائمة للمجتمع وبالتالي التضخم يعوق النمو الاقتصادي. أما بالنسبة الى معنوية الرصيد الخارجي للسلع والخدمات جاءت موجبة وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث ارتفاع هذا الرصيد يؤدي ارتفاع الطلب الكلي وبالتالي زيادة الناتج والدخل الوطني ونصي الفرد منه. في حين جاءت العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج والانفاق الحكومي وسعر البترول متعارضة مع النظرية الاقتصادية.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم توضيح أهمية البترول في الاقتصاد الجزائري و من خلال ما تبين أن قطاع المحروقات يهيمن على الاقتصاد الجزائري ككل، و هذا كله يوضح هشاشة البيئة الاقتصادية للجزائر التي كشفت عن كل من الصدمة البترولية سنة 1986 و الصدمة البترولية الجديدة سنة 2014 .

كما تم التطرق أيضا إلى السياسة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة 2001_2019 والتي وضحت أن كل من الإيرادات العامة و النفقات العامة و الميزانية العامة ترتبط ارتباطا وثيقا مع أسعار البترول.

وفيما يتعلق بالاستقرار التوازن العام للاقتصاد الجزائري فإنه يعاني من مشكلات أساسية و جوهرية تعكس في واقع الأمر حقيقة إنعدام التوازن البنوي بصورة عامة و أمام حالة عدم الاستقرار و التوازن في الموازنة العامة لجأت الحكومة الجزائرية إلى إنشاء صندوق ضبط الموارد، هذا الأخير يمول عن طريق الفرق بين السعر الحقيقي للبترول و السعر المرجعي المحدد في قانون المالية (37 دولار)، أي يمول عن طريق فائض قيمة الجباية البترولية و بالتالي فالأخير يتأثر متأثرا مباشرا بتقلبات أسعار البترول.

خاتمة

خاتمة:

تساهم العوامل و المؤثرات الاقتصادية، البيئية و الأمنية في زيادة الحاجة إلى مصادر الطاقة بصفة عامة و النفط بصفة خاصة، لما لهذا الأخير من أهمية بالغة، حيث أنه يمثل سلعة إستراتيجية عالمية و يعتبر دوره حيويًا في العالم المعاصر وذلك لتعدد استعمالاته في مختلف مجالات الحياة، والنفط كغيره من السلع له أسعار وسوق نفطية بحيث تتحدد الأسعار نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب وتختلف سوق النفط عن بقية الأسواق بتعلقها بسلعة إستراتيجية مهمة و عدم استقرار أسعارها.

وبما أن الجزائر تعتمد على العوائد النفطية بشكل كبير فهي تتأثر بأي تغير في سعر النفط، إذا أن معظم الإيرادات العامة للدولة مصدرها الجباية النفطية، ففي كل مرة تنخفض فيها أسعار النفط تواجه السياسة المالية في الجزائر تحديات كبيرة على مستوى الموازنة، و هو ما يتضح جليا من خلال العجز المستمر للموازنة، وهذا يذل على أن السياسة المالية في الجزائر تميل إلى أن تكون مسايرة للاتجاهات الدورية لأسعار النفط.

بعد هذه الدراسة التي حاولنا من خلالها الإجابة على الإشكالية الرئيسية للموضوع المتمثلة في:

ما مدى تأثير فعالية السياسة المالية عند انعكاسات تقلبات أسعار البترول خلال الفترة (2001 _ 2019)؟ من خلال التساؤلات الفرعية المطروحة إستخلصنا مايلي:

_ اختبار صحة فرضيات الدراسة:

للفرضية الأولى: التي مفادها الطلب والعرض البترولي من المحددات الرئيسية لأسعار البترول "فقد أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية فالعرض والطلب يؤثران على أسعار لبترول ففي ظل سيطرة الشركات العالمية كانت الأسعار تتجدد وفق نقطة الأساس وحيدة تتمثل في خليج المكسيك لتضاف إليها نقطة الخليج العربي، ومع تطور السوق البترولية ودخول أطراف جديدة بها وظهور منظمة الأوبك أصبحت الأسعار تحدد وفق الشركة البترولية لبيتراجم بعدها دور منظمة الأوبك وترك الأسعار تحدد وفق قوى العرض والطلب.

الفرضية الثانية: تحققت هذه الفرضية و التي تشير أن العوامل الاقتصادية تؤثر على أسعار البترول إضافة إلى العوامل جيوسياسية و التنظيمات الدولية التي لها وزنها الكبير في التأثير على الأسعار.

الفرضية الثالثة: أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية والتي تشير على أن ما يؤثر على السياسة المالية في الجزائر هي عوامل سياسية كما تؤثر العوامل الخارجية أيضا وبشدة على السياسة المالية في الجزائر من خلال تأثيرها على حجم الإيرادات العامة المرهونة بتطورات أسعار البترول.

بالنسبة للفرضية الرابعة: والتي تدور حول سعر البترول وأثره على النفقات العامة بالإيجاب وهذا لكون هذا القطاع هو الممول الأساسي للنفقات العامة، ومن ناحية أخرى عدم تأثير سعر البترول على الإيرادات العامة

خاتمة

في الجزائر وبعد دراستنا لهذا البحث وجدنا أن هناك علاقة قوية بين أسعار البترول وإيرادات الموازنة العامة بالجزائر والعكس صحيح و هذا ما ينفي صحة الفرضية الثانية.

نتائج الدراسة:

- يتحدد سعر البترول وفقا لقوى العرض والطلب اللذان يتأثران بدورهما بعوامل اقتصادية سياسية طبيعية مناخية....إلخ.

_ للبتترول دورا أساسيا في تحديد حجم الإنفاق العام في الجزائر، فالجباية البترولية هي التي تغطي النفقات و بالتالي يتضح لنا أسعار البترول تؤثر بصفة غير مباشرة في حجم الإنفاق العام من خلال توفير الموارد الأزمة لتمويل تلك النفقات.

_ إن الاعتماد المفرط على البترول جعل الاقتصاد الجزائري عرضة للصدمات الخارجية، فيعتبر قطاع البترول في الجزائر أهم مورد في ميزانية الاقتصاد الجزائري حيث يساهم بنسبة كبيرة فيها، كما تعد الجباية البترولية في الجزائر أهم إيراد تعتمد عليه الجزائر في إيراداتها العامة، وذلك لتمويل نفقاتها العامة.

_ تعتمد الجزائر على أحادية التصدير حيث تعتمد على البترول بنسبة 95 بالمئة هذا ما يجعل اقتصادها شديد التأثر بتغيرات في أسعار البترول والسوق البترولية ككل.

التوصيات و الاقتراحات:

_ ضرورة القضاء على التبعية البترولية من خلال تجهيز مختلف القطاعات للقيام بدورها الفعال.

_ ضرورة التنويع الاقتصادي والاعتماد على الطاقات المتجددة لتجاوز لعنة الموارد في الجزائر.

_ تحضير الجزائر لعهد مابعد البترول وذلك بتحسين مناخ الاستثمارات الأجنبية وكذلك القطاع الخاص المحلي.

_ وضع معايير لتنبؤ بأسعار البترول في الفترات المستقبلية التي من شأنها التخفيف من حدة الأزمات البترولية المفاجئة.

أفاق الدراسة: تناولت الدراسة انعكاس تقلبات أسعار البترول على فعالية السياسة المالية خلال الفترة 2001_2019 و هذه الدراسة نأمل أن يفتح الموضوع مجالا أوسع لدراسات مستقبلية ومحاوِر بحوث جديدة يمكن ذكر بعضها منها:

- إمكانية إحلال الجباية البترولية بالجباية العادية .
- أثر تقلبات أسعار البترول على الاستقرار النقدي في الجزائر.
- استراتيجيات التنويع في هيكل إيرادات الموازنة العامة في ظل تقلبات أسعار البترول.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب.

- (1) أحمد زهير شامية، خالد الخطيب، المالية العامة، دار زهران للنشر و التوزيع عمان الطبعة الأولى 2013.
- (2) أحمد عبد السميع علام، المالية العامة، دار النشر مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية الطبعة الأولى 2012.
- (3) جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي دار وائل للنشر و التوزيع الطبعة الأولى 2010 .
- (4) حربي محمد موسى عريقان، مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي دار وائل للنشر عمان الطبعة الأولى 2006 .
- (5) حسين عبد الله مستقبل النفط العربي، مركز دراسات وجدة العربية بيروت الطبعة الثانية 2006.
- (6) حياة بن إسماعيل، تطوير إيرادات الموازنة العامة. القاهرة : ايتراك للطباعة و النشر و التوزيع، 2008.
- (7) خالد شحادة الخطيب أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة دار وائل للنشر والتوزيع الأردن طبعة الثالثة 2007 .
- (8) خبابة عبد الله، الاقتصاد المالي بين النظرية و التطبيق دار الجامعة الجديدة للنشر و التوزيع.
- (9) سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة دار النشر الحلبي الحقوقية لبنان الطبعة الأولى 2009.
- (10) عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية و المالية، دار الصفاء للنشر و التوزيع عمان الطبعة الأولى 1431-2010 .
- (11) عدنان حسين خياط وآخرون اقتصاديات الموازنة العامة دار الأيام للنشر عمان طبعة الأولى 2016.
- (12) علي خليل، سليمان اللوزي المالية العامة، دار زهران للنشر و التوزيع الطبعة الأولى 2013.
- (13) علي لطفي الطاقة و التنمية في الدول العربية للتنمية الإدارية طبعة الثانية مصر 2010.
- (14) قليب حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع عمان الطبعة الأولى 2002 .
- (15) محمد الوادي و آخرون، الأساس في علم الاقتصاد دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع عمان .
- (16) محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة الطبعة 1.
- (17) محمد طاقة، هدى الغزاوي، اقتصاديات المالية العامة دار المسيرة للنشر والتوزيع طبعة الأولى 2007 طبعة الثانية 2010 .
- (18) نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان الطبعة الثانية 2015.

ثانيا: المجلات.

- (1) حسين علي كيطان، قياس وتحليل تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في السوق الدولية على الإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2015)، مجلة كلية الكوت الجامعية كلية الإدارة و الاقتصاد جامعة واسط المجلد الثاني العدد 2 .
- (2) حمزة بن الزين، وليد قرقوقة أثر تطورات أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر خلال فترة 2000-2015، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية، العدد 3 2016 ص 87.
- (3) خطاب عمران صالح، كمال الدين محمد عثمان، اتجاهات أسعار البترول العالمية و العوامل المؤثرة فيها خلال الفترة 2004-2015 مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 18 العراق 2017 ص 106.
- (4) سفيان بوقطاية، و آخرون أثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال العدد 6 جوان 2018 ص 350.
- (5) عبد الستار عبد الجبار موسى، التطور التاريخي لأسعار النفط الخام للمدة 1862-2010 مجلة كوت للعلوم الاقتصادية و الادارية جامعة واسط العدد 18 -2015.
- (6) عرقوب نبيلة، أثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، مجلة المستقبل الاقتصادي العدد الخامس، ص 267.
- (7) قطوش رزق، بن لوكيل رمضان، تقلبات أسعار النفط و تأثيرها على سوق العمل في الجزائر مقارنة تحليلية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد 17 2017 ص 183.
- (8) ماجن محمد محفوظ، الصدمات النفطية، الأسباب، الانعكاسات وسبل العلاج، مجلة المعيار المركز الجامعي تيسمسيلت الجزائر 2017 .
- (9) محمد بن بوزيان، عبد الحميد لخديمي، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر؛مجلة أداء المؤسسات الجزائرية العدد 2 /2013 202.

ثالثا: الملتقيات.

- (1) سعيدي فاطمة الزهراء، تغيرات أسعار النفط في السوق الدولية خلال الفترة (1990-2015) و أهم العوامل المؤثرة فيها في الملتقى الدولي الرابع حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات المصدرة له : المخاطر و الحلول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر، 07-08 أكتوبر 2015.
- (2) كمال باصور، أثر تقلبات أسعار البترول على أداء مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2014) في الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له :المخاطر والحلول، جامعة المدينة بالجزائر، 07 - 08 أكتوبر 2015.
- (3) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول تقرير الأمين العام السنوي الخامس و الأربعون سنة 2018.
- (4) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول تقرير الأمين العام السنوي السادس والأربعون سنة 2019.
- (5) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الرابع والأربعون سنة 2017.

- (6) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول تقرير الأمين العام السنوي الثالث والأربعون سنة 2016 .
- (7) مهداوي هند وآخرون الازمة المالية العالمية وتداعياتها على أسعار النفط حالة الجزائر، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الازمة المالية والاقتصادية الدولية و الحكومة العالمية، سطيف بتاريخ 20-21 أكتوبر 2009 ..

رابعاً: رسائل التخرج.

- (1) أمير صفية أثر تغيرات أسعار البترول على إحتياطي الصرف حالة الجزائر (1986-2016) أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير تخصص مالية و تجارة دولية جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس -الجزائر .
- (2) بلوافي عبد المالك، أثر تغيرات أسعار البترول على سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1971-2014، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة وهران 2، الجزائر.
- (3) بن البار أحمد أثر السياسة النقدية و المالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1986-2014، أطروحة شهادة الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير تخصص علوم اقتصادية جامعة محمد بوضياف المسيلة.
- (4) بن سبع حمزة، أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (عرض النقد، الانفاق الحكومي، البطالة والتضخم) في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية باستخدام تقنية "var" للفترة 1970-2010) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير تخصص اقتصاد كمي جامعة الجزائر .
- (5) بوبكر بعداش مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول، أطروحة غير منشورة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في علوم الاقتصادية جامعة الجزائر 3، الجزائر 2010.
- (6) بوروشة كريم، دور السياسة النقدية و المالية في تحقيق التوازن الخارجي أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر .
- (7) بوري محي الدين، دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 2000-2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير تخصص تحليل اقتصادي جامعة جلالى اليابس سيدي بلعباس .
- (8) خوميحة فتيحة، اثر الازمات النفطية على سياسة الانفاق العام في الجزائر دراسة حالة الجزائر فترة 2000-2016 أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص مالية و محاسبة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة اكلي محند اولحاج البويرة .

- (9) سنوساوي صالح أثر صدمات البترول على أهداف المربع السحري للسياسة الاقتصادية حالة الجزائر 1970-2017 أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية و نقود كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة آكلي محند أولحاج البويرة .
- (10) الشيخ أحمد ولد الشيباني فعالية السياسة النقدية و المالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير تخصص اقتصاديات الأعمال و التجارة الدولية جامعة فرحات عباس سطيف-الجزائر .
- (11) فوزية خلوط، آثار السياسة المالية في دعم الاستثمارات العمومية المنتجة في الجزائر في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة -الجزائر .
- (12) قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف /الجزائر، 2009/2008.
- (13) محمد ماضي تذبذبات أسعار النفط و تأثيرها على اقتصاديات الدول منظمة الأوبك، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 03، 2016/2015 .
- (14) مسعود درواسي، السياسة المالية و دورها في تحقيق لتوازن الاقتصادي أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر .
- موري سمية آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص مالية دولية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان الجزائر .
- (15) ياسين مصطفىاوي، أثر تقلبات أسعار البترول على النفقات العمومية في الجزائر خلال فترة (1986-2016)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص تقنيات كمية، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة.

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): بيانات الدراسة القياسية

	G	TA	BS	GDPr/P	INF	NX	cho	Poil
2001	1321028	1505526	1.84498E+11	341791.222	-0.47340196	6.20221E+11	27.2999992	24.8
2002	1550646	1603188	52542000000	356358.61	1.32042785	4.46619E+11	25.8999996	25.8
2003	1639265	1974466	3.35201E+11	377173.1783	8.33073364	7.5491E+11	23.7199993	29
2004	1888930	2229899	3.40969E+11	388241.4822	12.2476319	8.85782E+11	17.6499996	38.5
2005	2052037	3082828	1.03079E+12	405472.64	16.1253504	1.74922E+12	15.2700005	54.6
2006	2453014	3639925	1.18691E+12	406343.5634	10.5467043	2.28621E+12	12.2700005	65.7
2007	3108669	3687900	5.79231E+11	413691.2815	6.39533725	2.07617E+12	13.79	74.8
2008	4191053	2902448	-1.2886E+12	416745.128	15.310581	2.12726E+12	11.3299999	99.9
2009	4246334	3275362	-9.7097E+11	416183.8478	-11.1616154	-57916900000	10.1599998	80..2
2010	4466940	3074644	-1.3923E+12	423453.7084	16.1199809	8.421E+11	9.96000004	112.9
2011	5731407	3403108	-2.3283E+12	427604.444	18.2280123	1.47372E+12	9.96000004	111
2012	7.0582E+12	3.8E+12	-3.2541E+12	433598.3788	7.45833652	1.35773E+12	10.9700003	109.5
2013	6.0241E+12	3.9E+12	-2.1288E+12	436901.095	-0.09330438	4.67635E+11	9.81999969	100.2
2014	6.9958E+12	3.93E+12	-3.068E+12	444374.0912	-0.30058043	-2.4792E+11	10.21	100.2
2015	7.6563E+12	4.55E+12	-3.1038E+12	451486.2705	-6.45565041	-2.23141E+12	11.21	53.1
2016	7.2975E+12	5.01E+12	-1.5096E+12	456473.2531	1.54888055	-2.4837E+12	10.1999998	45
2017	7.2826E+12	6.05E+12	-1.2347E+12	453047.619	6.39065471	-1.89837E+12	10.3330002	54.1
2018	7.8991E+12	6.39E+12	-2.2859E+12	448928.3026	6.86293667	-1.2936E+12	10.4200001	71.44
2019	7.8991E+12	6.39E+12	-2.2859E+12	444732.8167	-0.46802491	-1.3151E+12	10.5129995	64.49

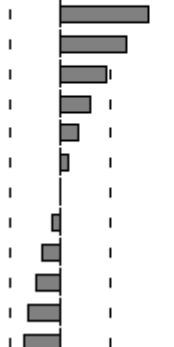
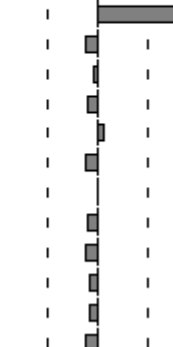
الملحق رقم (02): نتائج اختبار الجذر الأحادي

الشكل رقم (01): (PIB/N) لسلسلة Correlogram

Date: 05/27/22 Time: 22:33

Sample: 2001 2019

Included observations: 19

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.795	0.795	14.012	0.000
		2	0.592	-0.10...	22.235	0.000
		3	0.423	-0.03...	26.702	0.000
		4	0.267	-0.08...	28.604	0.000
		5	0.172	0.047	29.443	0.000
		6	0.071	-0.10...	29.596	0.000
		7	-0.00...	-0.00...	29.597	0.000
		8	-0.07...	-0.09...	29.794	0.000
		9	-0.15...	-0.10...	30.779	0.000
		1...	-0.22...	-0.07...	33.015	0.000
		1...	-0.28...	-0.07...	37.003	0.000
		1...	-0.33...	-0.10...	43.389	0.000

قائمة الملاحق

الجدول رقم (01): تحديد درجة التأخير لدالة الارتباط الذاتية الجزئية (FPAC) لسلسلة (PIB/N)

Null Hypothesis: GDPR_P has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
LagLength: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.092669	0.5132
Test criticalvalues:		
1% level	-4.616209	
5% level	-3.710482	
10% level	-3.297799	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
DependentVariable: D(GDPR_P)
Method: Least Squares
Date: 05/27/22 Time: 22:40
Sample (adjusted): 2003 2019
Includedobservations: 17 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDPR_P(-1)	-0.292385	0.139719	-2.092669	0.0566
D(GDPR_P(-1))	0.111527	0.239304	0.466046	0.6489
C	120506.0	51567.46	2.336861	0.0361
@TREND("2001")	706.7841	811.0434	0.871450	0.3993
R-squared	0.629372	Meandependent var		5198.483
Adjusted R-squared	0.543843	S.D. dependent var		6856.395
S.E. of regression	4630.769	Akaike info criterion		19.92116
Sumsquaredresid	2.79E+08	Schwarz criterion		20.11721
Log likelihood	-165.3298	Hannan-Quinn criter.		19.94065
F-statistic	7.358542	Durbin-Watson stat		1.871885
Prob(F-statistic)	0.003949			

الجدول رقم (02): اختبارديكي-فولرالبسيط في حالة وجود الاتجاه العام لسلسلة (PIB/N)

Null Hypothesis: GDPR_P has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
LagLength: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.712721	0.7031
Test criticalvalues:		
1% level	-4.571559	
5% level	-3.690814	
10% level	-3.286909	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
DependentVariable: D(GDPR_P)
Method: Least Squares

قائمة الملاحق

Date: 05/27/22 Time: 22:43
Sample (adjusted): 2002 2019
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDPR_P(-1)	-0.181902	0.106207	-1.712721	0.1074
C	80549.86	38369.85	2.099301	0.0531
@TREND("2001")	98.96749	658.8085	0.150222	0.8826
R-squared	0.621462	Meandependent var		5718.977
Adjusted R-squared	0.570991	S.D. dependent var		7008.660
S.E. of regression	4590.588	Akaike info criterion		19.85242
Sumsquaredresid	3.16E+08	Schwarz criterion		20.00081
Log likelihood	-175.6717	Hannan-Quinn criter.		19.87288
F-statistic	12.31309	Durbin-Watson stat		1.816143
Prob(F-statistic)	0.000685			

الجدول رقم (03): اختبار ديكي فولر البسيط في حالة وجود الحد الثابت لسلسلة (PIB/N)

Null Hypothesis: GDPR_P has a unit root
Exogenous: Constant
LagLength: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.119027	0.0008
Test critical values:		
1% level	-3.857386	
5% level	-3.040391	
10% level	-2.660551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDPR_P)
Method: Least Squares
Date: 05/27/22 Time: 22:57
Sample (adjusted): 2002 2019
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDPR_P(-1)	-0.166768	0.032578	-5.119027	0.0001
C	75185.99	13610.80	5.523997	0.0000
R-squared	0.620893	Meandependent var		5718.977
Adjusted R-squared	0.597199	S.D. dependent var		7008.660
S.E. of regression	4448.160	Akaike info criterion		19.74281
Sumsquaredresid	3.17E+08	Schwarz criterion		19.84174
Log likelihood	-175.6853	Hannan-Quinn criter.		19.75645
F-statistic	26.20444	Durbin-Watson stat		1.832102
Prob(F-statistic)	0.000103			

الشكل رقم (02): Correlogram لسلسلة (inf)

Date: 05/27/22 Time: 22:59

Sample: 2001 2019

Included observations: 19

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.100	0.100	0.2195	0.639
		2	-0.03...	-0.04...	0.2494	0.883
		3	-0.06...	-0.05...	0.3612	0.948
		4	-0.15...	-0.14...	1.0077	0.909
		5	-0.04...	-0.01...	1.0585	0.958
		6	0.227	0.226	2.6412	0.852
		7	0.064	0.004	2.7783	0.905
		8	-0.09...	-0.12...	3.1143	0.927
		9	-0.30...	-0.30...	6.8316	0.655
		10	-0.14...	-0.04...	7.7954	0.649
		11	-0.15...	-0.13...	8.9892	0.623
		12	0.010	-0.07...	8.9944	0.703

الجدول رقم (04): اختبار ديكيفولر البسيط في حالة وجود الاتجاه العام لسلسلة (INF)

Null Hypothesis: INF has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

LagLength: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.901713	0.0343
Test critical values: 1% level	-4.571559	
5% level	-3.690814	
10% level	-3.286909	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(INF)

Method: Least Squares

Date: 05/27/22 Time: 23:12

Sample (adjusted): 2002 2019

Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.961649	0.246469	-3.901713	0.0014
C	10.66745	4.526066	2.356893	0.0324
@TREND("2001")	-0.513246	0.374661	-1.369892	0.1909
R-squared	0.510648	Mean dependent var		0.000299
Adjusted R-squared	0.445401	S.D. dependent var		10.88038
S.E. of regression	8.102772	Akaike info criterion		7.173301
Sumsquaredresid	984.8238	Schwarz criterion		7.321697
Log likelihood	-61.55971	Hannan-Quinn criter.		7.193763
F-statistic	7.826396	Durbin-Watson stat		2.110302
Prob(F-statistic)	0.004701			

قائمة الملاحق

الجدول رقم (05): اختبار ديكي فولر البسيط في حالة وجود الحد الثابت لسلسلة (INF)

Null Hypothesis: INF has a unit root

Exogenous: Constant

LagLength: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.613949	0.0163
Test criticalvalues:		
1% level	-3.857386	
5% level	-3.040391	
10% level	-2.660551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

DependentVariable: D(INF)

Method: Least Squares

Date: 05/27/22 Time: 23:30

Sample (adjusted): 2002 2019

Includedobservations: 18 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.898822	0.248709	-3.613949	0.0023
C	5.413258	2.467940	2.193432	0.0434
R-squared	0.449427	Meandependent var		0.000299
Adjusted R-squared	0.415016	S.D. dependent var		10.88038
S.E. of regression	8.321779	Akaike info criterion		7.180068
Sumsquaredresid	1108.032	Schwarz criterion		7.278999
Log likelihood	-62.62062	Hannan-Quinn criter.		7.193710
F-statistic	13.06062	Durbin-Watson stat		1.983277
Prob(F-statistic)	0.002330			

الملحق رقم (03): تحديد درجة التأخير لنموذج VAR(P)

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenousvariables: GDPR_P INF CHO NX POIL G BS

Exogenousvariables: C

Date: 05/28/22 Time: 19:40

Sample: 2001 2019

Includedobservations: 18

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1934.436	NA	1.14e+85	215.7151	216.0614	215.7629
1	-1801.296	147.9335*	1.58e+81*	206.3662*	209.1363*	206.7482*

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final predictionerror

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

